



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



الصناعة العامة في 2017:

ناتج هام من استثمار قليل [13]

الافتتاحية

بعبع سوتشي

تعددت أشكال العرقلة لمسار الحل السياسي للأزمة السورية، وتنوعت أشكال التجاذب حولها، تبعاً لمستوى تطور العملية وتقدمها واقتربها من الوصول إلى نهايتها المنطقية، آخر أشكال العرقلة تتجلى من خلال الجدل الدائر حول سوتشي ودوره، ومحاولة افتعال تعارض بين مساري سوتشي، وجنيف، رغم أنهما مساران متكاملان، ومتخادمان موضوعياً وواقعياً، فمع إعلان الترويك «روسيا - إيران - تركيا» عن موعد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، حتى سارع متشدّدو الرياض، إلى رفع لواء 2254، رغم أن التشكيك بالقرار، أو تأويله الخاطئ على الأقل، كانت السمة الأبرز لخطابهم فيما مضى، بمعنى آخر، إن مجرد الإعلان عن سوتشي أعطى زخماً لمسار جنيف، واعداد الاعتبار لجنيف، هذا بالإضافة إلى أن صاحب الفكرة، وراعي العملية الأساس، أي الطرف الروسي يؤكد باستمرار على مرجعية جنيف والقرار 2254. وعلى كل حال، فإن الرغبة الجدية بالوصول إلى حل سياسي للمأساة السورية، لا يقتصر على الاكتفاء بالكلام عنها، وتنظيم حملات دعائية، تؤثر الأوضاع أكثر فأكثر، بل يجب أن تنعكس هذه الرغبة في الاستفادة من كل جهد دولي، ومنها سوتشي، وليس البحث في الشكليات، واختلاق الذرائع، للهروب من هذا الاستحقاق القادم بلاشك، وكون مهمة سوتشي هي وضع الإطار الدستوري للتغييرات اللاحقة، فأولئك ليس خارج منطق ومحتوى القرار 2254، بل على العكس تماماً، يعتبر اختصاراً للزمن بكل ما يعنيه، كونه محطة على طريق المرحلة الانتقالية، التي سينظمها هذا القرار، بما فيه الاتفاق على ماهية الجسم الانتقالي، وبنيتها، وكيفية تحديد ونقل الصلاحيات الكافية لتنفيذ القرار المذكور، وتمكين السوريين حتى يقرروا مصيرهم بأنفسهم. ولا يظن أحد، بأنه بالإمكان الالتفاف على القرار 2254 من خلال سوتشي، وتحويله إلى منصة لتجاهل القرار، وخريطة الطريق الوحيدة للحل، وفي الوقت نفسه، لا يظن أحد بأن مشروعه الانقلابي يمكن أن ينجح في جنيف، أو سوتشي أو أي مكان آخر.. فالأصل في أي حل واقعي ضمن ظروف الأزمة السورية، وتوازن القوى الداخلي والإقليمي والمحلي، هو التوافق، والإطار الوحيد المتوافق عليه هو القرار العتيد، أي أن الجميع محكوم به، وكما هو، دون تفسيرات واجتهادات لاعمى لها، سوى إضاعة المزيد من الوقت.

إن المسار الصعب الذي مرت به العملية السياسية ودفعها إلى الأمام، وفرضها خيار كوحيد على جميع الأفرقاء، رغم جميع التشابكات الدولية والإقليمية، يؤكد حقيقة يجب ألا تغيب عن ذهن أحد، وهي أن هذا المسار بمحطاته العديدة، في وجد لينتصر، وأن ترجمته على أرض الواقع، مسألة وقت لا أكثر، ومن أراد السير بهذا الاتجاه، فإن الأبواب كلها مفتوحة سواء كان في «جنيف أو استانا أو سوتشي» وكل الطرق تؤدي إلى الحل السياسي.

شؤون استراتيجية



خصخصة الخدمات العامة...

20

شؤون عربية ودولية

العلاقات التركية الأمريكية..
تذبذب فاندحار!

19

شؤون محلية

داريا
نحو الاستثمار رسمياً!

08

ملف «سورية 2018»



جدل التغيير والتحرير

05

قضايا كبرى على جدول المؤتمرات



باتت المؤتمرات السنوية النقابية على الأبواب، ويبقى السؤال الذي طالما تساءل العمال عنه: هل ستكون مؤتمرات العام الجديد مختلفة عن عشرات المؤتمرات السابقة من حيث البرامج والخطاب والنتائج اللاحقة؟ وهل ستخرج بما يليق بقيمة عرقهم وصبرهم، أم أن مسلسل خيبات الأمل سيستمر إلى قيام الساعة، أو ما يعادلها؟

وفائض العمالة، وإيقاف تأمين الأجور للعاملين في الشركات المخسرة، ومن باب التذكير سأعيد تلك الجملة، التي قالها أحد العمال في مؤتمر الصناعات الكيماوية السنة الماضية «منزوع أرض المعمل بطاطا ولا منطلع منو».

ممنوع الوقوف

لا يبالغ من يعتبر مؤتمرات النقابات هي الأهم، كونها تضم أولئك العمال النقابيين الذين على رأس عملهم، وباحتكاك مباشر مع العمل والعمال، وبالتالي، هم الأقدر على توصيف الواقع الملموس وإبراز الجوانب الأهم، سواء عن العملية الإنتاجية والإدارية، أو المطالب العمالية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وهي بذلك الأساس لتكثيف وتشخيص الواقع وتكثيف مجمل المطالب وإيصال صوت العمال لمؤتمرهم، ويجب التنبيه لعدم وقوف تلك المطالب والأصوات عند هذا الحد، بل تضمينها في المؤتمرات العليا اللاحقة كافة سواء اتحادات المحافظة أو الاتحادات المهنية والمجلس العام، وإلا فإن عمل هذه المؤتمرات سيتحول لمجرد منبر تنقيسي وبيروقراطي يفقد دوره ووظيفته، ويفقده شريعته عند العمال، وهو في الوقت نفسه فرصة جدية للقيادات النقابية لتلمس الحقائق التي غفلت عن بعضها لوقت ليس بقصير، وكان من المفيد أن تقوم اتحادات المحافظة بإقامة عدة ورشات عمل مفتوحة، خاصة في المؤتمرات وبمشاركة النقابات والقوى العمالية والنقابية لتبادل وجهات النظر، وممارسة الحوار الفاعل، للخروج بكل ما يفيد الطبقة العاملة والتنظيم النقابي والمؤتمرات.

مؤتمرات المرحلة القادمة

ستقوم قاسيون كما جرت العادة بمتابعة أعمال المؤتمرات والتحضيرات لها عبر صفحاتها وسنحاول في العدد القادم، أن نلخص بشكل موضوعي مجمل المطالب والقضايا التي سيجملها العمال لمؤتمراتهم، سواء كانت اقتصادية معيشية، أو قانونية، وتنظيمية، لما لذلك الأمر من أهمية وخاصة في هذه المرحلة المفصلية، التي يمر فيها الشعب السوري بشكل عام والطبقة العاملة والمنهوبون كافة بشكل خاص وعليها ستحدد مستقبله، كون الحرب على الإرهاب الدخيل في مراحلها الأخيرة، والعملية السياسية بين السوريين قاب قوسين أو أدنى، من البدء تلك العملية التي انتظرها السوريون طويلاً كي ينهوا كارثتهم الوطنية الشاملة، ويمتلكوا حقهم بتقرير مصيرهم وإنجاز التغيير الذي ينشدونه.

تغيير المعادلة الاقتصادية الأساسية، أي: الأرباح والأجور، فلا بد من أخذ نسبة كبيرة من الأرباح للأجور، بالتوازي مع ضرب الفساد الكبير، والاحتكارات الكبرى والسيطرة على أموال التهرب الضريبي والجمركي، والاستثمارات الكبرى كقطاع الخليوي، ومن هنا تأتي أهمية تبني حق الإضراب من قبل التنظيم النقابي، وهو المشرع دستورياً، فهذا التبني أصبح ضرورة ملزمة، لأنها الأداة الأكثر فاعلية، وبمجرد تبنيها بالمعنى القانوني والتنظيمي ستشكل أداة ضغط على أرباب العمل، حكومة كانت أو قطاع خاصاً، فكيف إن دخلت حيز التنفيذ؟

مواجهة النهج

الليبرالي الاقتصادي للحكومات

استطاعت الحكومات التخلص من الدعم بسلسلة قرارات متتالية، تحت يافطة عقلنة الدعم، سالبية بذلك أحد أهم عوامل استمرار الإنتاج الزراعي والصناعي من جهة، وتكاليف المعيشة من جهة أخرى، لذلك يجب المطالبة الجدية، وبالأدوات القانونية والدستورية كافة استعادة هذا الحق المسلوب لما له من انعكاسات كبرى، يجعل للدولة الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذي نرى بأن الحكومة تضي بالاتجاه المقابل له، عبر إسرارها بالمضي بقانون التشاركية، ومقاطعتها لفكرة الإنقاذ الفوري لمجمل قطاع الدولة، من شركات ومعامل ومنشآت، وتخليها عن أهم الموارد «المحرزة» لصالح القطاع الخاص، الخليوي مثلاً، وتعتبر العناوين المستخدمة حالياً من قبل الحكومة، مؤشرات واضحة لخططها المستقبلية كفكرة الدمج

■ هاشم يعقوبي

لا يمكن لأي أحد إنكار أهمية الأطروحات العمالية والنقابية خلال الأعوام الماضية، التي وضعت يدها على الجرح، وصوبت الرؤى نحو القضايا الكبرى، دون التفاوض عن المطالب الأخرى، ولا يمكن كذلك إغفال التطور الموضوعي والنوعي في الوعي الجمعي للطبقة العاملة وممثليها الحقيقيين كيف لا؟ وهم الذين يدفعون الأثمان الباهظة «كل يوم بيومه» جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي كانت وما زالت منهج الحكومات المتعاقبة، فأودت بعمال قطاع الدولة إلى الفقر المدقع، وسلبتهم مستحقات الدعم الحكومي كلها، وشرعت في الوقت عينه لقوى المال وحيثان السوق التحكم برقاب عمال القطاع الخاص، والاستيلاء على قوة عملهم مقابل «فرنكات» أجور لا تكفي لأدنى ضرورات المعيشة الإنسانية، ومن هنا لا بد من التوجه المباشر للقضايا الكبرى المستحقة، والتي تحاول الحكومة الحالية، وأرباب العمل الهروب منها بمشاغلة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، بلباس عمالي وزجاجة حليب لم تنجح جملة المؤتمرات من القاعدة لأعلى الهرم في انتزاعها، من خرج الحكومة المحججة بالأزمة تارة، وبنقص الموارد تارة أخرى، وكان العمال هم أولئك الساذجون الذين لا يرون ملايين الدولارات في بطون الفاسدين، والمحترنين، ومن لف لفهم.

الأجور وحق الإضراب

تتصدر جملة من القضايا الكبرى جدول أعمال الطبقة العاملة والمدافعين عنها، وأهمها: زيادة حقيقية على الأجور، وتبني حق الإضراب، وإعادة الدعم الحكومي للمعيشة والقطاع الإنتاجي الزراعي منه والصناعي، والوقوف في وجه قانون التشاركية وإسقاطه قولاً وفعلاً، كون القضايا السابقة تشكل مجتمعة: المدخل الموضوعي للقضايا والمطالب اللاحقة كلها، فرفع الحد الأدنى من الأجور الذي لا يتجاوز 17 ألف ليرة لا يمكن بعد اليوم السكوت عنه، وهو العاجز عن تغطية تكلفة أجار غرفة ومنافعها في عشوائيات المدن أو ضواحيها «هي لا أكلنا ولا شربنا» وذلك غير ممكن دون

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



قانون العمل 17..

زيادة الأجور..حق الإضراب

عناوين أساسية يجري تداولها والنقاش فيها داخل وخارج الحركة النقابية، وهي مرتكزات أساسية ومترابطة فيما بينها، من حيث تأثيرها وفعاليتها على مجمل العمل النقابي والعمالي، وبدون حلها لا يمكن الحديث عن حلول حقيقية من وجهة مصالح الطبقة العاملة، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام.

قانون العمل رقم 17 الذي فصل على مقاس المصالح الأساسية للرأسمال، كان وما زال الذراع الضاربة للتحكم والسيطرة على منتوج العمل، الذي ينتجه العمال عبر عنوانه الأساس: العقد شريعة المتعاقدين، وشريعة المتعاقدين، تعني: أن الطرف الأقوى سيفرض شروطه، وما على الطرف الآخر إلا القبول بها، وإلا الشارع والعوز سيكون مرافقه إلى ما شاء الله.

مجموعة التعديلات المقترحة لا تصيب الجوهر في القانون، من حيث حماية حقوق العمال، أو تنفيذ أحكامها، في حال كان القضاء حاضراً لفك المنازعات.

إن القضية الأساس ليست مواد في القانون جيدة أو غير جيدة، القضية الجوهرية: كيف سنعدل ميزان القوى بالطريقة التي ستمكنا من صياغة قانون يحقق التوازن المطلوب في المصالح، بين العمال وأرباب العمل أي: إيجاد تلك الأدوات الضرورية، التي ستملكها الطبقة العاملة في خلق التوازن المطلوب مع أرباب العمل، حكومة، أو قطاع خاص.

زيادة الأجور، وهي مرتبطة بالقانون 17 حيث الصياغات القديمة كانت عاجزة عن تحقيق تلك الزيادة الدورية المطلوبة، وفقاً لمعطيات اللجنة الوطنية لتحديد الحد الأدنى للأجور، على أساس المتغيرات الطارئة على الأسعار والعملية الوطنية، ولكن الشكل الذي وجدت فيه يمنع من تحقيق أهدافها المعلنة بالزيادة، مع العلم أن قراراتها تؤخذ بالتصويت، ويكون التصويت لصالح أرباب العمل باعتبارهم الأغلبية من حيث العدد، بينما النقابات لها صوت واحد.

حق الإضراب، الذي كان طرحه على مسامع المسؤولين بمختلف أنواعهم وأشكالهم داخل الحركة النقابية أو خارجها، من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها، بينما أصبح هذا الموضوع متداولاً وعلى نطاق واسع بين العمال والنقابيين، وهذا الأمر سيحدث تقدماً من حيث تبنيه، وبالتالي العمل وفقه، لأن التبني سيفتح الباب على مصراعيه أمام الطبقة العاملة، مسنودةً بممثليها المتبنين لهذا الحق، من أجل خلق ذلك التوازن المطلوب في المصالح، وبدونه ستبقى الحركة العمالية فائدة لأهم أسلحتها في انتزاع حقها فيما تنتجه من مغتصبي هذا الحق.

عقد العمل تحت الاختبار



تنص المادة «49» من قانون العمل الجديد لعام 2010 على أنه: «أ- تحدد مدة الاختبار في عقد العمل، ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أو تعيينه تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد، ويحق لكل من الطرفين إنهاء العقد دون سابق إخطار أو تعويض، ودون أن تترتب على صاحب العمل أية مسؤولية. ب- إذا انتهت مدة الاختبار، ولم يفسخ العقد، تدخل هذه المدة ضمن مدة خدمة العامل الفعلية».

■ سليم جبري

معنى التجربة والغاية منها؟

فرض المشرع في عقد العمل الفردي، حماية قانونية للعامل، وتبرز هذه الحماية من خلال أمور عدة، تتعلق بتنظيم العمل وبإنهاء العقد. ونظراً لهذه الحماية، فإن بعض أصحاب العمل لا يفضل إبرام عقد عمل مع عامل قبل المرور بمرحلة اختبار مدة معينة. وقد يكون للعامل أيضاً مصلحة في الاختبار، وذلك كي يتعرف على شروط العمل وظروفه، ويقرر ما إذا كان بإمكانه الاستمرار في العمل. وبالتالي فإن الاختبار في علاقة العمل هو حق لكلا الطرفين.

الطبيعة القانونية لعقد العمل تحت الاختبار

يعد عقد العمل تحت الاختبار عقد عمل تام، يلتزم العامل بموجبه تنفيذ أعمال معينة لحساب صاحب العمل، وتحت إدارته وإشرافه، مقابل أجر، ولا يختلف عن عقد العمل العادي إلا في كونه موصوفاً بوصف الاختبار، وهذا ما يسمح لكلا الطرفين أن ينهي هذا العقد إذا لم يرض عن

لم يستعمل أي من الطرفين حقه في إنهاء العقد بعد انقضاء مدة الاختبار، فإن العقد ينقلب إلى عقد عمل عادي غير محدد المدة. ويمكن أن ينتهي عقد العمل تحت الاختبار قبل انقضاء مدة الاختبار، وهذا الانتهاء هو حق لكلا المتعاقدين، ولا يستلزم الإنهاء إنذار الطرف الآخر، ولا يترتب عليه دفع أي تعويض أو مكافأة، طبقاً لما جاء في المادة «49/أ» عمل». وإذا تقرر شرط الاختبار لمصلحة أحد الطرفين فله وحده حق إنهاء العقد من دون إنذار، أما الطرف الآخر فيجب عليه في حال ما إذا أراد إنهاء العقد، إنذار المستفيد من شرط الاختبار.

عمل واحد، حتى لو اختلف العمل الذي يجري الاختبار بشأنه. وتبدأ مدة الاختبار من تاريخ المباشرة الفعلية في العمل، وتسري على هذه المدة أحكام الوقف إذا انقطع العامل بسبب مرضه أو بسبب إغلاق المنشأة. ويخضع إثبات عقد العمل تحت الاختبار لأحكام إثبات عقد العمل الفردي التي سبقت الإشارة إليها.

انتهاء عقد العمل تحت الاختبار

ينتهي عقد العمل بانقضاء مدة الاختبار، وتعبير أحد الطرفين عن إرادته بعدم نجاح الاختبار، أما إذا

الطرفين، ولكن المادة «49 عمل»، تنص على أنه لا يمكن أن تتجاوز مدة الاختبار ثلاثة أشهر. وفي حال الاتفاق على أكثر من ذلك تكون الزيادة باطلة. والغاية من تحديد المدة هنا هي: حماية العامل من محاولات صاحب العمل التهرب من الالتزامات القانونية، التي يفرضها القانون عليه في عقد العمل العادي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المادة تمنع تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند صاحب عمل واحد، وإلا يعد العقد الثاني عقد عمل عادي. ويبدو أن المادة «49 عمل» تمنع تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة عند صاحب

نتيجة الاختبار، من دون أن يخضع ذلك لإجراءات إنهاء عقد العمل العادي. ويعد تقدير نتيجة الاختبار أمراً شخصياً لا يحتاج إلى تبرير. وإذا استمر الطرفان في علاقة العمل بعد انتهاء مدة الاختبار ينقلب العقد إلى عقد عمل عادي، وتحسب مدة الاختبار في مدة الخدمة، ويعد عقد العمل تحت الاختبار عقداً معلقاً على شرط فاسخ، وهو عدم نجاح التجربة، الذي إذا تحقق يؤدي إلى فسخ العقد، ولكن الفسخ في هذه الحال لا يقع بأثر رجعي.

مدة الاختبار

يخضع تحديد مدة الاختبار لاتفاق

الطبقة العاملة



الأردن - عمال الأسمدة

يوصل العاملون الأردنيون في الشركة الهندية الأردنية للأسمدة جفكو، إضرابهم عن العمل الذي بدأ يوم 31 كانون الأول، للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية والوظيفية، وتحسين بيئة العمل، وقال رئيس اللجنة النقابية في الشركة: إن العاملين في الشركة بدأوا إضرابهم عن العمل في مواقع عملهم بمنطقة الشيدية، والتي تمثل لهم حقوقاً وعُدوا بها المطالب العمالية، والتي تمثل لهم حقوقاً وعُدوا بها من خلال سلسلة من اللقاءات القانونية مع الإدارة، وأضاف: إن المطالب تتمثل برفع العلاوات الفنية أسوة بشركات التعدين الأخرى، وتطبيق المساواة في الرواتب بين الأردنيين والأجانب العاملين في الشركة، مشيراً إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها العاملون في شركة جفكو.



مصر - عمال الألبسة

يوصل 550 عاملاً بمصنع وبريات سمندو - في المحلة الكبرى إضرابهم الذي بدأ يوم 30 كانون الأول، يطالب العمال بخمسة مطالب رئيسية هي: احتساب العلاوات على الأجور الأساسية وليست المتغيرة، ورفع حافز التطوير من 206 جنيه إلى 400 جنيه، مثل شركة مصر للغزل والنسيج، وأيضاً صرف العلاوة الاجتماعية المستحقة لعامي 2011 و2017، فضلاً عن مطالب أخرى خاصة بتحسين بيئة العمل، وأوضاعهم الاجتماعية. فيما أعلنت دار الخدمات النقابية والعمالية، تضامنها مع عمال وبريات سمندو في حقهم صرف العلاوات الاجتماعية المتأخرة منذ عام 2010 التي أقرها رئيس الجمهورية بحد أدنى 165 جنيهاً وحد أقصى 330 جنيهاً.



لبنان - عمال الكهرباء

أكدت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان يوم 3 كانون الثاني في بيان، الاستمرار في الإضراب المفتوح، وحذرت القيمين على تحضير عقود شركات مقدمي الخدمات، بمن فيهم اللجنة المكلفة بمتابعة أعمال هذه الشركات، من إجراء أية أعمال أو مهام من شأنها الإسهام في تخريب أهداف الإضراب، وأردفت: إن النقابة وجدت نفسها أمام حائط مسدود في ما يخص سلسلة الرتب والرواتب، وعليه فإن النقابة تعود وتؤكد الاستمرار في الإضراب المفتوح في كل دوائر ومراكز المؤسسة، بما فيها المبنى المركزي ومعامل الإنتاج، ويستثنى من الإضراب: رؤساء وعمال ومستخدمو الاستثمار في معامل الإنتاج، ويطلب منهم عدم إعادة تشغيل أية مجموعة في حال توقفها عن العمل مع التأكيد على الحفاظ عليها.



العراق - عمال البلديات

أعلن عمال البلديات يوم 30 كانون الأول، في محافظة بابل، إضراباً مفتوحاً عن العمل بسبب عدم دفع مستحقاتهم، وقال عضو نقابة العمال: «إن الإضراب جاء نتيجة لتدني أجور عمال النظافة من جهة، وبسبب حجب مخصصاتهم منذ أكثر من شهر، من قبل وزارة المالية ولأسباب مجهولة، من جهة أخرى»، وأضاف: إن الإضراب سي شمل أيضاً سائقي الكابسات وباقي الآليات في البلدية، مبيناً أن هناك تدخلاً من قبل عدد من نواب المحافظة للضغط على وزارة المالية لصرف أجورهم، وتابع بأن العمال سيستمرون في الإضراب، وقد يلجؤون إلى الاعتصام في حالة لم تنفذ مطالبهم.

التعديلات على قانون العمل «1»



بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي طالت قانون العمل رقم 17 من أغلب الحقوقيين والنقابيين والمهتمين بشؤون العمال وحقوقهم، ومع أن نتائجها باتت واضحة وضوح الشمس على أرض الواقع، بسبب نتائجها الكارثية على الطبقة العاملة، إلا أن الحديث عن تعديل قانون العمل لن يكون جوهرياً على ما يبدو، ولن يتعدى عن كونه تعديلاً شكلياً، ربما لا مناص من موجة الانتقادات التي وجهت إليه، وبالتالي المحافظة على الوضع الحالي للطبقة العاملة، والإبقاء على سلطة رب العمل المطلقة، في تنظيم ظروف وشروط العمل.

لقرار هذه اللجنة أو سلطة لإجبار صاحب العمل للتنفيذ قراراتها؟

نقل مكان العمل

كما تطالب النقابات، إضافة تعويض شهري قدره 25% من الأجر الشهري في حال نقل مكان المنشأة إلى مكان أكثر من 50 كم عن مركز العمل الأصلي، واعتبار العقد منهيماً إذا رفض العامل الانتقال إلى مركز العمل الجديد، وتصفى حقوقه وفقاً لأحكام هذا القانون باستثناء التعويض المنصوص عنه في المادة 65 من هذا القانون. لماذا لا يتم اعتباره عقده منهيماً بناء على طلب العامل، وبمطالبة استقالة فمن حق العامل الاختيار البقاء في العمل أو تركه، إذا لم يعد يناسبه مع المحافظة على حقوقه وتعويضاته.

تعديل المادة 61

لا يعتد باستقالة العامل إلا إذا كانت مسجلة وموثقة من قبل العامل حصراً لدى ديوان مديرية العمل المختصة، حيث أضيف إلى النص الأصلي كلمة «حصراً» وهي تعني منع صاحب العمل، أو من يمثله من إيداع استقالات مسبقة للعمال، ولكن حفاظاً على حقوق العامل وظروفه كان يجب إضافة عبارة «من قبل العامل أو وكيله القانوني حصراً» وهذا فيه تيسير أكثر على العمال.

المفترض أن تشكل هذه اللجنة حسب طريقة التمثيل الثلاثي ممثل عن الحكومة وممثل عن منظمات أصحاب العمل وممثل عن العمال فقط، وتتخذ قراراتها بالتوافق وتجتمع بشكل دوري مرة كل ستة أشهر على الأقل.

نقل العامل

لقد جاء في التعديلات، اقتراح تعديل فقرة «أ» من المادة «51» والتي تنص على أنه «يجوز لصاحب العمل تكليف العامل بغير العمل المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً، ويعود تقدير الخلاف الجوهري للجنة تشكل من مديرية العمل المختصة، وعضوية مندوب من أصحاب المهنة والنقابة المختصة» ولكن من الأفضل والأنسب لمصلحة العامل، أن تشكل اللجنة من مندوب عن رب العمل، ومندوب عن اللجنة النقابية في المنشأة في حال وجودها، حيث يكون حل الخلاف داخل المنشأة وبطريقة ميسرة وسريعة، إلا في حال أصاب التغير عدداً كبيراً من العمال ففي هذه الحال ممكن تدخل النقابة المختصة، ولكن ماذا إذا انتهى الخلاف إلى إصدار قرار لصالح العامل، هل هناك مؤيدات

عقود العمال من قانون آخر كما جرى بعمال الاتصالات، تحت مسمى قانون التشاركية، بدل أن تتخذ موقف الدفاع عن القطاع العام وعماله، وتقف ضد قانون التشاركية وتعمل على إلغائه.

تعديل صلاحيات اللجنة الوطنية للأجور

كما تطالب النقابات في اقتراحاتها، إضافة فقرة جديدة على المادة 70 بحيث تتولى اللجنة الوطنية لتحديد الأجور، مهمة تشميل العاملين في القطاع الخاص بالزيادات والمنح على الأجور التي تصدر بمراسيم، كما تحدد هذه اللجنة النسبة الخاصة للزيادات خلال مدة شهر من تاريخ صدور المرسوم، على أن تجتمع اللجنة بناء على طلب الاتحاد العام لنقابات العمال. يجب المطالبة بإعادة النظر بطريقة تشكيل هذه اللجنة أساساً، وطريقة إصدار القرارات فيها، حيث يعتبر الاتحاد العام لنقابات العمال ممثل العمال الوحيد في اللجنة، التي تضم تسعة أعضاء آخرين، بينهم أربعة أعضاء لمنظمات أصحاب العمل، كما أن اللجنة تجتمع بناء على طلب غالبية الأعضاء وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وهو ما يعني تحكم أصحاب العمل بعمل هذه اللجنة وبقراراتها إذا اجتمعت. فمن

■ ميلاد شوقي

مقترحات بعض النقابات

لقد تقدمت بعض النقابات بمقترحاتها لتعديل قانون العمل، التي جاءت خالية الدسم، لا تغير من وضع الطبقة العاملة، ولا تمس المشكلة الجوهرية في قانون العمل رقم 17، ولم يتم المطالبة بتطبيق نصوص الدستور المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وإقرار حق الإضراب للطبقة العاملة، وإلغاء مبدأ العقد شريعة المتعاقدين في قوانين العمل، وإلغاء التسريح التعسفي الذي سرح من خلاله مئات الآلاف من العمال.

الإقرار بقانون التشاركية

الملفت للنظر أكثر هو: المطالبة من خلال المقترحات المقدمة بتعديل المادة 4 من القانون، والتي تنص على من هم المشمولون بأحكام قانون العمل، حيث تتطلب النقابات بتشميل العمال في المنشآت السياحية والخدمية المائدة ملكيتها للقطاع العام والمعدة للاستثمار بأحكام قانون العمل! أي: أن النقابات تقر بالأمر الواقع، وتساند توجهات الحكومة الاقتصادية في خصخصة القطاع العام، وبيع، وطرد عماله منه لاحقاً، أو الانتقاء منهم وفقاً لمعايير الشريك الجديد، الذي سيغير

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل الدولية

تأسست منظمة العمل الدولية بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1919م بعيد انعقاد مؤتمر السلام العالمي في فرساي، وجمعت أطراف الإنتاج الأساسية في العالم ممثلي العمال، وأصحاب العمل، والحكومات، بهدف تطوير علاقات العمل، وتحسين ظروف العمل وتحقيق العدل الاجتماعي. ومنظمة العمل الدولية: منظمة مستقلة ذاتياً تعمل ضمن إطار الأمم المتحدة منذ عام 1946 م، عدد أعضائها يبلغ 185 / دولة، بما فيهم سورية، حيث انضمت إلى المنظمة منذ عام 1947 بصور المرسوم / 119 / لعام 1953 الذي أكد على الانضمام والالتزام بدستور المنظمة وأحكامها، وما تضمنه إعلان فيلادلفيا، الذي صدر عام 1944 وحسب دستور المنظمة، تتألف المنظمة من: مؤتمر عام للممثلي الدول الأعضاء، وهو السلطة العليا في المنظمة، يعقد كل سنة مرة. ومجلس إدارة للمنظمة، مؤلف من أطراف العمل الثلاثة بالتساوي. ومكتب دولي يعمل تحت إشراف هذا المجلس. وما يميز هذه المنظمة عن غيرها من المنظمات الدولية الأخرى هو: هذا التمثيل الثلاثي لأطراف الإنتاج في جميع أعمالها، وفي اتخاذ أي قرار أو توصية أو اتفاقية.

وقد صدر عن منظمة العمل الدولية 188/ اتفاقية حتى عام 2007 حيث صادقت الجمهورية العربية السورية على 46/ اتفاقية منها أصولاً. كما صدر عن منظمة العمل الدولية / 199 / توصية. وتهدف منظمة العمل الدولية بحسب أحكام دستورها، وما تضمنه إعلان فيلادلفيا الصادر عن المؤتمر العام عام 1944 والاتفاقيات الصادرة إلى: الحق في العمل لجميع البشر أياً كان معتقداتهم أو جنسهم أو عرقهم. تحسين ظروف العمل من تحديد ساعات عمل، التي لا تتجاوز الأربعين ساعة في الأسبوع. حماية الأمومة وعمل المرأة. تأمين الحريات النقابية وحق التنظيم النقابي. حماية الأجور وتأمين الحد الأدنى للأجور، الذي يوازي مستوى متوسط المعيشة يضمن للعمال الكرامة والأمن الاقتصادي. مكافحة البطالة وتنظيم توفير اليد العاملة. حماية عمل الأحداث والنساء. الضمان الاجتماعي للعمال وتأمين العجز والشيخوخة. تأمين السلامة والصحة المهنية وإصابات وحوادث العمل. هذا إضافة إلى ما يتعلق بظروف الأعمال الشاقة والمهن الخطرة.....الخ.

واتفاقيات العمل الدولية، التي يتم المصادقة عليها من الدولة العضو في المنظمة، تصبح نصوصها وأحكامها أقوى وأرفع مرتبة من القانون المحلي، حيث تكتسب قوة النفاذ من مصادر دولية، أولاً: دستور المنظمة الدولية، وثانياً: كونها اتفاقية دولية ومتضمنة قانون الاتفاقيات الدولية.

جدل التغيير والتحرير



■ رمزي السالم

أثار توقيت قرار ترامب الاستفزازي بشأن القدس المحتلة، العديد من الأسئلة، وأولها: ما الذي دفع صاحب القرار الأمريكي، إلى الأقدام على هذه الخطوة الاستعراضية، في توقيت تجمع فيها جميع النخب، الفكرية والسياسية الأمريكية، والغربية والعالمية على التراجع الأمريكي، أي: أن القرار لا يتسق مع واقع حال الدور الأمريكي المتراجع، لا سيما وأنه يتعلق بساحة وقضية حساسة، يمكن ببساطة توقع ردود الأفعال عليها.

الزمان 1948_ المكان فلسطين المحتلة.. صرح بن غورين، مؤسس دولة الكيان الصهيوني في ما يسمى «مؤتمر الشباب اليهودي» قائلاً: «لا تظنوا أننا انتصرنا بقوتنا، نحن انتصرنا بضعف خصومنا» تكشف جملة الأزمات المستوطنة في بلدان المنطقة، عن حقيقة أساس، طالما تم إنكارها، أو تجاهلها، من قبل أغلب النخب السياسية، بغض النظر عن اصطفاياتها ومواقفها وتخذلها الراهن، وهي: العلاقة التي لا تتفهم بين عملية التغيير والتحرير، فالأزمات في عموم بلدان المنطقة، سواء التي تعاني من الاحتلال المباشر، أو من التدخل الخارجي غير المباشر، أو التي تعاني من قوى الإرهاب الفاشي، كأداة لتعميم الفوضى، وإن كانت تكشف من جهة عن خطورة المشروع الإمبريالي الغربي، فإنها تكشف أيضاً، عن هشاشة البنى التقليدية القائمة جميعها، وتهالك الفضاء السياسي القديم، وسهولة اختراقه من قبل الأعداء، وعجزه عن مواجهة هذا التحدي الوجودي، بغض النظر عن التفاوت بين هذه الدولة أو تلك، أو هذه الحركة أو تلك، مما يفرض على جدول الأعمال، ضرورات التغيير، ليس باعتباره حقاً مشروعاً لشعوب هذه البلدان فحسب، بل أيضاً باعتباره ضرورة وطنية، لمواجهة التدخل الخارجي، بأشكاله كلها، وبمستوياته كلها، فالتغيير الوطني الديمقراطي الجذري

والشامل اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً، بات السبيل الوحيد لإطلاق المارد الشعبي من القمم، وزجه في هذه المعركة الوطنية بمعناها الواسع والعميق. بات متفقاً عليه، أن البشرية أمام لحظة انعطافية حاسمة، فقوى الهيمنة التي تحكم بالقرار الدولي، خلال العقود الماضية، باتت عاجزة وبوضوح عن فرض إملاءاتها، والتحكم بالمشهد الجيوسياسي العالمي، وبات جلياً أن هذه القوى تفقد أدوات هيمنتها الواحدة تلو الأخرى، الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وأن محاولات كلها في الحفاظ على مواقعها التقليدية تفشل، لا بل أن أية محاولة من هذا النوع سرعان ما ترتد عليها فشلاً وتراجعاً، وفقداناً جديداً للمواقع، وضمن هذه الرؤية، وعلى أساس هذا الواقع، يجب أن تصوغ القوى الوطنية والديمقراطية والثورية في بلدان المنطقة،

الشامل اقتصادياً اجتماعياً وسياسياً، بات السبيل الوحيد لإطلاق المارد الشعبي من القمم، وزجه في هذه المعركة الوطنية بمعناها الواسع والعميق. بات متفقاً عليه، أن البشرية أمام لحظة انعطافية حاسمة، فقوى الهيمنة التي تحكم بالقرار الدولي، خلال العقود الماضية، باتت عاجزة وبوضوح عن فرض إملاءاتها، والتحكم بالمشهد الجيوسياسي العالمي، وبات جلياً أن هذه القوى تفقد أدوات هيمنتها الواحدة تلو الأخرى، الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، وأن محاولات كلها في الحفاظ على مواقعها التقليدية تفشل، لا بل أن أية محاولة من هذا النوع سرعان ما ترتد عليها فشلاً وتراجعاً، وفقداناً جديداً للمواقع، وضمن هذه الرؤية، وعلى أساس هذا الواقع، يجب أن تصوغ القوى الوطنية والديمقراطية والثورية في بلدان المنطقة،

إنجاز أية مهمة من هذه المهام بمفردها، دون الأخرى، فخوض المعركة الوطنية ضمن هذه الرؤية تكامل المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية من شأنه أن يضع الصراع في مساره الصحيح، والواقعي، أي: بين الوطني واللاوطني، وتجاوز الانقسامات الطائفية والقومية والدينية كلها التي تفاقمت خلال السنوات الأخيرة في بلدان المنطقة، ويصل بالصراع إلى نهايته المنطقية في الحفاظ على استعادة سيادة واستقلال هذه البلدان، وكرامة شعوبها، حيث لم يعد كافياً اليوم الوقوف سياسياً، ضد المشروع الغربي، على أهمية ذلك، بل تفرض اللحظة ضرورة تحذير المعركة الوطنية، وضرب المرتكزات الموضوعية للمشروع الغربي، في دول المنطقة التي تتجسد بالبلربة الاقتصادية، والفوضى، والخطاب الطائفي، وتقييد الحركة الجماهيرية.

مهامها، وسياساتها، باعتبار أن المنطقة، إحدى خطوط التماس في الصراع بين القديم والجديد عالمياً، حيث بات بالإمكان وفي الأفق المنظور، إلحاق الهزيمة ليس بالتحديات الخارجية المباشرة، من احتلال وقواعد عسكرية فقط، بل بالإضافة إلى ذلك في مجمل الفضاء السياسي القديم ومنطقة، الذي عمل في أحسن الأحوال، بمنطق التكيف مع الوضع القائم، أو إدارة الأزمات، وليس حلها، وذلك جهلاً أو تجاهلاً، رغم أن التوازن الدولي الجديد، والقوى الصاعدة، بما تمتلك من أدوات، وبما لها من استراتيجيات، توفر إمكانية واسعة، لتحولات جذرية وعميقة لصالح البلدان والشعوب. إن المعركة الوطنية في ظروف اليوم، معركة مركبة تجمع بين الوطني بمعناها العام، وبين الاقتصادي الاجتماعي، والديمقراطي، لدرجة بات من البديهي، عدم القدرة على

في معنى التوازن الدولي

■ كفاح سميد

ولكن ذلك لا يعني انتهاء دورها نهائياً، على الأقل في التفاصيل والهوامش، مما يعني أن التحكم السابق، تحول إلى إمكانية عرقلة مؤقته للمشروع النقيض لها، في هذه الساحة أو تلك، في هذا الملف أو ذاك.. بمعنى آخر: لم تعد المبادرة بيدها.

تستمد القوى المتراجعة قدرتها على العرقلة، وخط الأوراق، والشعب في الآن والجاري، من قدراتها العسكرية والاستخباراتية، واستفرادها بالهيمنة، على القرار الدولي على مدى ربع قرن، وهيمنتها المزمنة على المؤسسات الدولية، «الأمم المتحدة» صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية» وبلاستفادة من تبعية الشرائح الحاكمة، والنخب الأخرى في الكثير من بلدان العالم، ولكن ذلك كله وكما هو واضح: لا يعني تغيير الاتجاه الأساس الذي تحدده القوى الصاعدة، فالاتجاه الاستراتيجي بات محدداً ولا رجعة عنه، وهو

الحديث عن التوازن الدولي الجديد، والتراجع الأمريكي، والتأكيد المستمر عليه، يعني بالدرجة الأولى: أن قدرة الولايات المتحدة على الهيمنة والتحكم بمسار الأحداث عسكرياً أو دبلوماسياً أو من خلال المؤسسات الدولية ليست كالسابق، وكما جرى في «أفغانستان» «يوغوسلافيا» العراق» ليبيا».



والخليج، وانتهاؤاً بأوربا، فالتراجع الأمريكي يعني: تراجع منظومة بأكملها، منظومة اقتصادية سياسية، ودبلوماسية، عسكرية استخباراتية، داخلية وخارجية، بالمقابل تبلور منظومة نقيضة لها.

الولايات المتحدة بما تمثل من مصالح طبقية، تمثل قاطرة للقوى المتراجعة على النطاق الدولي، هي عبارة عن عملية تراكم متسارعة، يمكن تلمسها، في الساحات جميعها، بدءاً من شرق آسيا، ومروراً بشرق المتوسط،

بالضبط وحتى هذه اللحظة يعني: فرض منطق جديد في العلاقات الدولية، ينهي عملية التحكم الأمريكي الغربي، وهي بهذه الحالة منفعة أكثر مما هي فاعلة، تتأثر أكثر مما تؤثر. إن التراجع التدريجي المتسارع الذي تمر به

«راند - النصر»... صندوق باندورا!



أصدر مركز راند الأمريكي للأبحاث (RAND Corporation) الشهر الماضي، الجزء الرابع من سلسلته «سلام لأجل سوريا»، والذي صاغ بقدر لا بأس به من الوضوح ما أسماه «انقلاباً سياسياً من تحت إلى فوق»!

■ مهند دليقان

هذا الطرح أو «الحل» الأمريكي «غير الرسمي» تسانده بقوة التصريحات والأفعال الأمريكية الرسمية. وينطلق «الحل» من فكرة أن إحداث أي تغيير حقيقي في سورية في الأجل القريب أمر مستحيل، ولذلك ينبغي إحداث تغييرات جزئية ومن «تحت إلى فوق» تفتح الطريق للتغيير الحقيقي... لاحقاً.

التغييرات الجزئية - يشرح تقرير راند - تستند إلى المجالس المحلية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كشريك أساس، إذ تقوم الخطة على أساس إجراء انتخابات داخل «المجتمعات المحلية» تحت رقابة دولية، على أن يتم الاتفاق على «مبادئ ومعايير» تلتزم بها هذه المجالس، وتنال شرعية واعترافاً دولياً على أساسه، وتقوم المجالس المنتخبة بدورها بتقييم الاحتياجات الأساسية، ولاحقاً تصبح هذه التقييمات أساساً لعملية توزيع الأموال المخصصة لإعادة الإعمار، ودون أية مصادفة، يتقاطع هذا التصور العام مع الطروحات التي تسربت عن «مبادرة ماكرون»، وبغير مصادفة أيضاً، يتقاطع مع تركيز دي مستورا على «الدستور والانتخابات مدخلاً» بل و«حصان طروادة» للدخول إلى القلعة وصولاً إلى الحل السياسي. ولرفع المسؤولية عن الغرب في هذه المسألة لا بد من اتهام روسيا ليل نهار، وبأن دي مستورا يخضع لتوجيهاتها ويسير بمشيئتها، وأنها هي التي تريد الانحراف عن 2254 وتحاول تحييد الانتقال السياسي لمصلحة انتخابات ودستور وغير ذلك...». يبرر تقرير راند طروحاته عبر الافتراض: أن من شأن هذه العملية «من تحت إلى فوق»

«أن تخلق أساساً لحكم لا مركزي»، و«تساهم في تطوير قيادات جديدة على المستوى الوطني، وهذا سيحد من سلطة نظام الأسد بشكل ما».

بكلام أوضح، فإن خطة راند تقول باسم الأمريكيين ما يلي:

فليبك النظام السوري كما هو في الأماكن التي يسيطر عليها. وهذا يتطلب «أ- استمرار المعركة» و«ب- عدم الدخول في حل سياسي شامل»، والأمران يخدم بعضهما بعضاً، و«سنجد» من يدعم هذا الاتجاه بشكل موضوعي بين الأطراف السورية المختلفة المستفيدة من الأزمة، والمتخوفة من التغيير، ومن الحل السياسي.

فلنحاول سيطرتنا على المناطق التي «لنا» من سيطرة عسكرية مؤقتة إلى سيطرة سياسية طويلة الأمد عبر بوابة المجالس المحلية وإعادة الإعمار، و«ما سنقوم به هو التحول مما أسميه بنهج الهجوم لاستعادة الأراضي، إلى إرساء الاستقرار. لاسترون المزيد من الدبلوماسيين الأمريكيين على الأرض»- جيم ماتيس 2017/12/29.

سيؤدي ذلك إلى تقسيم أمر واقع، حيث نصنع ضمن مناطق «نا» «سوليديرات» متعددة ضمن «مناطق خضراء» متعددة، «يذكرنا هذا بحديث مسؤولين غربيين في شهر نيسان الماضي عن الرقة - لاس فيغاس الشرق، ويذكرنا أيضاً بتقارير إسكوا - عبدالله الدردري». وسنستفيد من الموارد الطبيعية لمناطق «نا» أقصى استفادة ممكنة، بما يسمح بإنتاج إعادة إعمار وهمية لمناطق مسلوطة الإرادة، عبر القروض والديون والقيادات التحاصصية صغيرة الشأن والقدس بالحصول، فإن استمرار الحرب يعني

الترياق الشافي ضد «راند- النصر» وما شاكلها من الأعياب ليس إلا القرار 2254 كاملاً

استمرار الاستنزاف، «وليسمح لنا القارئ أن نستطرد قليلاً مع الحلم الأمريكي» وفتح احتمالات تفجير أكبر نتمنى أن يحدث في كل من: تركيا والعراق وإيران وأبعد من ذلك... إضافة إلى سورية بطبيعة الحال. وهذا كله سيؤخر تظهير ميزان القوى الدولي الجديد، مع احتمالات ضعيفة بمنعه من الظهور نهائياً... وهذا بدوره سيمنع انهيار الدولار... يتعلق نجاح الخطة بأسرها، في استمرار المعركة وعدم الوصول إلى حل سياسي شامل، أي: بعدم تطبيق القرار 2254؛ وهنا يأتي دور النصر التي عليها أداء مهمتين «جيلتين»: تحمل مسؤولية عمليات خرق التصعيد، أيأ كان الطرف الذي يقوم بها، سواء كان طرفاً إقليمياً، مثل: تركيا أو «إسرائيل» خاصة، وغيرهما بطبيعة الحال، أو داخلياً: معارضة ونظاماً، إذ أن الأطراف الرسمية جميعها، غير قادرة على تحمل مسؤولية خرق التصعيد بشكل علني، فهي غير قادرة على التلاعب العلني أمام الروس.

تغطية الخروقات التي تقوم بها أطراف داخلية مختلفة من «فصائل معتدلة» أو من أطراف في النظام، تسمح ببقاء الروح في طروحات «الحسم العسكري» و«الإسقاط»، وبالتالي تنعكس على عقلية وتركيبه وأداء وفدي المعارضة والنظام في جنيف؛ الأمر الذي يحافظ على جنيف «كما هو حتى الآن» منصة استعراضية يحاول كل طرف أن يسجل فيها نقاطاً على الطرف الآخر، بوصفها منصة ثانوية وملحقة بمعركة أساسية هي معركة «حسم - إسقاط» العسكرية الدائرة على الأرض.

ومن هنا، يظهر بشكل واضح، لماذا اعتبر لافروف (2017/12/27) أن «المهمة الرئيسية لمحاربة الإرهاب هي الآن في «دحر جبهة النصر»...».

وإذا أسميناه المشروع السابق اختصاراً مشروع «راند- النصر»، فإنه بمجمله يسعى

إلى تقسيم سورية بالمعنى الفعلي، رغم بقائها قانونياً دولة واحدة، أي: أنه يسعى إلى تحقيق «هدف الحد الأدنى» بإنهاء وظيفة الدولة السورية، بينما الحد الأعلى الذي لم يعد وارداً هو إنهاؤها.

الترياق الشافي ضد «راند- النصر» وما شاكلها من الأعياب، ليس إلا القرار 2254 كاملاً، والذي يبدأ بتشكيل جسم الحكم الانتقالي، ومن ثم الدستور، فالانتخابات؛ لأن البدء بجسم الحكم التوافقي الشامل، يعني إعادة توحيد سورية أرضاً وشعباً ضمن مشروع بناء واحد ومتكامل، وعابر لكل التقسيمات الظرفية القائمة، مشروع يسمح بإبراز الصوت الوطني السوري الجمعي في مختلف القضايا، وليس بتفريقه وتشتيته بين «معارضة» و«موالاة»، وبين مناطق نفوذ ومحاصصات وأمراء حرب وطوائف وعشائر وقوميات. وبغير ذلك فإن الحرب لن تتوقف. أخيراً، فإن مشروع «راند- النصر»، يشبه بطريقة ما الأسطورة الإغريقية عن «صندوق باندورا»... تروي الأسطورة أن زيوس جمع الشرور البشرية كلها وأقل عليها في صندوق أعطاه لامرأة خلفها اسمها باندورا، وأوصاها بعدم فتحه تحت أي ظرف كان، ولكنها فتحتة كرمي لزوجها العاصي إبيميثوس، وبذلك انتشرت الشرور في عالم البشر. وتروي الأسطورة أيضاً: أن باندورا سرعان ما اكتشفت فظاعة فعلتها فسارعت لإغلاق الصندوق والعفاريات لا تزال تخرج منه، فاستطاعت بإغلاقه سريعاً أن تبقى شراً واحداً حبيساً هو «انقطاع الرجاء»، فبقي بذلك الأمل موجوداً بين الناس رغم انتشار الشرور. لكن أمريكا بفتحها صندوق باندورا طويلاً، وعن سابق إصرار ومعرفة وتعمد، أطلقت هذا الشر أيضاً، شر انقطاع الرجاء، الذي تتمتع الشعوب بحصانة تاريخية ضده، والذي سينقلب خيراً مطلقاً حين يصيب أمريكا نفسها... وهو قاب قوسين من ذلك.

من «قرش» واحد إلى «قروش» الـ IPTV

مشكلة بطء خدمة التزود بالإنترنت في سورية أصبحت مزمنة، كما لم تعد المبررات كلها التي تقدمها السورية للاتصالات مقنعة للمستخدمين.

■ عادل إبراهيم

للتذكير

الحديث التبريري أعلاه، مع النفي لقصة «القرش» التي أصبحت تحكى من باب التهكم والتندر، ومع واقع استمرار سوء الشبكة، أعاد للأذهان الكثير من الوعود السابقة للسورية للاتصالات عن نيتها بتحسين الخدمة، وخاصة عند الرفع الأخير لأسعارها مطلع العام الماضي، والتي لم تر النور، كما فتح الباب للتساؤل عن الإعلانات والترويج لخدمة الـ IPTV، وهي خدمة البث التلفزيوني المشفر والعادي عبر الـ ADSL، التي جرى الحديث عنها والترويج لها مطلع العام الماضي من قبل السورية للاتصالات، وبدأت الهيئة الناطمة لقطاع الاتصالات في سورية بمنح تراخيص العمل بها للشركات الخاصة نهاية العام الماضي، حيث حصلت العديد من الشركات الخاصة على التراخيص بالعمل لتزويد المشتركين بهذه الخدمة، اعتباراً من شهر تشرين الثاني 2017 تقريباً.

تزامن منظور!

هل تزامن سوء خدمة التزود بالنترنت عند المستخدمين، مع بدء العمل بخدمة الـ IPTV عبر الشركات الخاصة، له علاقة ببطء الشبكة وسوء الخدمة؟

فهذه الخدمة الجديدة الـ IPTV، بالشكل العملي سيتم تقديمها عملياً من خلال الشبكة العامة العاملة على الكبل الدولي نفسه التي تتزود به سورية، وهي متخصصة بالتلفزيون والفيديو، أي: ربما تعتبر أحد أسباب بطء الشبكة، حسب تبريرات مدير المبيعات عن تحميل مقاطع الفيديو والصور التي عزاهها للمستخدمين، تزامناً مع فترة أعياد نهاية العام.

آخر تبرير تم تقديمه من قبل السورية للاتصالات، كان على لسان مدير المبيعات في الشركة، نهاية العام الماضي، حيث قال: أن «بطء الإنترنت الذي يشعر به المستخدمون خلال الفترة الحالية، سببه الضغط الكبير على شبكة الإنترنت بالتزامن مع فترة الأعياد، حيث إرسال الفيديوهات والصور يسبب تفريغ حركة كبيرة من الإنترنت، أثناء تحميل الملفات، مما يؤدي إلى ضغط كبير على الشبكة»، وذلك حسب وسائل الإعلام.

المشكلة في المستخدمين!

مدير المبيعات بتبريره أعلاه، حصر مشكلة شبكة النت بفترة أعياد نهاية العام فقط، وكان ما قبلها من شهور طويلة كانت الخدمة فيها ممتازة، أو كان الفترة التي ستلي الأعياد ستكون أفضل، وهو ما لم يلمسه المستخدمون حتى الآن.

ليس ذلك فقط، بل إن المستخدمين هم السبب الأساس في المشكلة، من خلال تحميلهم للصور ومقاطع الفيديو، بالإضافة لذلك حمل المستخدمين كذلك مسؤولية البطء، بحديثه عن أسلاك الهاتف وتفرغ الإشارة، وما إلى ذلك من تبريرات، بحيث يظهر وكأن الشركة لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالمشكلة!

في المقابل لم ينف مدير المبيعات، أن عمليات الإصلاح للكبل الدولي مستمرة، مشيراً إلى أن هذه العملية معقدة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً، خاتماً حديثه بالتأكيد على أن قصة «القرش» هي قصة خيالية.



التكلفة الكبيرة لإصلاح العطل المعقد وطول الأمد، حسب حديث مدير المبيعات، والخشية المشروعة من أن فترة الإصلاح الطويلة سيستمر المستخدمون بحصاد سلبياتها، اللهم إن لم يتم تحميلهم التكلفة المرتفعة أيضاً! أخيراً، لا بد من تذكير السورية للاتصالات: أن مستخدمي شبكة النت لهم حقوق من المفترض أنها مصادرة، فهل هي كذلك؟

وقد قال أحد المواطنين: إذا كان لخدمة الـ IPTV عبر الشركات الخاصة علاقة ببطء النت، فهذا يعني أننا كنا «بقرش» واحد «خيالي» والآن ربما سنصبح أمام أعداد كثيرة منها واقعية! فأي تزامن هو الأدق والأصوب، تزامن الأعياد أم تزامن تراخيص الشركات الخاصة بالـ IPTV؟ ربما بعد ذلك، يجب التوقف عند موضوع

تنمية شاملة.. «التي بتكذب الغطاس»!

مجلس الوزراء يحدد الركائز الأساسية للعمل خلال 2018: المضي بالمشروع الوطني للإصلاح الإداري، وتحقيق التنمية الشاملة بكل المجالات.

■ عاصي اسماعيل

هذا كان العنوان العريض لجلسة الحكومة الأولى لهذا العام، والتي عقدت بتاريخ 2018/1/2.

مختصر غير مفيد

في العرض ورد التالي: «حدد مجلس الوزراء في جلسته الأولى لهذا العام الركائز الأساسية لعمل الحكومة خلال العام 2018 في الخطة التنموية لسورية ما بعد الحرب، والبرامج عبر الوزارة والمضي بالمشروع الوطني للإصلاح الإداري، إضافة إلى رؤية الوزارات التي قدمتها بما يحقق التنمية الشاملة في المجالات كلها».

ولم ترد عبر موقع الحكومة أية إيضاحات إضافية عن مجريات الجلسة بما يتعلق بالفقرة أعلاه، لا عن رؤية الوزارات التنموية، ولا عن ركائز العمل الحكومي، وربما ترك للمطلع على هذه الأسطر المحدودة، أن يستكشف بمهارته الاستقرائية والذاتية، ما هي الركائز الأساسية لعمل الحكومة خلال عام 2018، وتلك الرؤية الوزارية المقدمة، والتي



بعبارة «تحقيق التنمية الشاملة في كل المجالات» دون أن تورد أية تفصيلات أو توضيحات فهي:

إما أنها ترمي عباراتها جزأاً! أو أنها لا تعير المطلع على أعمالها والمتابع لها أي اهتمام! أو أنها ستبقى مستمرة في التغطية والتنمية على جوهر سياساتها عبر مثل هذه العبارات، وما أكثرها!

وفي جميع الأحوال، إنها لا تعير المواطن الفقير والمستنزف بحياته ومعاشه وخدماته أي اهتمام، بالمقارنة مع اهتمامها المتزايد بكبار حيتان المال والاستثمار والفساد، وأن عنوان العمل الحكومي الأساس خلال المرحلة المقبلة هو: إعادة الإعمار واستقطاب الاستثمارات، المحلية والأجنبية، وفقاً لقوانين تحابي مصالح هؤلاء الكبار، على حساب مصالح بقية المواطنين، بل والوطن ذلك الأمر.

ولعلنا نقول: أن «التي بتكذب الغطاس» فإذا كانت جلسات الحكومة أسبوعية، فإن نتائج سياساتها ملموسة لنا بشكل يومي، بل لحظي، على مستوى أجورنا ومعيشتنا وخدماتنا، وغيرها من التفاصيل الحياتية اليومية الأخرى.

وبعد مضي أسبوع على عبارة التنمية الشاملة تلك، فقد طال الانتظار علينا بجداولها وعمقها وتأثيرها؟ فهل بعد ذلك كله نحن ظالمين؟

بإفقرنا، تاركة بوابات النهب المقنون للمواطن والوطن مشرعة على غاربها، بالإضافة لغص طرفها عن بوابات النهب غير المشروع، وما أكثرها. والخلاصة: أن العمل الحكومي خلال 2018 لن يكون إلا نموذجاً «مجدداً» لما سبقه، فلا جديد ربما سيذكر على هذا الصعيد، ولتبدو العبارة أعلاه كبيرة بحجمها فعلاً، لكنها خاوية المضمون وبالتالي معدومة التأثير!

مصالح الكبار هي الأهم!

لا يا سادتي، لسنا ظالمين للحكومة بهذا الاستقراء، فعندما تعنون الحكومة جلساتها

ربما يمكننا القول: أن العبارة أعلاه، فيها الكثير من المبالغة والتضخيم ذي البعد الإعلامي والتسويقي فقط، خاصة وأنها لم ترتبط بأي مؤشر «رؤيوي وزاري» يمكن الاعتماد عليه من أجل عمليات القياس والتقييم الموضوعي.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك ما خبرناه من ركائز في العمل الحكومي خلال السنوات الماضية أيضاً، والذي كان جوهره وركيزته الأساس: المزيد من المحاباة لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، عبر الاستمرار بالسياسات الليبرالية نفسها المفكرة للعباد والمستهلكة لخيرات البلاد، نصل لخلاصة مفادها: أن الحكومة ماضية

ستحقق التنمية الشاملة في المجالات كلها، أما عن المشروع الوطني للإصلاح الإداري، فقد سبق وأن سمعنا الكثير عن مقدماته «الخبئية» خلال العام الماضي، وما سبقه من أعوام.

حسب الخبرات.. لا جديد!

على ذلك يمكننا القول: أن عبارة «التنمية الشاملة في المجالات كلها» هي عبارة كبيرة بحجمها، عتيقة بمضمونها، واسعة بتأثيرها. لكن وفقاً لاستقراءنا بالاعتماد على خبراتنا المتراكمة مع العبارات الحكومية ومدى فاعليتها التنفيذية خلال السنوات السابقة،

تهرب أم تعمية!

طالعنا مدير مالية ريف دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية مطلع شهر كانون الثاني 2018، بتصريح مفاده: «أن حجم التحقيقات والتحصيلات المالية التي نفذتها المديرية خلال العام الماضي تضاعفت مقارنة مع تحصيلات عام 2016 لتصل نسبة الزيادة إلى 100 بالمئة».

■ سمير علي

أكثر مشروعية على المستوى المحلي، ربما!

وقد سبقه إلى ذلك مدير مالية دمشق، وذلك منتصف شهر كانون أول 2017، بالكشف عن «زيادة في نسبة تحصيلات الضرائب في المحافظة بنحو 80 بالمئة منذ بداية العام 2017 وحتى شهر تشرين الثاني، مقارنة بالعام الماضي 2016، متوقعاً أن تزيد النسبة مع نهاية العام عن 100 بالمئة».

التهرب الضريبي عالمي!

مدراء المال في المحافظتين عزوا أحد أهم أسباب تحقيق نسبة الزيادة تلك إلى القانون 25 لعام 2017، والذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير، بالنسبة للمكلفين بالمناطق المتضررة، كما سمح بتجزئة وتقسيط قيم التكاليف إلى ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين.

كما أن كليهما اقتصر حديثهما بالنسب المئوية، دون ذكر أية أرقام تفصيلية أو توضيحية، وخاصة عن أرقام التهرب الضريبي، أو المدورات الضريبية، التي قال عنها مدير مالية دمشق: أنها «لا تتعدى بضعة مليارات، وأن 80 بالمئة من المدورات الضريبية، هي ضرائب لجهات القطاع العام»، في المقابل فقد أكد بأن «التحقيقات الضريبية أقل بكثير من المطلوب بسبب التهرب الضريبي الذي وصفه بأنه عالمي».

اكتفاء مدراء المال بذكر نسب التحصيل الضريبي وتغيب الأرقام، ربما لا يقل أهمية عن وصف التهرب الضريبي بأنه عالمي، وبالتالي كأن هناك نوعاً من القبول به، أو بالحد الأدنى، كأن تبرير عالميته يجعل منه

تقزيم المشكلة إلى «أخلاق»!

الملفت في حديث مدير مالية دمشق حول التهرب الضريبي قوله: «أن من يساهم في إضاعة حقوق الخزينة، هم بعض العاملين في الإدارة الضريبية»، متحدثاً عن «محاباة بعض المكلفين من بعض المراقبين»، وبأن: «الحد من التهرب الضريبي مرتبط بتبسيط النظام الضريبي، ووضوح النصوص التشريعية، وعدم ترك التكاليف للتقديرات الشخصية ومزاجية المراقب، وذلك إضافة إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، إذ أن عدداً من العاملين في الإدارة الضريبية ليسوا على المستوى المهني والأخلاقي المطلوب».

الحديث أعلاه، فيه توضيح للرؤية الرسمية حول مشكلة التهرب الضريبي، وكأنها مقتصرة على الجانب الأخلاقي المرتبط بالمراقبين وتقديراتهم ومزاجيتهم ومحاباتهم للمكلفين، رغم عدم نفيها لها، وبأن ذلك يمكن أن يحل عبر تبسيط النظام الضريبي فقط!

نظام ضريبي محابٍ للكبّار!

علماً بأن الهامش الأكبر من التهرب الضريبي، بمعنى ما يضيع عن خزينة الدولة من موارد، قائم عبر الكثير من التشريعات والقوانين والتعليمات والقرارات الرسمية، التي منحت وتمنح الكثير من الإعفاءات والمزايا وخاصة لكبار المكلفين، ناهيك عن أوجه وأشكال التهرب الضريبي الأخرى، ما يؤكد على أن من يحابي هؤلاء الكبار هي: الحكومات المتعاقبة ذاتها، التي صدرت تلك التشريعات وقوننت ضياع الكثير من الموارد

الهامش الأكبر
من التهرب
الضريبي بمعنى ما
يضيع عن خزينة
الدولة من موارد
قائم عبر الكثير
من التشريعات
والقوانين
والتعليمات
والقرارات الرسمية



فالإفقار المستمر لعموم المواطنين بات نتاجاً واضحاً لمجمل هذه السياسات، كما ظهرت واضحةً زيادة ثراء الكبار من حيتان المال والاستثمار والفساد عبر تكديس حصتهم الكبيرة من الأرباح، التي يعتبر التهرب الضريبي المشرعن أحد أسبابها، بل والسماح لهؤلاء بتصدير هذه الأرباح بالقطع الأجنبي للخارج.. هكذا.

والنتيجة، أن التهرب الجاري رسمياً هو التهرب من الاعتراف بهذه الحقيقة الفجة والتعمية عليها، وهو ما يجب أن يتم العمل على تسليط الضوء عليه وتعريته، من أجل تغيير مجمل السياسات الليبرالية التي أوصلتنا إلى هذا الواقع المجحف لعموم المواطنين معيشياً وخدمياً، بما فيها السياسات الضريبية، وكل ما عدا ذلك لن يكون إلا ذراً للرماد في العيون.

للخزينة العامة، اعتباراً من قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1990، وليس انتهاءً بقانون التشاركية سبيء الصيت، وما بينهما من قوانين وتشريعات أخرى، بما فيها ما يتعلق بالإعفاءات من الغرامات وغيرها التي تصدر بين الحين والآخر.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا: أن الجانب الأهم في أي نظام ضريبي هو: مقدار العدالة فيه بين صغار المكلفين وكبارهم، وكيفية انعكاس هذا النظام على مستوى الإنفاق العام ومستوى المعيشة والخدمات، الأمر غير المتوفر في النظام الضريبي المعمول به حالياً في ظل الاستمرار بمحاباة كبار المكلفين والاقتصاص من صغارهم، وخاصة أصحاب الدخل المحدود وصغار الكسبة، بالقوانين والأنظمة نفسها المعمول بها، بل وبمجمّل السياسات الليبرالية المعتمدة والمتبعة منذ عقود.

داريا نحو الاستثمار رسمياً!

أخيراً تم الإعلان رسمياً عن الخطط المقررة بشأن مدينة داريا وأهلها، حيث أعلن محافظ ريف دمشق، عبر إحدى الصحف المحلية، أنه سيتم البدء بتأهيل منطقة داريا بريف دمشق في الأشهر الأولى من هذا العام.

■ مالك احمد

وقد ربط المحافظ عودة الأهالي بالتزام مع بدء التأهيل، تمهيداً لعودة نحو 100 ألف مواطن من سكانها.

المنازل المتضررة دون أرصدة!

تأهيل منطقة داريا حسب المحافظ سيتم عبر ثلاثة محاور: ترميم المدخل- تأهيل البنى التحتية- تأهيل المنازل المتضررة، حيث رصد لأول مبلغ مليار ليرة، وللثاني 50 مليار ليرة، بينما المحور الثالث المتعلق بتأهيل المنازل المتضررة لم يذكر أي رقم مرصود من أجله!

في المقابل فقد صرح أحد أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق، عبر وسائل الإعلام: أن مخصصات داريا من إعادة الإعمار حالياً مليار ليرة، كما تم

تداول تقرير لمحافظة الريف، ورد فيه: أن تكلفة هدم وتكسير وترحيل أنقاض في منطقة داريا تبلغ 3,6 مليارات، وأن العقد قيد التصديق في محافظة الريف، لكنه متوقف في انتظار التمويل، حسب عضو المكتب التنفيذي للمحافظة.

وكذلك كان حال التقرير من حيث عدم ورود أية أرصدة محسوبة لصالح المواطنين، أو المنازل المتضررة في المنطقة.

حصة الاستثمارات محفوظة!

كما تحدث المحافظ عن تنظيم المنطقة العشوائية في المنطقة، والبالغة مساحتها 932 هكتاراً على غرار مرسوم 66 خلف الرازي في منطقة كفر سوسة.

وفي معرض حديثه: أعلن المحافظ عن نية المحافظة تأسيس شركة قابضة على غرار محافظة دمشق، موضحاً أن هدف الشركة إنجاز مشاريع جديدة وخصوصاً في ظل مرحلة إعادة الأعمار، مؤكداً أن تأسيسها سيكون خلال العام الحالي، ومبيناً: أن الأمر متاح للقطاع الخاص للدخول في الشركة إضافة إلى غرفتي التجارة والصناعة في ريف دمشق.

انتظار سيطول!

الحديث أعلاه، مع التقرير، يوضح: أن مدة التأهيل ستكون طويلة الأمد، خاصة في ظل وجود بعض التعقيدات المتعلقة بالروتين، على مستوى العقود وتصديقها والتمويل اللازم لها، وغيرها من التعقيدات الأخرى، ما يعني أن أمام أهالي داريا فترة انتظار غير محدودة من أجل عودتهم، خاصة وأنه لم يتم لحظهم برصد أية اعتمادات خاصة بهم من أجل التعويضات، أو غيرها من تسهيلات واجبة من أجل العودة المأمولة بالنسبة إليهم.



دمشق، وما سيطرت على ذلك من تناهب الاستثمارات والمحسوبيات والفساد على حساب هؤلاء، وخاصة على مستوى لجان الكشف والسبر والتحديد والسكن البديل، وما أدراك ما قصة السكن البديل ومعاناتها؟!

والخلاصة، أن منطقة داريا ماضية نحو الاستثمار، والمستثمرون القادمون لا يعينهم عامل الزمن، بقدر ما يعينهم مقدار أرباحهم المحققة عبره والمحفوظة لهم شرعاً وقانوناً، وما على الأهالي إلا الانتظار.. والانتظار.. والانتظار..!

الأمر بالنسبة للأهالي لم يقف عند هذا الحد فقط، بل إن المستهدين من العودة المتزامنة مع بدء التأهيل هم 100 ألف مواطن فقط حسب ما تم الإعلان عنه رسمياً، ما يعني أن البقية الباقية من أهالي داريا والمقيمين بها سابقاً، مع المزارعين والحرفيين وغيرهم من مزاوي المتعددة، سيكون حالهم كحال أهالي خلف الرازي، ومشروعهم «العظيم طويل الأمد» حسب المرسوم 66، والشركة القابضة الآتية مستقبلاً، عبر بوابة محافظة ريف دمشق أسوة بمحافظ

مقومات إعادة الحياة إلى دير الزور



المستمر على الممتلكات العامة والخاصة، وصولاً لتفعيل دوائر الدولة بشكل صحيح وعلمي يسهل على المواطن إنجاز معاملاته، على أن تكون كرامة المواطن أولوية، لا يسمح بالتعدي عليها من أية جهة كانت، والتي تدعى اسماً «مختصة» خارج القانون والدستور، والتي تتجاوزهما علناً وبشكل سافر!

توفير مستلزمات الحد الأدنى للحياة، من خدمات: الصحة والتعليم كالكهرباء والماء والطرق المدارس والمستوصفات وغيرها من البنى التحتية اللازمة، وتوفير مستلزمات البناء والترميم، من إسمنت وحديد وخشب وغيرها المواد اللازمة، من قبل الدولة، وبأسعار معقولة لا تخضع لسيطرة قوى السوق السوداء والفساد وتجار الأزمة.

توفير مستلزمات المعيشة من غذاء وغيره، ومستلزمات الزراعة، كون اعتماد أهالي وحياتهم في المنطقة قائمة على الزراعة في الوجود والعيش، من سماء وبذار ومياه الري وغيرها، وهذا يتطلب إعادة تأهيل مضخات وقنوات الري وغيرها، وتقدير الأضرار الزراعية وصرف تعويضات عنها، ومنح قروض زراعية للفلاحين بأسرع وقت ممكن. تفعيل لجان تقدير الأضرار بما يناسب الواقع والأسعار الحالية، وصرافها مباشرة، ليتمكن المواطنون من إعادة بناء وترميم منازلهم، وتقديم التسهيلات لهم، كتحفيض الرسوم الخدمية والهندسية والضرائب إلى الحد الأدنى، وتقديم قروض بناء وكساء بفوائد رمزية.

مجلس الوزراء، والوزراء، التي تطالب العاملين المهجرين بالعودة، من أجل إعادة الحياة إلى المدن والقرى الخاوية من أهاليها، ناهيك عن الحديث عن مقومات الحياة غير الموجودة من كهرباء وماء وسكن وطرق، وبقية الخدمات..

تلك هي أجزاء بسيطة لكنها مهمة، من المعاناة المستمرة على الأقل خلال الأزمة ونتائجها.

ما العمل؟

التساؤل الذي يطرح نفسه: ما العمل؟ وكيف يمكن تسهيل عودة المواطنين من أهالي محافظة دير الزور، إلى أحيائهم ومدنهم، وإلى قراهم في الريف المحرر من سيطرة التكفيريين؟

لا شك أن ذلك ليس بمعزل عن الحل السياسي الناجز، الذي ينتظره السوريون بفارغ الصبر، وهو الذي يسمح بإنهاء الأزمة ككل، وإنهاء مأساتهم المستمرة منذ ست سنوات ونيف، وتراكماتها، وبدء تحقيق التغيير الجذري والشامل والعميق، الذي يقضي على أسبابها المتراكمة منذ عقود، وهو لن يتم بين ليلة وضحاها، لكن يمكن التغلب على بعضها، وهذا لا يتم بقرارات ارتجالية وعشوائية، وإنما يتطلب إرادة حقيقية وعدة أمور عملية. أولها: توفير الحد الأدنى من الأمان، وهذا ينجم عن إنهاء الممارسات غير المسؤولة على بعض الحواجز، أو داخل المدن وأحيائها، وفي قرى الأرياف، بدءاً من الوقوف بحزم اتجاه من يقومون بها، بدءاً من التعفيش والتعدي

من دؤامة غلاء المعيشة، إلى دؤامة الآجارات، ومن دؤامة تحديد مركز العمل، إلى دؤامة إنهاء التكليف وإجباره على العودة إلى مدينته المدمرة وقراها المهجرة، هذا حال المواطن الديري، وختامها: دؤامة الأربعين حاجزاً، التي ينتهي به المطاف على سماع جملة واحدة من المسؤولين في المحافظة: مو.. بيدي؟!

■ مراسل قاسيون

رحلة الفقر والبطالة والتهميش والشقاء والمعيشة الضنكة والتهجير، وما يرافقها من مأس واستغلال، بعضها قبل الأزمة بسنوات، وتفاعلت وتضاعفت بعد الأزمة التي أصبحت شماعة، يعلق المسؤولون والفاسدون ممارساتهم كلها عليها، سواء في الحكومة، أو محافظة دير الزور، هذه الرحلة التي عانى منها غالبية السوريين سواء في مناطق الحرب والتوتر، أو في المناطق التي تعتبر «أمنة» شكلاً.. ولعل أبناء المحافظات الشرقية وخاصة دير الزور والرقه هم الأكثر وضوحاً وجلاءً في ذلك!

قرارات ارتجالية وتعقيدات!

بعد فك الحصار عن مدينة دير الزور، ودحر داعش من ريف المدينة، والريفيين الغربي من دير الزور إلى حدود محافظة الرقة، والشرقي من دير الزور إلى البوكمال مروراً بالميادين، الذي أصبح مأوى للأشباح والمعفشين، اتخذت قرارات حكومية ارتجالية كما العادة خلال الأزمة، بإلزام أهالي محافظة دير الزور بالعودة دون النظر لظروف الحياة والمعيشة، وحتى ظروف السفر وتكاليفه؟!

ومن وسائل الضغط الأخيرة التي تمارس على أهالي دير الزور المهجرين الجدد، عدم منحهم الموافقة الأمنية لعقود الأجار. وكأنهم ليسوا مواطنين سوريين، ولا يحق لهم الحصول على سكن ولو بالأجار، فهل عليهم أن يعودوا إلى دير الزور ويبنون خيماً، أم عليهم أن يبقوا مشردين في الشوارع والحدائق؟

أربعون حاجزاً؟!

من دمشق إلى دير الزور عبر حمص وتدمر، على المواطن من أبناء محافظة دير الزور الذي يريد العودة أو ملزم بهـ عليه أن يمر على أربعين حاجزاً، ربعها تقريباً يتعرض فيها للتفتيش، وتستغرق الرحلة ضعف زمنها تقريباً، فبدلاً من ست ساعات، يحتاج إلى اثنتي عشرة ساعة على الأقل، ويتعرض خلالها للابتزاز وللضغط بأشكاله المختلفة، وأنه متهم حتى تثبت براءته، ولا يستطيع أن يطمئن على نفسه، حتى يصل إلى المدينة، وتحديد إلى حيي الجورة والقصور، اللذين هما المأهولان إلى الآن، أما إذا أراد الدخول إلى بيته ليلقي عليه نظرة، في بقية الأحياء التي خرجت مؤخراً من سيطرة التنظيم الفاشي داعش، فذلك أيضاً خاضع لحواجز أخرى، ناهيك عن التهديد المباشر من المعفشين وحمايتهم، وهو يرى أثاث بيته.. بل وما فيه من أبواب ونوافذ تنتزع، وأسلاك الكهرباء التي أعلاها، وتحرق علناً لتباع نحاساً، وصنابير المياه التي تفلك أمامه، فيطرد شرطرة إذا قال لهم: هذا بيتي، وهذا أثاثي.. أما إذا حاول الاعتراض، فهذا له قصة أخرى، وربما يفقده حياته!

مو.. بايدي؟!

«مو.. بايدي» هذه العبارة، يسمعونها أبناء محافظة دير الزور، أئى توجهوا، من عناصر الحواجز والمسؤولين في المحافظة من أدنى المستويات إلى أعلاها، عندما يطالبون بالسماح لهم بالعودة إلى أحيائهم وقراهم، ولم تأتأنا أوامر بذلك.. لكن ممن ستأتي الأوامر بالسماح؟ لا أحد يعرف من يقف وراء هذا المنع، وهذا يتناقض مع بعض القرارات والتعاميم التي صدرت عن رئاسة

«مو.. بايدي» هذه العبارة يسمعونها أبناء محافظة دير الزور أئى توجهوا من عناصر الحواجز والمسؤولين في المحافظة من أدنى المستويات إلى أعلاها

إن القيام بهذه الخطوات العملية ليس مستحيلاً وليس صعباً، ولا تستغرق هذه الخطوات وقتاً طويلاً إذا توفرت الإرادة الحقيقية لذلك، وأن يتولى ذلك الشرفاء من أبناء الوطن، ومن أبناء دير الزور والشركاء قطاع الدولة، وعملاً بالمثل الشعبي الذي يقول: أعط الخبز لخباز! وبهذا تكون قد خطونا أولى خطوات إعادة الإعمار، وتوفير فرص عمل مهني وزراعي، وبدء عودة الحياة الطبيعية، ويمكن تعميم ذلك في المناطق الأخرى من الوطن والتي تعرضت لما تعرضت له محافظة دير الزور، ونكون أيضاً قد بدأنا فعلياً بوضع كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

جمر تحت رماد التفاوض!

ورد عبر موقع وزارة الداخلية خبراً مفاده: أن إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص، تمكنت من إلقاء القبض على عصابة تناجر بالأعضاء البشرية.

■ نوار الدمشقي

وفي التفاصيل: أن أحد المقبوض عليهم قام ببيع إحدى كليتيه مقابل مبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف ليرة سورية، لكنه تعرض لعملية احتيال ولم يأخذ سوى مبلغ ثلاثمائة ألف ليرة سورية على دفعات.

■ مزيد من التفاصيل!

وفي العرض، أن أحد المقبوض عليهم كان يقوم ببيع إعلانات على جدران الأبنية في مدينة دمشق مدون عليها رقمه وعبارة «مريض بحاجة إلى كلية» ويمارس مهنة «السمسرة» في بيع الكلى البشرية مقابل المنفعة المادية.

وقد تم إلقاء القبض على أربعة أشخاص خلال عمليات المتابعة، وما زالت التحقيقات مستمرة لإلقاء القبض على المتورطين، وكشف ملابسات القضية جميعها، ويجري العمل على تقديم المقبوض عليهم إلى القضاء المختص.

■ المعنيون غير معنيين!

الخبر أعلاه مع حيثياته المختصرة، وبعيداً عن التأويلات الجرمية والمتابعات الجارية كلها، وما يمكن أن يتمخض عبرها عن طريق القضاء، ربما يجب أن يفتح من خلاله الكثير من الملفات مع تسليط الضوء على أوجه المعاناة التي أوصلت بعض السوريين للاضطرار إلى بيع أحد أعضائهم بمقابل مادي.

فمن منا لم يشاهد أحد تلك الإعلانات في الطرقات التي تتحدث عن الحاجة لم تبرع بكلى، وأحياناً مع تحديد زمرة الدم المطلوبة كتفصيل إضافي، مع رقم هاتف للتواصل؟

من المؤكد أن غالبيتنا قرأ مثل هذه الإعلانات، لكن الغريب بالأمر أن المعنيين وكان الأمر لا يعينهم لا من قريب ولا من بعيد؟! علماً أن العديد من وسائل الإعلام سبق لها وأن سلطت الضوء على مثل هذه المشاهدات، محذرة من مخاطرها، بما في ذلك قضية الاتجار بالأعضاء البشرية والشبكات العاملة بها.

■ تهرب وتعام رسمي

ربما لا نجافي الحقيقة بالقول بأن الرسميين يغضون الطرف عن مثل هذه الاعلانات وتداعياتها وأسبابها ونتائجها، كما يغضون الطرف عن الكثير من أوجه بؤسنا وشقائنا، من باب عدم الاعتراف بجوهر المشكلة وأسبابها، والذي بموجبه وعلى هامشه، تنشط مثل هذه الشبكات العاملة بالاتجار بالأعضاء البشرية، أو غيرها من شبكات العمل على الإفات المجتمعية ذات الطابع الجرمي، وهو الواقع المعيشي المتردي، والفقر المدقع والتهيش الذي وصلت إليه حال السوريين، والتي تؤدي بإحدى تجلياتها إلى أن يضطر أحدهم لبيع كليته مقابل مبلغ مادي، كبر أم صغر. فأي بؤس وحضيض وصل إليه حالنا بعد ذلك كله، في ظل هذا التعمامي والتهرب الرسمي من المسؤولية؟



وبحيثياته، لكنه في المقابل يفتح الكثير من الجروح الغائرة، الكبيرة والعميقة بمدلولها وبآثارها ونتائجها. فهل سيأتي ذاك اليوم الذي يعمل عليه الرسميون من أجل معالجة الأسباب، بدلاً من الجري خلف النتائج، وغض الطرف عن الأسباب الحقيقية لبؤسنا وشقائنا كلها، أم ستترك هذه الأسباب جمرات تحت رماد بانتظار من ينفخ عليها ليؤججها مجدداً، وكأنه كتب علينا ألا نستفيد من أصغر خبراتنا وأكبر مصائبنا؟

■ المواطن مدان دائماً

ربما المؤسف أكثر بعد ذلك كله، أنه وبموجب القانون يعتبر هذا المواطن، الذي اضطر تحت ضغط الحاجة للتخلي عن أحد أعضائه من أجل بعض المال، شريكاً بالجريمة ومدان! بينما يبقى المسؤولون عن واقع بؤسنا وفقرنا وعوزنا أبرياء ومحصنين، اعتباراً من السياسات الحكومية الجائرة، مروراً بكبار التجار والمستغلين، وليس انتهاءً بأصغر فاسد يجلس خلف مكتبه. نعم، ربما خبر وزارة الداخلية صغير بحجمه

عام جديد وزخم شعبي مستمر

■ مراسل قاسيون

الحلول، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات سلبية على حياة الأهالي واستمرار معاناتهم ومأساتهم، لذلك فقد كانت المشاركة فيها كبيرة، وقد شملت أعداداً كبيرة من النساء والأطفال، وقد ظهر في المقابل، تخطت المجموعات المسلحة التي لم تتوان عن استعمال الأعيمة النارية، من أجل تفريق المتظاهرين عبر ترهيبهم، بالإضافة إلى الكثير من الممارسات الإرهابية الأخرى للغاية نفسها.

يشار، إلى أن الأهالي في هذه البلدات سبق لهم وأن مارسوا الكثير من الضغوط الشعبية على المجموعات المسلحة المسيطرة على خلال السنوات السابقة، بما في ذلك العديد من المظاهرات بوجه هؤلاء من أجل تعزيز وقف إطلاق النار، كما من أجل الكثير من المطالب الحياتية والمعيشية والخدمية، وكذلك مظاهرات التضامن مع فلسطين والقدس في الشهر المنصرم، وهم على ذلك حالهم كحال الكثير من أهالي البلدات والمدن الأخرى على مستوى القطر.

■ تفاؤل مشروع

الحراك الشعبي بوجه المتشددین،

أهالي بلدات ببيلا وبيت سحم وبيلا، بدأوا عامهم الجديد بمظاهرة كبيرة، كان اللافت فيها: زيادة أعداد النساء والأطفال المشاركين فيها.

المظاهرة بهتافات وشعاراتها المرفوعة، كانت موجهة للضغط على المجموعات المسلحة المسيطرة على المنطقة، وخاصة «جيش الإسلام» وما يسمى «جيش الأبابيل»، من أجل مغادرة المسلحين وإنهاء المظاهر المسلحة في البلدات، ومن أجل استكمال اتفاقات وقف إطلاق النار، وتحييد الأهالي عن المعارك الدائرة في البلدات وبمحيطها، وانعكاساتها السلبية على حياتهم وأمنهم ومعاشهم. الشعارات والهتافات، على ألسنة الأهالي كانت كثيرة، وفي اللافتات الكرتونية المحمولة من قبلهم، منها: «إيد وحدة إيد وحدة» - «جيش الإسلام جيش الأبابيل حلو عنا» - «لا إرهاب ولا تكفير بدنا المصالحة تصير» - وغيرها.

■ حراك شعبي مستمر

المظاهرة الأخيرة، كتعبير عن الحراك الشعبي المتوسع، كان جلياً بأنها تستهدف الوقوف بوجه المجموعات المسلحة المتشددة الراضة لاتفاقات وقف إطلاق النار، كما بوجه معرقلي



والقرار الدولي 2254، كلما زاد نشاط وزخم وفاعلية الحراك الشعبي مجدداً، وتعددت أشكاله وصوره وأساليبه، كما ستوسع رقعة المشاركين فيه عدداً ومكاناً، بالتوازي مع تراجع دور قوقعة السلاح وداعميه، كما وتراجع أدوار المتشددین والمعرقلين من الأطراف كلها، داخلاً وخارجاً، وللتوحد أكثر فأكثر بوجه الإرهاب والترهيب، وهو ما نتوقعه خلال هذا العام، مع هذه المقدمات الملموسة، وهو ما يجعل من تفاؤلنا ذا طابع موضوعي ومشروع نحو تحقيق التغيير الديمقراطي الجذري والشامل المنشود وطنياً وشعبياً.

الحل السياسي، الذي يعتبر وحده من يؤمن المناخ الملائم للحركة الشعبية كي تدلي بدلوها الإيجابي بما يخص مطالبها ومصالحها الوطنية، الأمر الذي يؤكد على أن كل من يقف بوجه الحل السياسي، أو يعرقه، لا يقف بوجه المصلحة الشعبية فقط، بل وبوجه المصلحة الوطنية العليا كذلك الأمر، وهو ما لا يمكن للشعب أن يغفره لا عاجلاً ولا أجلاً.

ورغم كل مساعي تلبيد وتعكير الأجواء والشحن والتعبئة السلبية، لا نبألغ بتفاؤلنا إن قلنا: أنه كلما اقتربنا أكثر من تحقيق الحل السياسي الناجز، عبر بوابة جنيف

الذي بدأ به الأهالي عامهم الجديد، يؤكد من جديد على أهمية استمرار الضغوط الأهلية، كما يؤكد على أن جذوة الحركة الشعبية ما زال أوارها مشتعلة ولم تخب، ولعل الأهم من هذا وذاك هو: الاستمرار بالتمسك بثوابت وحدة سورية أرضاً وشعباً، كما وبثوابت وطنية عامة أخرى كانت ظاهرة عبر الشعارات المرفوعة والهتافات التي تم ترديدها، رغم كل محاولات تغييب هذا الحراك وطمسه، أو محاولات تشويبه وحرف أهدافه من كل الأطراف، وخاصة تلك التي لا مصلحة لها بوقف إطلاق النار، أو بالمضي باتجاه استكمال مسيرة

بلدية يحمور وبلاد الواق واق!



من منكم لم يسمع
بلدة يحمور
الساحلية، وبلدة
المليون شجرة،
والمعروفة عاصمة
الحمضيات، وبلدة
الآثار والتاريخ،
والتنوع الاجتماعي
والسياسي.

■ صلاح معنا

تقع بلدة يحمور إلى الجنوب من مدينة طرطوس بـ 12 كم، على طريق الدولي طرطوس - دمشق، وهي ذات موقع استراتيجي هام، وعقدة طرق للمنطقة كلها.

■ إهمال عظيم متواصل!

رغم ذلك تعاني هذه البلدة من الإهمال في مختلف أمور الخدمات، وخاصة شوارعها، والتي لم تُعبد منذ خمس عشرة عاماً، إلا بعض الترفيعات البسيطة.

وحتى ساحة القلعة الأثرية، والتي أصبحت ساحة الشهداء، تتحول عند هطول المطر إلى مسبح يسبح فيه البط والوز «نظامي».

وأيضاً هناك حفرة ثانية مقابل موقف السرافيس، الملاصق للمدرسة الإعدادية، مضى على وجودها أكثر من عشرين عاماً دون أي ترميم لها، رغم المطالب الشعبية في الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.

ولا زال هذا الإهمال العظيم متواصلاً رغم تعاقب خمسة رؤساء بلديات عليها، كان آخرهم: المهندس محمد سنا الذي تفاعل فيه خيراً، ولكن بعد

مرور سنتين على تسلمه مهامه أيضاً، لم يتغير أي شيء على الإطلاق!

علماً أن بلدة يحمور تنتج 10% من إنتاج الجمهورية بالحمضيات، وهي مركز تجاري وصناعي يعمل فيها الآلاف من الطبقة العاملة والعمال الزراعيين، ويتبع لها سبع قرى أخرى هي: الزرقات - منية يحمور - كرم بيرم - الياضية - الديرون - الفطاسية - صهر الطاحون - البرداني - مزرعة بيت سلامة - مزرعة الرصاص.

■ لا أرضة ولا تمويل!

«قاسيون» التقت السيد محمد سنا رئيس البلدية أكثر من مرة لتسأله عن مشاكل وخدمات البلدية، فكانت أجوبته: لا يوجد رصيد... لا توجد ميزانية لتنفيذ أي مشروع.. والوضع المادي للبلدية لا يسمح بذلك.. وظروف الأزمة وإلخ من هذه الأسطوانة التي نسمعها منذ سنوات، ومن عدد من رؤساء البلدية السابقين أيضاً.

كما قال رئيس البلدية: لقد رفعنا عدة مشاريع للموافقة إلى المحافظة منها: تأهيل ساحة الشهداء، وتعبيد الشوارع، وكذلك استثمار القلعة الأثرية كمركز ثقافي واستثمار

تجاري، ولكن حتى الآن لم تاتنا الردود أو التمويل المالي لهذه المشاريع.

■ تقاذف مسؤوليات!

لقد زارت «قاسيون» السيد ياسر ديب رئيس مجلس المحافظة، وسألناه عن وضع بلدية يحمور ومشاكلها فكان جوابه: إن المسؤولية تقع على السيد رئيس البلدية والمجلس البلدي، فعندما يقدمون لنا مشاريع مدروسة فلا بد ستم دراستها ودعمها والموافقة عليها، ولو كان بشكل جزئي.

وكذلك التقينا المهندس علي بلال نائب المحافظ، وسألناه عن مشاكل البلدية والإهمال الحاصل فيها فأجاب: إن كل بلدية تقع عليها المسؤولية الأساس في إيجاد التمويل الذاتي الخاص بها، من واردات كثيرة تأتي إليها من الضرائب، ورخص البناء ومشاريع استثمار، وإن المحافظة أو وزارة الإدارة المحلية قد تساعد بشكل جزئي، لكن المسؤولية الأساس تقع على المجلس البلدي وليس علينا.

وعندما سألناه عن تصريح السيد رئيس الحكومة، عندما زار طرطوس، بأنه تم دعم المحافظة بأكثر من مليار ونصف من أجل مشاريع وخدمات فيها أجاب: هناك

يتحدث أهالي
يحمور والقرى
المجاورة عن
إهمال فظيع
لخدمات قطاع
البلدية مقارنة
بأهميتها
الاقتصادية
والتجارية
والسياحية.

مشروعان أساسيان أخذوا الحصة الأكبر، وهما: طريق عام طرطوس - الدريكيش، والبدء بتشديد المرحلة الأولى من بناء جامعة طرطوس، والأموال الباقية ستوزع على عشرات البلديات، وبالتالي ستكون نسبة الدعم محدودة مقارنة بالاحتياجات الكثيرة خلال سنوات الأزمة.

■ للأهالي رأي آخر؟

لكن الأهالي، على اختلاف شرائحهم، لا يقتنعون لا بكلام السيد رئيس البلدية، ولا بكلام المحافظة.

فيتحدث أهالي يحمور والقرى المجاورة، عن إهمال فظيع لخدمات قطاع البلدية مقارنة بأهميتها الاقتصادية والتجارية والسياحية، وإن بعض الأهالي يؤكدون بأن هناك ظلماً مقصوداً لهذه البلدية منذ سنوات.

كما طالب آخرون باستقالة رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي، لفشلهم في تقديم أي من الوعود للمواطنين، خاصة عند المقارنة بين هذه البلدية وبلديات أخرى واقعها أفضل بكثير.

وتساءل أحد المواطنين لقاسيون بغضب: «بصراحة لا نعرف هل نحن نعيش في هذا البلد أم في جمهورية الواق واق؟»



أهالي طرطوس يطالبون الحكومة عبر «قاسيون» بحقوقهم المشروع في الإسراع في إنجاز هذا الصرح العلمي والوطني.

السؤال التالي: متى يتم بناء جامعة طرطوس بشكل حضاري وعلمي، وتخفيف الكثير من المعاناة المادية على الطلاب وأهاليهم؟

ظروف صحية غير حضارية، عدا عن مشاكل المواصلات والسكن والكلفة الكبيرة لوسائل النقل! ولهذا يطرح أهالي طرطوس

من يحقق حلم بناء جامعة طرطوس؟!

■ مراسل قاسيون

ورغم صدور المرسوم الجمهوري الخاص بإحداث هذه الجامعة، بعد طول انتظار، يتساءل الأهالي: متى سيتم بناء جامعة طرطوس؟

■ الحلم المستحيل!

جامعة طرطوس اليوم عبارة عن كليات متناثرة، وأبنية متفرقة هنا وهناك، ولا تنطبق عليها الشروط التي تليق بمسمى جامعة! علماً أنه تم وضع حجر الأساس لبناء الجامعة، بالقرب من أنستتراد طرطوس اللاذقية وشرق مشفى الباسل، وهو موقع جغرافي ممتاز،

ولكن رغم وضع حجر الأساس قبل عشرين عاماً، لم يتم بناء أي شيء سوى بعض الطرقات الأولية، والأعمال الترابية، وعمليات التنفيذ بطيئة جداً، وكأنها حلم مستحيل! وفي لقاء مع محافظ طرطوس أكد أنه تم رصد مبالغ خاصة من الحكومة للشروع ببناء الجامعة على مراحل!

■ تساؤلات

وتساءل العديد من المواطنين: كيف يترك صرح حضاري وعلمي لطلابنا بدون بناء طيلة هذه المدة؟ وطلابنا في جامعة طرطوس يتابعون تعليمهم الجامعي في

طرطوس، المحافظة الخالية من الأمية، والمحافظة الأعلى في سورية على مستوى نسبة التعليم، حسب الإحصاءات الرسمية كلها، ظل أهلها ينتظرون سنوات طويلة لكي يكون عندهم جامعتهم الخاصة بهم.

مؤشرات القمح في 2017: إيجابية...



-7%

تراجعت نسبة الوسطية بنسبة 7% من 1,93 طناً في الهكتار في 2010، وصولاً إلى 1,793 طناً في الهكتار في 2017.

-52%

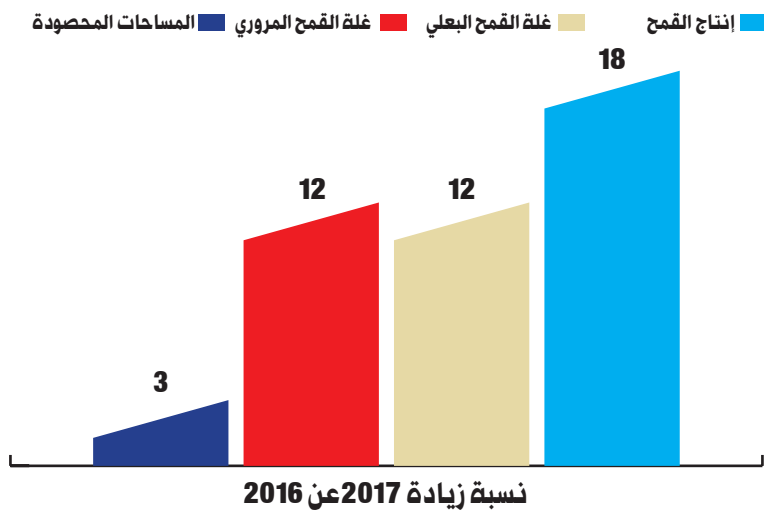
تراجع إنتاج القمح بين 2010-2017 بنسبة 52%، بنسبة أكبر من نسبة تراجع المساحات.

38%

تراجعت المساحات المزروعة بالقمح بين 2010 و 2017 بمقدار 38%.



نمو مؤشرات القمح في سورية خلال عام - %



زادت المساحات المزروعة في حلب بنسبة 11% وزاد الإنتاج بنسبة 51% بين 2016-2017 بينما تراجع الإنتاج في الحسكة بنسبة 4%.

يعتبر القمح بمساحاته ونتاجه واحداً من مؤشرات الزراعة الهامة، ففي عام 2017 تراجعت مساحات القمح المزروعة بالقياس بعام 2016، ولكن السوريين المنتجين حصوا مساحات أوسع مما حصوه في عام 2016 أي: أن المنتجين زرعوا مساحات أقل، لكن الظروف المناخية والأمنية ساعدتهم على حصاد مساحات أوسع، ما ساهم في زيادة الكميات المنتجة.

■ إحصاءات قاسيون

بمقدار 20 ألف هكتار، وهي تشكل نسبة زيادة تقارب 11% عن 2016. وشهد ريف دمشق كذلك نسبة زيادة ملحوظة في مساحات زراعة القمح: بمقدار 3000 هكتار فقط، ولكن هذه المساحة القليلة تشكل نسبة 60% كذلك بالمقارنة بالعام السابق. وبينما ازداد الحصاد في المحافظات التي تغيرت ظروفها الأمنية إيجاباً، فإن محافظة الحسكة المنتج الأكبر قد شهدت تراجعاً في المساحات والإنتاج خلال 2017. حيث تراجع الإنتاج في الحسكة بمقدار: 18 ألف هكتار، ونسبة 4% عن العام السابق. وينبغي الإشارة إلى أن الحسكة تشكل أكبر مساحة محصودة بنسبة تقارب 40% من مساحات الحصاد الكلية في سورية لعام 2017.

يعتبر القمح بمساحاته ونتاجه واحداً من مؤشرات الزراعة الهامة، ففي عام 2017 تراجعت مساحات القمح المزروعة بالقياس بعام 2016، ولكن السوريين المنتجين حصوا مساحات أوسع مما حصوه في عام 2016 أي: أن المنتجين زرعوا مساحات أقل، لكن الظروف المناخية والأمنية ساعدتهم على حصاد مساحات أوسع، ما ساهم في زيادة الكميات المنتجة.

المساحات المحصودة والمزروعة

تراجعت المساحات المزروعة بالقمح في عام 2017 عن عام 2016 ولكن بنسبة طفيفة لا تتجاوز: 1,7%.

ولكن في المقابل ازدادت المساحات المحصودة، فظروف الحصاد ومستوى الأمطار، وارتفاع التوقعات من المزرع، وظروف أمنية أخرى سمحت بزيادة حصاد المساحات.

ازدادت المساحات المحصودة الكلية بمقدار 28 ألف هكتار في المحافظات كافة، ويشكل هذا الرقم نسبة زيادة تبلغ 3% تقريباً عن عام 2016.

مجمال الزيادة أتت في الأراضي البعلية، بينما تراجع الحصاد في الأراضي المروية. أي: أن الزيادة تعتمد بالدرجة الأولى على ظروف الأمطار.

من زاد إنتاجه ومن انخفض؟

رغم نسبة الارتفاع القليلة، إلا أن بعض المحافظات شهدت زيادة ملفتة مثل: درعا حيث زادت المساحات المزروعة بالقمح بمقدار 14 ألف هكتار، ونسبة 60% عن 2016. بينما زادت المساحات المحصودة في حلب

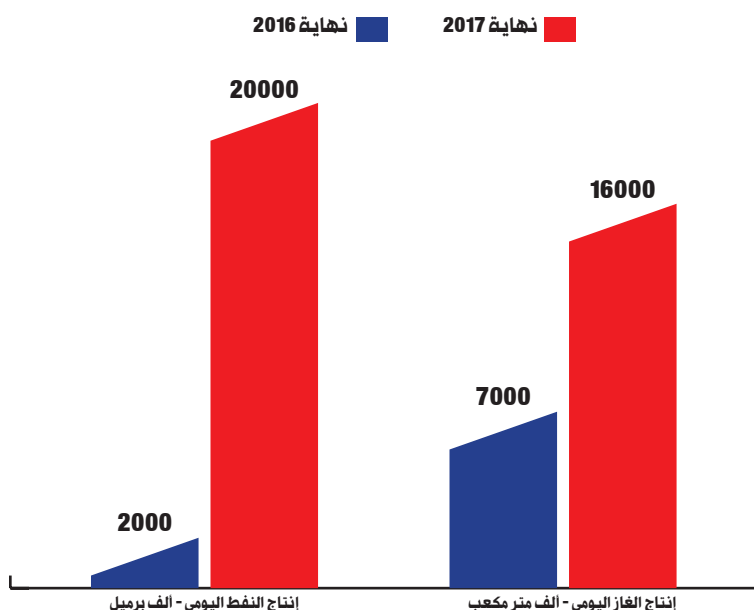
زيادة في الغلة المروية والبعلية
ازدادت غلة القمح المروي بنسبة: 12% وأصبحت 2,57 طناً في الهكتار، وكذلك ازدادت غلة القمح البعلي بنسبة: 13% تقريباً، وأصبحت 1,14 طناً في الهكتار. وكانت النتيجة أن ازداد إنتاج القمح عبر سورية من 1,6 مليون طن وصولاً إلى 1,79 مليون طن، أي: بنسبة 18% بين الموسمين. والتأثير الأكبر للزيادة في كميات إنتاج القمح البعلي، حيث نما بمقدار الربع. نما الإنتاج في المحافظات كلها دون استثناء، ما عدا الحسكة التي تراجع إنتاجها بمقدار 31 ألف طن ونسبة 4,7% تقريباً. بينما زاد إنتاج القمح في حلب بنسبة 51% تقريباً.

■ هامش:

المعلومات من تقرير منظمة FAO: CROP AND FOOD SECURITY ASSESSMENT MISSION TO THE SYRIAN ARAB REPUBLIC_ July 2017

2017: انتعاش الطاقة السورية

الإنتاج اليومي للنفط والغاز بين عامين



عام 2019 إلى 219 برميل نفط، أي: العودة إلى إنتاج 57% من إنتاج 2010.

الغاز زيادة خلال عام بنسبة 128%
بلغ إنتاج الغاز النظيف نهاية عام 2016 مقدراً يومياً: 7 مليون متر مكعب، بينما في نهاية 2017 فإن الإنتاج اليومي وصل إلى 16 مليون متر مكعب، ما يعني: زيادة في إنتاج الغاز بين عامين بنسبة: 128%. بينما أشارت التصريحات، إلى أن إنتاج الغاز يتوقع أن يرتفع في نهاية 2018 إلى 19 مليون متر مكعب، ويرتفع في نهاية 2019 إلى 24,5 مليون متر مكعب يومياً. ما يعني: أنه في حال الوصول إلى هذه الأرقام في نهاية 2018، نكون قد عدنا إلى إنتاج يقارب 90% من إنتاج عام 2010 الذي بلغ يومياً 21 مليون متر مكعب، ويعني: أن إنتاج 2019 سيرتفع عن إنتاج عام 2010 بنسبة 16%.

النفط بين نهاية عامين: 1000+%

صرح وزير النفط السوري: أن إنتاج النفط سيصل في نهاية عام 2017 إلى 20 ألف برميل من النفط. وبمقارنة هذه الأرقام مع أرقام الإنتاج الوسطية لعام 2016 التي تقارب 10 آلاف برميل يومياً «تقرير البنك الدولي - 2017»، بينما التقديرات الحكومية تقول: أن الإنتاج الوسطي اليومي في نهاية عام 2016 بلغ: 2000 برميل يومياً. ما يعني أن إنتاج النفط بين نهاية عام 2016 و نهاية 2017 ازداد بنسبة: 1000%. والوصول إلى هذا الرقم يعني الدخول إلى عام 2018 بضعف الإنتاج النفطي الوسطي لعامي 2015/2016. كما أشارت الوزارة إلى: أن المتوقع أن يصل الإنتاج في نهاية عام 2018 إلى 70 ألف برميل يومياً، وأن يصل في نهاية

يعتبر عام 2017 عاماً مفصلياً في الأزمة السورية، حيث تمت استعادة منافذ طاقة هامة كانت مسلوقة خلال سنوات الأزمة، واستعاد إنتاج النفط، والغاز نموه، وتوقف التدهور. الأرقام الآتية معتمدة على التصريحات الحكومية الرسمية لوزير النفط السوري بتاريخ 2017/12/30.

الصناعة العامة في 2017:

ناتج هام من استثمار قليل



توقفت خلال الأزمة 46 منشأة صناعية عامة، بينما تستمر بالعمل حوالي 32 منشأة، وتعمل 18 منشأة بشكل جزئي، وهذا حتى نهاية الشهر العاشر من عام 2017 وفق بيان صحفي صادر عن الوزارة، ورغم أن الخسائر في الصناعة العامة كبيرة، إلا أن هذا العام شهد تحسناً في مؤشرات الصناعة العامة، وعادت سبعة معامل للعمل...

يفترض أن يتقارب مع الناتج الصناعي، ولكن الناتج يقارب 58 مليار ليرة، والربح يقارب 23 مليار ليرة، والفرق بين الاثنين ينجم عن عدم البيع، أو البيع بأقل من التكلفة، وينجم أيضاً عن مجموع تكاليف الرسوم والضرائب، التي تمثل حصة الدولة بأشكال مختلفة من الناتج الصناعي.

بالقياس إلى مستوى الاستثمار المنفق على الصناعة العامة، فإن الناتج المحقق يعتبر ناتجاً هاماً، فزيادة مقدارها مليار ليرة في الاستثمار، أي: تراكم لا يتعدى مليار ليرة، يحقق ناتج مقداره: 58 مليار ليرة. وحتى إذا ما تم نسب هذا الناتج إلى مستلزمات الإنتاج، فإن النسبة تبلغ 48%. أما نسبة الربح إلى مستلزمات الإنتاج تبلغ 19%.

أي: أن وضع تكاليف بمقدار 100 ليرة يحقق ناتجاً إضافياً 48 ليرة، ولكن يعود منها ربح للمؤسسة 19 ليرة فقط، ولكن الباقي يبقى على شكل منتجات وبضائع مخزنة محفوظة القيمة، أو يتحول إلى رسوم وضرائب لجهاز الدولة.

يحقق الإنتاج الصناعي العام قيمة إجمالية تستطيع أن تغطي مستلزمات الإنتاج، وأن تحقق ناتجاً إضافياً هاماً، إذا ما قيس بالاستثمار الإضافي أو التراكم الاستثماري السنوي القليل جداً، الذي يضاف إلى الصناعة العامة.

أي: أن تحقيق هذا الناتج لا يتم من الإضافات الاستثمارية الجديدة، أو رفع المسوية التكنولوجية، بل يتم عملياً من الإنتاجية اليدوية واستخدام المعدات القديمة من قبل 44 ألف عامل في القطاع العام الصناعي.

العامل ما ينتجه وما يأخذه

يبلغ عدد عمال القطاع الصناعي العام 44219 عاملاً فقط، بينما كان عددهم في عام 2010: 72 ألفاً. والأجور الوسطية لهؤلاء العمال تبلغ: 34 ألف ليرة بأحسن الأحوال، فجزء من المتعاقدين منهم لا يحصلون على التعويضات المحسوبة في هذا الوسطي كاملة. ما يعني: أن كتلة الأجور التقريبية خلال تسعة أشهر في 2017 تقارب 13,4 مليار ليرة.

وفي المقابل، فإن هؤلاء الـ 44 ألف عامل، يحققون دخلاً إضافياً مؤلفاً من الـ 58 مليار ليرة ناتج يذهب كإيراد، بالإضافة إلى 13,4 مليار ليرة كتلة أجورهم التي يحققونها من عملهم.

أي: عملياً فإن الدخل الصناعي الإضافي الذي حققه عمال القطاع الصناعي بلغ: 71 مليار ليرة، وفي المقابل، فإنهم يحصلون على 13,4 مليار ليرة. أي: أن حصة الأجور من الدخل الصناعي السنوي تبلغ: 19% تقريباً.

أي: وسطياً، فإن كل عامل صناعي حصل على 34 ألف ليرة شهرياً في 2017، بينما أنتج دخلاً صناعياً إضافياً 134 ألف ليرة شهرياً.

شهد العام 2017 تغيرات إيجابية نسبياً، طالت الصناعة العامة السورية في بعض جوانبها وقطاعاتها، نحاول استخلاص بعض المؤشرات من الأرقام الكلية للناتج الصناعي العام، بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة المنشورة في بحث قدمه الباحث فؤاد اللحام بعنوان: «الصناعة السورية من الأزمة إلى التعافي والنهوض» في شهر 12-2017.

نمو الناتج

للعام الثاني على التوالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعة العامة حتى نهاية شهر 9-2017 مقدراً يقارب 58 مليار ليرة سورية، وإذا ما قارنا هذا الرقم بوسطي الناتج خلال الأشهر العشرة من عام 2016 والمقدر بـ: 54 مليار ليرة، فإن الزيادة الوسطية قد تقارب أربعة مليارات ونسبة 6,8% نمواً تقريباً.

ويعتبر بهذه الحالة عام 2017 هو العام الثاني على التوالي الذي يشهد نمواً في الناتج الصناعي العام، بعد العام الماضي. ولكن رغم ذلك فإن الناتج الصناعي لعام 2017 لا يشكل إلا نسبة 11% من الناتج الصناعي التحويلي لعام 2010، وحوالي 134 مليون دولار من أصل 1,2 مليار.

مؤشرات ازديادت وأخرى تراجعت

بالمقارنة بين الأشهر التسعة الأولى لعامي 2016-2017، ازداد الناتج بنسبة تقارب 6,7%، وازدادت المبيعات بنسبة تقارب 2%.

ولكن في المقابل تراجع الربح المقدر بنسبة تفوق الثلث عن 2016، فبينما الربح في 2017 بلغ: 23 مليار ليرة، فإنه قد بلغ وسطياً خلال الفترة ذاتها من 2016 مقدار: 36 مليار ليرة، بتراجع في الربح بمقدار 13 مليار ليرة. ويمكن تفسير هذا التراجع بالربح بالزيادة في مستلزمات الإنتاج التي زادت بمقدار يقارب 17 مليار ليرة في 2017 عن عام 2016. وأخيراً، فإن كلاً من مقومات زيادة الناتج الأساسية قد انخفضت، فعدد العمال تراجع، وإن كان بنسبة طفيفة، والاستثمار القليل أساساً في 2016 تراجع بمقدار كبير وبنسبة فاقت 80% حيث لم يتم إضافة استثمار جديد في 2017 إلا بمقدار مليار ليرة، بينما قارب في العام الماضي خلال الفترة ذاتها 5,4 مليار ليرة وفق البيانات المعتمدة على وزارة الصناعة.

مقابل 100 تكلفة..

إنتاج بقيمة 148

ازدياد الناتج الصناعي، هو المؤشر الأهم، لأنه يعني: أن القيم المضافة، والدخل الإضافي المتولد في هذا العام قد ازداد عن العام الماضي، أي: ولدت ثروة جديدة إضافية. وعملياً وفق الحسابات الرسمية، فإن الربح

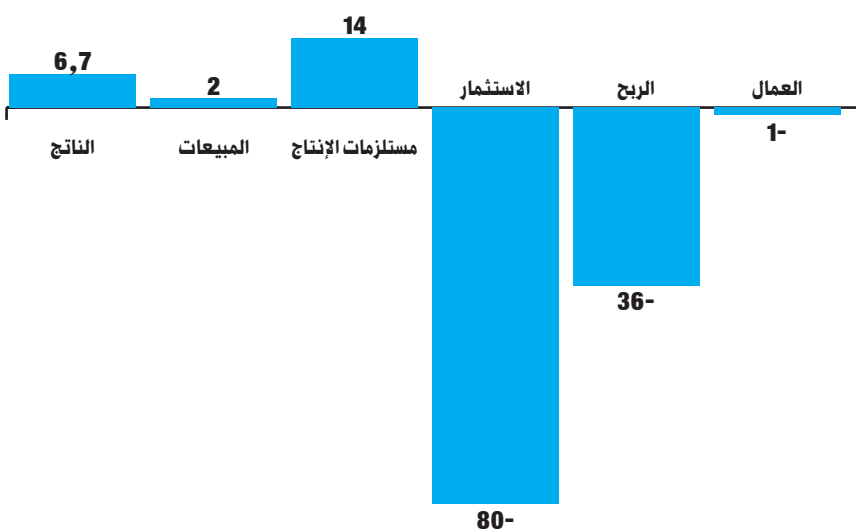
الأجر الشهري الوسطي
الذي قبضه العامل الصناعي

134000

الدخل الشهري الوسطي
الذي أنتجه العامل الصناعي

34000

نمو وتراجع مؤشرات الصناعة العامة خلال عام - %



ملاحظات:

*الأرقام في عام 2017 خلال تسعة أشهر منه، تمت مقارنتها مع وسطي الإنتاج في تسعة أشهر خلال عام 2016

*الأرقام محسوبة بالليرة السورية بالقيم الجارية، حيث إن مستوى الأسعار بين نهاية 9-2016، ونهاية 9-2017 لم يرتفع إلا بنسبة 4,4%، بينما انخفض سعر الصرف الرسمي من 514 ليرة، إلى 434 ليرة، وكلا الأثرين يعدلان بعضهما البعض.

* كتلة الأجور محسوبة على أساس عدد العمال 44219 عاملاً، ووسطي الأجور 34 ألف ليرة. * مفهوم الناتج الصناعي، لا يشمل الأجور، بل يعبر عن قيمة الإنتاج الإجمالية مطروحاً منها التكاليف التي تتضمن الأجور وفق الحسابات المعتمدة، بينما مفهوم الدخل الصناعي، يجب أن يشمل الأجور والأرباح لأنها بمجموعها تعبر عن القيم المضافة المنتجة مجدداً، أي: الثروة الجديدة المنتجة.

الدولار ارتفع... والربح تحقق



عاد سعر صرف الدولار في السوق السورية إلى قرابة 460 ليرة مقابل الدولار، ما يعني أنه خلال شهر ارتفع سعر الصرف في السوق من مستوى وصل إلى 400 إلى 460، وأولئك المليونون مالياً الذين اشتروا الدولار الرخيص، عادوا ليوزعوه للسوق بغلاء.

مع هؤلاء، وطالما أن حوافز الإنتاج منخفضة، وقدرات الاستهلاك منخفضة، فإن استمرار المضاربة، و«الهبش» من قيمة الليرة صعوداً ونزولاً هو مسار مغرٍ وحتمي لهؤلاء، وإذا ما أصدرت الحكومة أوراق دين قابلة للتداول في السوق المالية، فإنها أيضاً قد تصبح عرضة لمضاربة وصعود ونزول متعمد للربح من التغيرات القصيرة، إن المضاربة والمراهنة هي نتاج موضوعي لتوقف الإنتاج والاستهلاك وتوقف عمليات خلق الثروة الفعلية في القطاعات الحقيقية، ويتحول ممارسوها من كبار حائزي الأموال وكبار اللاعبين في السوق إلى عبء كبير على أية عمليات لتحفيز الإنتاج وتحريكه، حتى تصبح مصالحهم معطى يدخل حكماً في السياسات النقدية، وفي السياسات الاستثمارية كما يحصل اليوم، سواء في الإجراءات النقدية، أو في التراخيص الكثيرة لشركات الاستثمار العقاري واستثمار أملاك الدولة...

المستوى العام للأسعار، وصولاً إلى أثرها على الجدوى الاستثمارية. حيث تغير الطابع الاستثماري للمالكة الكبيرة من الليرة، فهؤلاء بسعيهم للربح الأقصى وصعوبة تحقيقه من عمليات إنتاجية أعلى تكلفة وأقل ضماناً نتيجة ضعف قدرات الاستهلاك، فإنهم يلجؤون إلى استثمار أموالهم في مواضع المضاربة، واللعب على التغيرات القصيرة، مثل: ارتفاع الدولار وانخفاضه خلال شهر! أو يلجؤون إلى تجميد أموالهم مراهنين على التغيرات في الأجل المتوسطة، كما في عمليات الاستثمار العقاري على أمل العوائد العقارية الكبرى التي يتوقعونها في إعادة الإعمار، أي شراء راهن رخيص، وبيع لاحقاً.

وفي الحالات كلها فإنهم يملكون الجزء الأكبر من السيولة والثروة، ويحتكرون قرار الاستثمار، ويحبسون جزءاً هاماً من الموارد عن الإنتاج الحالي.

فطالما أن هذه الكتلة من الثروة موجودة

■ ليلى نصر

8 مليار ليرة تعود تسعة!

غنى كبار المضاربين وحيثان المال الكثير من موجة انخفاض سعر الدولار قبل قرابة شهر، ويحصلون غنائمهم من الارتفاع الحالي في السوق. فإن كانوا قد استثمروا فرضاً 8 مليار ليرة في موجة الانخفاض السابقة، فإنهم قد حصلوا على 20 مليون دولار من السوق، وإذا ما باعوها اليوم بسعر 460 فإنهم سيغنمون مبالغ تقارب 9 مليارات، أعادت لهم الـ 8 مليارات بربح يقارب مليار ليرة خلال شهر.

إن هذه الغنائم ليست فقط أرباحاً، بل هي نفوذ وقدر على التحكم بالسوق، وبكتلة السيولة المتواجدة في السوق السورية. والتي تبلغ قيمتها بالليرة نهاية عام 2016: 6616 مليار ليرة تقريباً، وفق أرقام تعود للدكتور علي كنعان، في بحث السياسة المالية والنقدية في سورية المنشور في شهر 12-2017، ورغم أن الجزء الأكبر من هذه السيولة أصدرته الحكومة خلال الأزمة، إلا أن جزءاً هاماً منه لدى السوق.

مضاربة حالياً ومراهنة مستقبلياً

آلاف المليارات من الليرات السورية تتحرك في السوق السورية، ولكن ببطء فإذا كان الاستهلاك قليلاً، فإن البيع قليل، وبالتالي كل من يستثمر أمواله في الإنتاج، عليه أن ينتظر فترة طويلة نسبياً ليسترد أمواله، ويدور رأس ماله. وهذا البطء في الدورة الناجم عن قدرة الاستهلاك القليلة، وعن عدم تحريك العملية الإقراضية، له آثاراً كبيرة تمتد من التأثير على قيمة الليرة، إلى

زائد ناقص

أرقام من 2017
%9,5



تشير تقديرات منظمة الفاو إلى أن أعداد الدواجن قد تبلغ في عام 2017: 11,5 مليون طير، بارتفاع بمقدار مليون ونسبة 9,5% عن عام 2016. أما بالمقارنة مع أعداد الدواجن في عام 2011 فإن الأعداد في عام 2017 تشكل نسبة 44%، والتراجع بمقدار 56%.

11% مساحات البقول

تشير أرقام منظمة الفاو، إلى أن مساحات زراعة محاصيل البقول قد ازدادت في سورية في عام 2017، بنسبة 11% ووصلت إلى 203 ألف هكتار. ما يعني أن مساحات زراعتها أصبحت تشكل نسبة 92% من المساحات المزروعة في 2010. نسبة 60% من أراضي البقول مزروعة بالعدس، وثلاثاً للحنص، الباقي للفل، والبالزلاء.



82% منشآت جديدة

بحسب تصريحات صناعية فإن عدد المنشآت الصناعية الخاصة التي دخلت الإنتاج في عام 2017 قد بلغ: 5408 منشأة، ليصل عدد المنشآت الصناعية الخاصة المسجلة في نهاية عام 2017: 11430 منشأة، بأنواعها حرفية وكبيرة. ومن ضمنها 920 منشأة في المدن الصناعية: عدرا-حسياء- الشيخ نجار، والباقية موزعة في المناطق الصناعية المختلفة.



45% صادرات صناعية عامة

زادت قيمة الصادرات الصناعية للصناعة التحويلية العامة السورية بمقدار 45% ما بين الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، ووسطى الأشهر التسعة الأولى من عام 2016. فمقابل 4 مليون دولار صادرات صناعية في 2017، صدر وسطياً 2,2 مليون دولار في 2016. ولكن تبقى صادرات عام 2016 تشكل نسبة 60% من صادرات الصناعة العامة عام 2010.



الأثرياء يأكلون الفقراء... والعالم!



البروباغندا حرمان النصف الأكثر فقراً من البشر من ترليون دولار من الثروة أثناء قيام الـ 62 شخصاً الأثرياء بكسب ضعف ذلك لأنفسهم، من خلال عمليات هذا النظام العالمي. ويؤكد تقرير دافوس أيضاً: بأنه لا يزال هناك 760 مليار دولار أميركي سنوياً تذهب لصالح المستثمرين غير المنتجين، من خلال التهرب الضريبي العابر للحدود الذي يملك حصانة».

ويبين المقال كيفية قيام النظام المبرمج لتعرية القطاع العام والمؤسسات العامة، عبر خصخصة الخدمات والبنى التحتية، وإعادة الهيكلة واستخدام مجموعات الضغط لتحقيق ذلك، وعبر دفع الحكومات إلى الإفلاس والوقوع في دوامة الدين، جعل الحكومات مجرد تابع: «وعليه فإن الحكومات التي يمكن أن تستثمر في دعم نظم الحياة البيئية والاجتماعية البشرية، من أجل منعها من التدهور والانحيار، قد باتت مفلسة بشكل منهجي ومستعبدة مع مواطنيها بالديون. ولهذا ودون أن تتمكن الحكومات من القيام بشيء، ينزلق الاقتصاد العالمي إلى كساد عميق بسبب انهيار الطلب الاقتصادي لدى غالبية الجماهير».

نهش العالم ضمن المنافسة العالمية

يتنبه الكاتب، إلى أن النظام العالمي بات يفرض قانون تطور جديد على البشر: إنه التنافس على المزيد من المال بوصفه: «ضرورة للحياة». فهذا النظام مهيكّل ليفقر الغالبية: عبر إلغائه للتشريعات المنظمة، وانطلاقه عبر الحدود، باتت الشركات العالمية خارج السيطرة. إنّه في سعيها نحو التراكم تأكل العالم حياً، وتؤدي إلى انهيار الحياة البيئية والاجتماعية العضوية. وكما يقول الكاتب: «إن هذا النظام مجنون بشكل مشخّص... إنه مثل السرطان، فنظام مضاعفة المال له حدّ نهاية واحد: الاستمرار بالنمو بشكل أعمى إلى أن يلتهم الحياة».

ويقوم علماء اقتصاد وعلماء اجتماع بتأكيد ذلك دون أن تطرف لهم عين. لكن تلك المكاسب التي يتمّ التسويق لها على أنها هائلة في مقارعة الفقر هي في الحقيقة لا تزيد عن ثمن فنجان قهوة يوميًا، وهي الملاحظة التي يتمّ التعمية عليها، لدرجة أن بعض القراء قد يستغرب من قولها. لقد استمعت إلى ركات فعل عنيفة يبددها بعض هؤلاء الاقتصاديين عندما أشير إلى تلك الحقيقة، لدرجة تجعلني أعتقد بأنني من سببت هذه النسب من الفقر، وليس من فضح الكذب. هذه الكذبات تستمرّ بالنمو والكبر كلما كانت هناك حاجة أكبر للتعمية على الحقيقة، وجميعها يتمّ التسويق لها تحت شعار «الدفاع عن العالم الحر».

ويبين المقال تفاصيل كذبة مقارعة الفقر: «لا أحد يشير إلى أن مكاسب الدخل» التي تخلص الفقراء من فقرهم» تشير إلى الذين نزحوا من الأرياف إلى المدن الملوثة، ليعيشوا في ظروف غير آمنة وغير إنسانية بعد أن كان لديهم من قبل مساكن آسرة وهواء ومياه نظيفة وأفق رحب. باختصار: «إن المعيار الذي يعتمد على كسب دخل بقيمة 1,50 دولار «تنقص أو تزيد قليلاً» من أجل مقارعة الفقر، هو معيار سخيف وغير إنساني بلا شك، ولكنه يبين كذلك بأن النظام يعمل على أدنى ما يمكن أيضاً».

الثورة المضادة

للتطور الاجتماعي التي تعمّق الكساد

يتمّ في مواجهة إفقار الناس، وزيادة ثروة النخب، فرض حلول سوقية مضحكة تعمق من فقر الفقير وتزيد من ثراء الأثرياء. يوضّح المقال: «في هذا الجو من النهب، يتمّ تطبيق إصلاحات سوقية، مثل: تعزيز المنافسة والتحرير من التشريعات، وخفض تكاليف الرفاه، وبرامج التقشّف لتصحيح التجاوزات. يتمّ هذا كله ليضع الضحايا في موقع الاتهام، وليقوم بالتعمية على مضاعفة الأثرياء لثرواتهم. ويتمّ في ظلّ هذه

كتب جون ماكورتري مقالاً بعنوان «الأثرياء يأكلون الفقراء والعالم». ألقى فيه الضوء على تقرير «أوكسفام دافوس 2016»، وهو الذي تجاهلته وسائل الإعلام السائدة بشكل مذهل، والذي يظهر بأن 62 فرداً «وكان عددهم 388 فرداً في 2010»، يمتلكون الآن ثروة تفوق ما يمتلكه 50% من سكان العالم. والمثير للصدمة أكثر، أن التقرير، مستند إلى مصادره العامة التي لا يشكك فيها أحد، ويشير إلى أن الحصة التي يمتلكها نصف سكان العالم قد انهارت بنسبة تفوق 40% خلال الأعوام الخمسة الماضية. ورغم هذا فلا تزال الأكاذيب تقال بوقاحة بأنه «تمّ إحراز تقدم في مقارعة الفقر في العالم» وبأن «الفقر الشديد قد انخفض إلى النصف منذ عام 1990».

■ تعريب وإعداد: هاجر تمام

عكس حقائق لا يمكن نكرانها من أجل تسويق ما يحصل

يبدي كاتب المقال دهشته من كمية الكذب التي يتمّ تكرارها من أجل تسويق الوضع القائم: «الأمر الذي لا يمكن تصديقه هو: أن التأكيدات المتكررة التي لا تنتهي على شاكلة القول: بأنه يتمّ انتشار الفقر من فقرهم بأعداد أكبر من أي وقت مضى! حيث تستمر هذه الأقوال رغم الأدلة المحكّمة بأن نصف البشرية الأشدّ فقراً، قد فقدوا ما يقرب من نصف ثروتهم خلال خمسة أعوام فقط».

ولكنّ الدهشة تزول عندما نعلم الغرض: «لهذه الكذبة آثار كبيرة. وليس ذلك فقط لكون الادعاء بنجاح العولمة قد فشل دون شك، بل كذلك لأن نظرية ودوغما السوق تنهار بالتبعية. فما يتمّ الترويج له على أنه منافع معصومة من الخطأ للسوق العالمية، يبدو مناقضاً للواقع. فما معنى «مقارعة الفقر» عندما تؤدي هذه المقارعة لأخذ مئات مليارات الدولارات لصالح جيوب الأثرياء، من الناس الفقراء أساساً؟ وما هو القصد من إعلان أن السوق العالمية تجلب «الثروة للجميع» عندما تظهر أدلة الأعمال التي لا تشوبها شائبة» أن العكس هو ما يحدث عبر العالم. لقد فقد الفقراء دون شكل نصف نصيبهم من الثروة العالمية، في حين أن الأثرياء قد ضاعفوا حصتهم في هذا الوقت». الكذب، هو الوسيلة الوحيدة التي تبرر الاستمرار بمثل هذا النظام العالمي، وعندما

ينكشف الكذب، تعتمد أفواه هذا النظام على المزيد من الكذب: «باختصار، من الثابت بأن الادعاءات الأخلاقية والاقتصادية الرئيسية التي تبرر السوق العالمية ما هي إلا أكاذيب كبيرة جداً، وتصبح أكبر مع مرور الوقت. وليس أسوأ من هذا الوهم إلا الإعلان عن أن ضحاياهم يؤدون أفضل ما يمكن في ظلّ هذا النظام، الذي يحرمهم بشكل متزايد من القليل الذي لديهم. وفي حين يتمّ التسويق لهذه الأكاذيب الأكبر من نوعها بأن النظام العالمي «يحسن الفقر»، تستمر سياسات التراكم تفرض نفسها على الأغلبية من خلال المزيد من «التقشف» والمزيد من «اقتطاعات الرفاه» والمزيد من «مرونة العمل». وهي التي تعني باختصار: المزيد من المجاعة ونهب الناس، وجعل ظروف حياتهم أسوأ تحت شعار: «المزيد من الحرية والازدهار للجميع».

لعبة تعمية الإحصاءات

بقصد وضع فناع على الواقع

لكون إخفاء هذا الكذب الوقح مسألة صعبة التحقيق، فلا بدّ من خبراء ومؤسسات تستمرّ بالظهور على وسائل الإعلام السائدة كي تعطي شرعية لهذا الكذب. يقول ماكورتري: «بينما تدعي إحصاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن مثله، بأن مقارعة الفقر تجري على قدم وساق في جميع أنحاء العالم، فإن وسائل إعلام مثل: الغارديان البريطانية والنيويورك تايمز، تتولّى وضع عناوين تظهر، بأن الأمور تسير من أفضل لأفضل...

الحكومات التي يمكن أن تستثمر في دعم نظم الحياة البيئية والاجتماعية البشرية من أجل منعها من التدهور والانحيار بشكل مقلّات منهجي ومستعبدة

العلم الرسمي.. مسلمات و تيه



وجدتها

د. عربوب المصري



بيئة ومجتمع يتناسبان مع الحاجات الإنسانية

هناك شكوك متنامية بين كثير من الأشخاص المشاركين في الحركات ضد الحرب، ومن أجل العدالة الاجتماعية والمجتمع المستدام ببنياً أن الرأسمالية لا يمكن إلا أن تخلق عالماً من الحروب والظلم والتدمير البيئي. وهناك تفاهم واسع النطاق ومتزايد على أن النظام الاجتماعي الحالي لا يمكن أن يستمر دون وقوع كارثة - إلا أن الكثيرين يفتقرون إلى رؤية لما يمكن أن يحل محله.

كتب كارل ماركس عما رأى أنه المجتمع ما بعد الرأسمالي. ما كتبه له قيمة كبيرة. منذ ذلك الحين، كان لدينا 140 عاماً من الخبرة الإضافية، بما في ذلك مشاهدة التحولات المتعلقة بالثورة الروسية والديمقراطية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الرأسمالية عدد مساوٍ من السنوات لتطوير تكنولوجيا جديدة ولإحضرار البشرية، والأنواع الأخرى إلى حافة العديد من الكوارث البيئية، بما في ذلك الاحترار العالمي والمطر الحامضي والصيد الجائر في البحار، وتدهور التربة وتنوع المياه على نطاق واسع، والتهديدات الناجمة عن النفايات النووية، والحوادث النووية، والحرب النووية.

إننا بحاجة إلى رؤية تكون فيها الاحتياجات المصاحبة عليها اجتماعياً، أساساً للإنتاج، والتي تقوم فيها الهيئات الديمقراطية بحل النزاعات حول ما إذا كانت هناك حاجة إلى التحقق من صحتها أو ضررها على المجتمع.

كما ينبغي أن يوفر النموذج القائم على الاحتياجات التي يتم التحقق منها اجتماعياً كإطار لمواجهة الأزمة البيئية الناشئة، الأمر الذي يتطلب خلق التضامن الاجتماعي وأشكال صنع القرار المنسق سياسياً.

إن حل مسألة، كيف يمكن للطبقة العاملة «أو 95% من البشرية» طرد الرأسمالية من السلطة. يتطلب دراسات موسعة. مع التركيز على نوع المجتمع الذي قد ننتجه. من الضروري إجراء مثل هذا النقاش لمساعدة مختلف تحركات العمال والمجتمعات المحلية وغيرهم، ممن يحاربون حالياً عواقب قدرة رأس المال، على وضع صورة أوضح لما نحن عليه.

حينما تصبح الطبقة العاملة - المحددة على نطاق واسع - لديها سلطة مهيمنة في قسم كبير أو في العالم كله - بصرف النظر عن الوسائل التي نصل من خلالها - سنحتاج إلى إنهاء الإنتاج القائم على السلع، والتبادل السلعي، ونظم المعتقدات القائمة على السلع والثقافة القائمة على السلع في أسرع وقت ممكن.

وبدلاً من ذلك، سوف نحتاج إلى خلق عالم تشكل فيه الاحتياجات المصاحبة عليها اجتماعياً أساس الإنتاج والتوزيع، والتي تتغير فيها نظم وثقافة العقائد من التركيز على «المزيد» إلى التركيز على الاستدامة والاجتماعية.

■ مروي صعب

حملت بيئة العلم ما قذفته هذه السنين من تطورات سياسية، وبالتالي علمية، وحضنت نقضين، إنها محكومة بالتقدم في حركة التاريخ، وفي أن أنها محكومة بالبقاء الأيديولوجي تحت رحمة القوى السياسية المسيطرة عليه، الرأسمالية. هذا التناقض الذي يدفعها إلى الحفاظ على مستوى متدنٍ في الأداء مقارنة مع حاجات العالم اليوم، كعلم يشكل أداة من أدوات تخليص العالم اليوم من معاناته. وحمل معه مطلقاً علمية بنصرة المثالي على المادي، كون حامله السياسي رأسمالياً، وتناقضات أكبر من قدرته على حلها انطلاقاً من فكره المثالي.

ما جعل علم النفس في تطور مراحل خاضعة لتقلبات التطورات السياسية في العالم، وما وضعه مؤخراً في يد القوى التي سيطرت في العقود الأخيرة كقطب أوحده، الرأسمالية. فلقد أعادت الرأسمالية علم النفس إلى نقب الجمجمة، وأضافت إليه نقب النفس ومنبهاتها لإخراج شخصية «سوية» و«سليمة» في المجتمع. في هذه العملية غلب الاتجاه المثالي على المادي، فغلبت الفرويدية على علم النفس، وجعلت له مسلمات ومطلقات جاهزة عند الفعل وردة الفعل في حالات معينة. فاجتاحت العديد من نظريات علم النفس - في الميادين كافة - مسلمات في أسباب أي عارض نفسي، واحتلت الغريزة - السيفة دائماً - الحكم في طرد أي لاعب من الملعب، أو إعطائه بطاقة صفراء. بينما العامل الجيني، هو من يمتلك رأس المال، ومن يبيع ويشترى اللاعبين خلف الكواليس. وبالتالي، أصبح لعلم

النفس مسلمات لا يمكن المحاجة بها. وتم إسقاط هذه المسلمات على حياتنا اليومية، فإذا تعثرت حياتنا من أي سبب اجتماعي، أو قادتنا الضغوطات اليومية مثلاً إلى الأرق، فقد يكون العامل الجيني هو السبب، ولا يمكننا فعل أي شيء أو ربما قد ينفعلنا التأمل «اليوغا»، بحسب هذا المنطق، في تفريغ السلبية التي نعاني منها بسبب جيناتنا «السيفة».

تشكل العلوم مادة دسمة في القرن الحالي. تعتبر من قبل بعض روادها مصدر الحقيقة المطلقة، بغض النظر عن آلية بحثها وأساسها الفكري. فقد عملت آلة الترويج الغربية على ضخ سخي للعلوم في ميادين عديدة لتكسبها صفة الحقيقة، ولكنها أسقطت عنها دورها في إيجاد الحلول والبستها ثوب الغز المبهم. فبعد قرن ونصف من البحث في علم النفس يعتبر علم النفس السائد: أن النفس البشرية مبهمة ولا يمكننا فهمها. فمن المؤسف أن تتعاطى الصروح العلمية مع العلم بعد قرون من نهوضه المنهجي، على أنه تجربة يومية علينا يومياً اكتشافها والخوض في تفاصيلها مجدداً. حتى لو كان هذا المؤسف «طبيعياً» في ظل الرأسمالية، فبالرغم من قيام النظام الرأسمالي بتطوير العلوم، كون تطويرها جاء حكماً مع تقدم حركة التاريخ، فإنه غير قادر على الخروج من نفق التجريبية في تعاطيه مع البشر، وما يربط حياتهم جميعه. ومن المؤسف، أن هذا التعنت يلف حبل المشنقة حول رقبة العلم لا يزال يجد من يؤيده. فقد حاجج الانجاء المادي في علم النفس مثلاً على مسلمة وحيدة، وهي: تأثير البيئة التي نعيش في، تشكيل وعينا ونفسياتنا، التي تتغير مع تغير الزمان والمكان والظرف.

الأبحاث الأكثر قراءة في عام 2017

من أكثر الميادين البحثية التي تُبحث اليوم هو: الفرق في الأداء المجتمعي بين الجنسين. كان لبحثين في هذا المجال مركزاً بين الأبحاث العشرة الأكثر قراءة لعام 2017. التي خلصت نتيجتهما إلى: أنه من غير المعروف لماذا يموت المرضى لدى الأطباء النساء بنسبة أقل من المرضى لدى الأطباء الرجال - ولكن من المعروف أن هذا ما يحصل من خلال عينة البحث، وأن للفروقات في كيفية تربية البنات والبنين تأثيراً سلبياً على مستقبل علم واتجاه عمل البنات. تقوم أراضية البحثين على أن الفروق بين الجنسين إما في العلاقات الاجتماعية، أو في التربية، هو فرق جيني وذكوري سلطوي. أي أن البشرية بعد عقود من عمرها لا زالت تبحث في مواضيع اجتماعية من أراضية فكرية مطابقة للارضية الفكرية التي بدأت البحث بها عند ظهورها، التجريب، لعنا نجد الحل. القول بأزمة العلوم اليوم هو الصيغة العامة التي تعيشها مختلف الميادين العلمية، المحكومة بفكر وبنية رأس المال، فالرأسمالية في مرحلة صيرورتها ضد التقدم التاريخي، ومدمرة للمجتمع في أن، لا يمكن لمن يعيش في أحضانها الفكرية والنفسية أن يكون منتجاً، فهذا عكس قانون وجوده غير التاريخي اليوم التي تعيشه الرأسمالية. العلوم كميدان منتج فكري وعملي، تنتمي موضوعياً إلى التقدم، والتقدم اليوم هو بتجاوز الرأسمالية، فيكون للعلوم أرضيتها الموضوعية اقتصادياً وفكرياً في خوض معركة النهوض بالإنسان والمجتمع على امتداد الأرض واتساع الكون.

البشرية بعد عقود من عمرها لا زالت تبحث في مواضيع اجتماعية من أراضية فكرية مطابقة للارضية الفكرية التي بدأت البحث بها عند ظهورها

قراءة أولى في الحدث الإيراني!



تشهد إيران منذ أيام حركة احتجاجية، تجلت بعدة تظاهرات في العديد من المدن الإيرانية، بدأ الحراك الجماهيري مطلبياً ولكن سرعان ما أخذ بعداً سياسياً، من خلال الشعارات المتعلقة بالموقف من النظام السياسي برمته، على الأقل في بعض التظاهرات، وبغض النظر عن البروباغندا الغربية، ونسختها الإقليمية، التي تحاول دفع الأوضاع إلى المزيد من التصعيد، وتوظيفها في سياق الصراع مع إيران حول خياراتها الإقليمية والدولية، ضمن استراتيجيتها نعيم الفوضى في كل دول المنطقة كلها، بغض النظر عن ذلك كله، فإن هذا التطور الميداني في إيران، يؤكد على جملة قضايا:

أولاً: يكشف الحراك عن جملة تناقضات، في المجتمع الإيراني، ويؤكد من جديد، بأن تراكم التناقضات داخل أية بنية، سيؤدي بالضرورة إلى تفجير الأوضاع فيها، فالنموذج الرأسمالي الطرفي منتج موضوعياً للازمات، وإذا كان بالإمكان احتواء هذه الأزمات خلال المرحلة السابقة وإدارتها بهذا الشكل أو ذاك، فإنها في ظروف أزمة المركز الرأسمالي الغربي، وامتداداتها الدولية: مالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وفي ظل اضطراب الوضع الإقليمي ككل، بات من المستحيل إدارة النظام السياسي لأية دولة من الدول الطرفية بالطريقة السابقة، مما يضع بالضرورة قضية التغيير على جدول الأعمال.

ثانياً: ولكن، وبمتابعة أولية، يظهر بأن قوى دولية عديدة، وتحديداً قوى الغرب الرأسمالي، والولايات المتحدة بالدرجة الأولى، كانت تنتظر مثل هذا المشهد، حتى تدخل على خط الأزمة وتدفعها بالاتجاه الذي تريده، وتحاول التحكم بالتغيير المطلوب.. ومن نافل القول: أن هذا السلوك الغربي كان متوقعاً على الدوام، ولا تكمن المشكلة فيه، كونه طرفاً معادياً، بقدر ما تكمن المشكلة في عدم التنبيه له، وقطع الطريق عليه، من خلال القطع مع تلك السياسات التي تستطيع قوى المركز الغربي الرأسمالي من خلالها، التأثير على مسار الأحداث، وبالدرجة الأولى السياسات الليبرالية، المنتجة للفساد والتهيش، والاغتراب، من خلال الفقر والبطالة، والقمع.

ترابط المهام الوطنية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية، في إطار تكاملها، وباعتبارها مهمة واحدة في نهاية المطاف، لا يمكن الفصل بينها. خامساً: بغض النظر عن مآلات تطور الوضع في هذا البلد، نعتقد أن استمرار الدور الإقليمي لإيران في رفض الهيمنة الأمريكية، يتوافق تماماً، بل يتطلب تلبية الحقوق المشروعة للشعب الإيراني في التغيير، فكلما تمت تلبية هذه المطالب الاقتصادية والديمقراطية، تتوفر فرص أكبر في مواجهة العدوانية الأمريكية، والعريضة الصهيونية، أي: أنها ليست ضرورات اقتصادية وديمقراطية فقط، بل ضرورات وطنية أيضاً.

■ المحرر السياسي لموقع قاسيون الإلكتروني

الطبيعي أن يلجأ هذا المركز إلى دفع الأوضاع إلى المزيد من التوتر، أو على الأقل العمل عليها لإحداث تراكم، يسمح بتفجير الأوضاع في ساعة الصفر، التي تتطلبها مصلحة الدول الغربية، أقله إثارة الفوضى، ومن الجدير بالذكر هنا، هو: أن تفجر الأوضاع في إيران، والوقاحة الأمريكية في التعاطي مع الموقف، تزامن مع أحد أهم القرارات التي اتخذتها إيران مؤخراً، وهو: بيع النفط باليوان الصيني، بدل الدولار، وهو ما يعتبر من أحد أهم المحرمات لدى قوى رأس المال المالي في الولايات المتحدة، باعتبار أن الأمر يتعلق بأحد أهم أدوات الهيمنة الأمريكية، أي: «الدولار» كعملة تبادل وحيدة في سوق النفط. ومن هنا، فإن الدول الطرفية التي تحاول أن تلعب دوراً مستقلاً عن الغرب الرأسمالي، وإيران منها، مدعوة أن تعمل وفق جدلية



**الوقاحة
الأمريكية في
التعاطي تزامن
مع أحد أهم
القرار الذي اتخذته
إيران مؤخراً ببيع
النفط باليوان
الصيني بدل
الدولار**

ثالثاً: إن كون المشكلة داخلية في الأصل، لا يلغي مسؤولية القوى الغربية ودورها التخريبي، كما يحاول البعض أن يوهم الرأي العام، لا سيما وأن التدخل الغربي في شؤون الدول والكيانات لم ينقطع، سواء كانت أوضاعها مستقرة أم غير مستقرة، ولكن التجربة الملموسة لأغلب هذه الدول تؤكد في الوقت نفسه، أن المواجهة مع المركز الرأسمالي، هي الأقل خسارة، ونقصد بالمواجهة هنا، المواجهة الشاملة بما فيها الاقتصادية، وتحديداً السياسات الليبرالية التي باتت حصان طروادة لذلك المركز، في إنهاك كل دول العالم.

رابعاً: لم يعد واقعياً في عالم اليوم، تأجيل أو تسويق حل أية ظاهرة في أية دولة من الدول، وخصوصاً في تلك الدول التي ليست على علاقة سياسية طيبة مع دول المركز الغربي، فمن

الاقتصاد الإيراني...مميزات ولكن!



الإيرانية في تنفيذ «إصلاح» رئيس لبرنامج الدعم الخاص بالسلع الأساسية كمنتجات البترول والمياه والكهرباء والخبز.

وفي إطار التوجه لرفع الدعم، تبنت الحكومة خطة عامة في 2010 تهدف إلى زيادة أسعار البنزين والمحروقات الأخرى تدريجياً، مما أدى إلى ارتفاع سعر الوقود بشكل كبير، إذ ارتفع في 2014 سعر البنزين المدعوم بنسبة 75% والبنزين «الحرة» بنسبة 43% وعملاً بالخطة سترتفع أسعار الكهرباء والغاز والكاز والمياه والخبز، ولكن تدريجياً. وللتعويض عن هذه الزيادات تمنح الحكومة مساعدة شهرية مباشرة لكل شخص، تبلغ حوالى 14 دولاراً، ولا تشمل الفئات التي تتمتع بدخل مرتفع.

إن الحركات الاحتجاجية التي تشهدها إيران، ودول عدة حول العالم اليوم، تثبت بشكل مستمر، أن: التوجهات الاقتصادية المحابية للسوق، وأن برامج رفع الدعم عن الشعب التي تزج لها المؤسسات الدولية تحت مسمى «الإصلاح» إنما لها نتيجة واحدة وهي تأجيل عدم الرضى الاجتماعي.

ولكن رغم كل تلك الثروات والمميزات، فإن معدل البطالة بلغ 12,7% عام 2016، أي حوالى 3,3 مليون شخص عاطل عن العمل، وهو أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات. كذلك تشير الأرقام المتداولة إلى أن معدل الفقر ازداد منذ عام 2014، خاصة في صفوف الطبقة العاملة، ففي الوقت الذي بلغ فيه الحد الأدنى للأجور عام 2015 ما يعادل 170 دولاراً، كان الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لأسرة مكونة من أربعة أشخاص يبلغ حوالى 400 دولار، أي: ما يقارب ضعف الحد الأدنى للأجر. في عام 2017 ارتفع الحد الأدنى للأجر في إيران ليصبح حوالى 246 دولاراً بزيادة بلغت نسبتها 14,5% عن العام السابق، لكن هذه الزيادة تعادل تقريباً نسبة التضخم خلال تلك الفترة.

يصف البنك الدولي، الاقتصاد الإيراني: أنه يتبنى استراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمدها الحكومة وتمتد 20 عاماً، وخطة التنمية الخمسية السادسة لإيران لفترة السنوات 2016-2021، وحسب البنك فقد شرعت الحكومة

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية، بناتج محلي إجمالي بلغ عام 2016 حوالى 412,2 مليار دولار، وذلك رغم ظروف العقوبات التي استمرت طويلاً. وهي أيضاً ثاني أكبر بلد في المنطقة من حيث عدد سكانها الذي يبلغ نحو 78,8 مليون نسمة، نسبة 60% منهم تحت عمر الثلاثين. وتحتل إيران المركز الثاني في العالم، من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، والمركز الرابع في احتياطات النفط الخام المثبتة.

فلسطين: قلق المحتل وانسحاب الأمريكي



■ عليا نجم

في خطوات عملية أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تجميد 125 مليون دولار، من مساهمتها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، بينما تم إقرار قانون حظر التفاوض على القدس في «الكنيست»، ويجري العمل على إقرار قانونين جديدين، فما الذي يدفع دولة الاحتلال وحليفها الأمريكي إلى هذه التحركات في هذه المرحلة؟

الكيان القلق

ينص القانون الذي أقره «الكنيست» على حظر التفاوض على القدس، أو التنازل عن أي أجزاء منها، أو تقسيمها، في أية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، ويأتي هذا القانون في محاولة لتثبيت قرار ترامب، وهو ما عبر عنه رئيس «الكنيست»، يولي إدلشتاين، في قوله: «لقد حان الوقت لفرض السيادة، والآن كل شيء يعتمد علينا والخطوة الأولى لإعلان ترامب ستكون ضم مستوطنة معاليه أدوميم إلى القدس».

وفي السياق ذاته، صوت حزب «الليكود» الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بالأغلبية الساحقة لصالح مشروع قرار ضم كل المستوطنات في الضفة الغربية للكيان الصهيوني، بما يسمح بالبناء الحر وتطبيق قوانين الكيان وسيادته على مجمل المجال الاستيطاني في الضفة والقدس، وهو ما يعتبر الأول من نوعه بعد انسحاب دولة الاحتلال من قطاع غزة في 2005.

في المقابل وافق «الكنيست» بالقراءة الأولية، على مشروع قانون يسمح بتطبيق عقوبة الإعدام بحق

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الكيان الصهيوني، تكثيف الضغوط على الفلسطينيين، وذلك من خلال إجراءات عدة تم اتخاذها مؤخراً، عقب إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان. في المقابل يستمر الفلسطينيون بالتصدي وبمواجهة هذا القرار بأشكال مختلفة، حيث لا تزال المواجهات مع قوات العدو مستمرة على عدة جبهات.

الميل الأمريكي العام لتخفيض إنفاقها ومساهمتها في اتجاهات عدة، سواء القرار السابق بتخفيض ميزانيتها المقدمة للأمم المتحدة، أو تقليص المساعدات الأمريكية لمنظمات دولية أخرى، ليتزامن مؤخراً مع قول الرئيس الأمريكي بأن واشنطن ارتكبت «حماقة» بمنحها مليارات الدولارات لإسلام أباد. لذلك فإن القول: أن التهديدات الأمريكية بوقف المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، هي في إطار الضغط لدخولها في محادثات سلام مع الكيان الصهيوني، ما هو إلا تغطية على تنظيم الولايات المتحدة لانسحابها وتراجعها وإعطائه صبغة القوة الوهمية.

وفي هذا السياق، لا يمكن قراءة هذه التحركات الأمريكية والصهيونية إلا في إطار كسب الوقت، وتثبيت المواقع قبل التراجع النهائي القادم، أمّا مصير القدس وأراضي الضفة، فهي قضية لا يمكن أن تقر إلا بإرادة الشعب الفلسطيني، وهو ما تم إعادة التأكيد عليه، من خلال مواجهات الفلسطينيين الأخيرة مع قوات العدو رفضاً لقرار ترامب.

واشنطن المتراجعة

من جهة أخرى لا ينفصل القرار الأمريكي بتجميد 125 مليون دولار، من مساهمتها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»، عن

فلسطينيين، نفذوا عمليات ضد أهداف لدولة العدو، الأمر الذي حذر جهاز الأمن العام للكيان الصهيوني المعروف بـ«الشاباك» من تداعياته.

تنشير تحركات العدو هذه، إلى قلق جدي ومحاولة لتثبيت أكبر قدر من القرارات التي تضمن تفوقه وسيطرته، في هذه المرحلة الانتقالية، التي تحمل معها تبديلاً جدياً في موازين القوى العالمي، لا يضمن مصلحة الكيان الصهيوني مستقبلاً، لذلك فإن هذا الكيان الذي يشهد التراجع الأمريكي، حليفه التاريخي وداعمه الأساس، واضحاً وجلياً، يدرك أن المستقبل سيحمل له مزيداً من العزلة والضعف.

منطق التفاهات يتصدّر المشهد الكوري!

■ وائل سعد

لاقت تلك التصريحات ترحيباً من رئيس كوريا الجنوبية مون جيه-إن، قائلاً: «إننا نرحب ونعتبر ذلك استجابة لاقتراحنا بالاستفادة من الألعاب الأولمبية في بيونغ تشانغ كفرصة جيدة للسلام، ولتحسين العلاقات بين الجنوب والشمال»، إلا أنه اشترط تسوية القضية النووية لتحسين علاقات البلدين.

الحل السياسي يسود

وفي تطور إيجابي تبع تلك التصريحات المتبادلة، اقترحت سيئول إجراء مفاوضات على مستوى رفيع مع بيونغ يانغ في التاسع من كانون الثاني الجاري، على لسان وزير إعادة التوحيد الكوري الجنوبي شو ميونغ غيون، الذي أعلن، أثناء مؤتمر صحفي، أن سيئول كرّرت استعدادها لإطلاق مفاوضات مع بيونغ يانغ «في أية لحظة ومكان وبأية صيغة». الأمر الذي قابله إصدار رئيس كوريا الديمقراطية أمراً بإعادة فتح الخط الساخن مع كوريا الجنوبية بداية لإجراء محادثات. حيث أجرت الكوريتان الأربعاء 3 كانون الثاني أول اتصال عبر الخط الساخن فور إعادة إطلاقه بعد عامين من توقفه، تناول المسائل الفنية المتعلقة بالاتصالات بين الجانبين.

تجري الأمور خلال الأيام الأخيرة، بما لا تنتهي السفن الأمريكية، في شبه الجزيرة الكورية، وذلك بعد خطاب أدلى به كيم جونج أون، زعيم كوريا الديمقراطية، بمناسبة العام الجديد، قال فيه إنه «منفتح على الحوار» مع سيئول ومستعد لبحث مشاركة الرياضيين الكوريين الديمقراطيين في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، مع تمسكه بالطموح النووي لبلاده.



في وقت لاحق». مضيفاً: «الآن يتحدثون عن الألعاب الأولمبية وهذه بداية وبداية عظيمة..» «إذا وصلت مفاوضاتهم إلى شيء ما، فستكون البشرية على ما يرام». يبدو أن البشرية ستكون على ما يرام فعلاً، طالما أن التوازنات الجديدة اليوم تفرض منطقاً جديداً لحل النزاعات عالمياً، وذلك بعيداً عن مشروع الفوضى الأمريكي وخارج إرادته.

وزرع الفتن لم يدم طويلاً، قبل أن يعلن الرئيس ترامب، راضحاً للأمر الواقع، استعدادة لحوار مباشر مع زعيم كوريا الديمقراطية، وبدون شروط، قائلاً في كلمة ألقاها خلال اجتماعه مع أعضاء حكومته وقادة الكونغرس الجمهوري: «أدعم الحوار بين الكوريتين الجنوبية والشمالية». «أنا لا أستبعد أن تنضم الولايات المتحدة إلى الحوار

تأتي هذه التطورات الإيجابية على طريق حل الخلافات بين الكوريتين بالحوار والتفاهم، لتعزز منطق الحلول السياسية سواء في شبه الجزيرة الكورية أو في أية بقعة متوترة من العالم، وهو التوجه الذي يسود اليوم مع وجود قوى عالمية كبرى، تتبناه وتدفع باتجاهه، حيث كانت كل من روسيا والصين قد أكدت عدة مرات سابقاً ألا حل عسكرياً في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما يخالف الإرادة الأمريكية التي سعت من خلال التصريحات السياسية أو المناورات العسكرية إلى تصعيد التوتر في المنطقة.

الروضخ الأمريكي

واشنطن، التي لم يعجبها الأمر، حاولت عرقلة مسعى تقارب الكوريتين حتى قبل أن يبدأ، من خلال تشكيكها بحسن نوايا رئيس كوريا الديمقراطية للتصالح مع جارتها الجنوبية، حيث أعلنت هيدر ناوتر، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، في مؤتمر صحفي: أن الولايات المتحدة مرتابة من المحادثات المحتملة بين سيئول وبيونغ يانغ، وأعربت عن اعتقادها بأن الرئيس كيم جونج-أون يحاول «دق إسفين» بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. لكن هذا الموقف الأمريكي المعتاد بالمكابرة

الصورة عالمياً

العلاقات التركية الأمريكية.. تذبذب فأنحدار!



شهدت العلاقات التركية الأمريكية فترات صعود وهبوط، لكنها هذه المرة في انحدار مستمر، ففي استراتيجيات الأمن القومي المنشورة ما بين 2005 و2010 وصفت الولايات المتحدة تركيا بأنها حليف استراتيجي، غير أنها بدأت تعتبرها اليوم عدوًا تقريبًا، فماذا حدث خلال السنوات السبع التي أعقبت 2010 حتى وصلت الأمور إلى هذه الحال؟

إعداد: قاسيون

يضيء الكاتب سردار تورغوت من خلال كتاباته في صحيفة «خبر ترك» على التحول في العلاقات التركية الأمريكية، نقدم هنا بعضاً منها:

يقول تورغوت: عندما نتساءل عما حدث خلال سبع سنوات حتى نتحول من شريك استراتيجي إلى شبه عدو، يتوجب علينا أن نتوقف ونفكر بأسئلة من قبيل: بينما نتبع سياساتنا الحالية، هل تقع على عاتقنا أيضاً مسؤولية في وصول العلاقات إلى هذه الحال؟ أو: هل هناك احتمال بأن نرتكب خطأ قص الغصن الذي نقف عليه، ونحن منتشون بكوننا على حق من الناحيتين الأخلاقية والسياسية؟

يبدو من المهم اليوم، أن نواصل طريقنا ونحن نناقش هذه الأسئلة.

لأننا نمر بمنعطف خطير في تاريخ جمهوريتنا. في هذا العالم المضطرب والعاصف، حيث تناقصت الموائم التي يمكن اللجوء إليها، نعيش في مرحلة نعيد فيها تعريف حلفائنا، ونتجه نحو عزل أنفسنا بشكل أكبر. بمعنى أننا نواجه احتمال السفر وحدنا في عالم عاصف قليل الملاجئ، وعدم العثور على من يهب لنجدتنا عندما نطلق نداء استغاثة. يمكننا أن نقولوا الآن: إن الإدارة الأمريكية تسيء إلينا بشكل فعلي، ولا يمكن التوصل إلى اتفاق معها بعد الآن.

عقب التصويت على قرار القدس في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصدر البيت الأبيض، تعليمات إلى وزارة الخارجية، طلب منها دراسة البلدان التي صوتت ضد الولايات المتحدة كل على حدة، واستخلاص ما يمكن فعله اتجاهها. وكما يمكنكم أن تتوقعوا، فإن تركيا تأتي في مقدمة هذه البلدان.

اللمسات الأخيرة لخطة معاقبة تركيا منذ زمن طويل وأجهزة الإدارة الأمريكية تعمل على خطة لفرض بعض العقوبات ضد تركيا. وتشير مصادر: أن الإدارة تضع اللمسات الأخيرة على هذه الخطة، وأنها تنظر فيما إذا كانت ستفرض العقوبات تدريجياً، أم دفعة واحدة. وذكرت المصادر: أن الطريقة الأفضل لتوضيح الخطة هي: الحديث عن العقوبات بعد ترتيبها على شكل مجموعات، على النحو التالي:

العلاقات الروسية التركية

هناك خطة لإدراج تركيا في إطار العقوبات على روسيا. على الرغم من معارضة البيت الأبيض، يصر الكونغرس على فرض عقوبات جديدة بسرعة. وبالفعل مر مجلس الشيوخ القرار بأغلبية 98 مقابل 2، ووصلت التحضيرات في الكونغرس إلى المرحلة الأخيرة لتطبيق العقوبات، وتفكر الإدارة الأمريكية بضم تركيا للعقوبات على النحو التالي:

صفقة الصواريخ

هناك جناح في الكونغرس يعتقد بأن شراء تركيا، وهي عضو في الناتو، صواريخ إس-400 من روسيا، يقتضي فرض عقوبات أوتوماتيكية عليها، وهذا الفكر يجد دعماً من مؤيدي العقوبات على روسيا، ومنهم السيناتور بنيامين كاردن، الذي يعمل بجد في هذا الخصوص. فإذا تم ذلك، تعتزم الإدارة فرض حظر على تعامل الشركات والبنوك الأمريكية مع الشركات والبنوك التركية، التي تلعب دوراً فعالاً في صفقة الصواريخ.

السليل التركي

هناك خطة في الكونغرس من أجل فرض عقوبات فرعية على تركيا عبر روسيا بسبب مشروع «السليل» التركي، وهو خط أنابيب مشترك لنقل الطاقة ما بين روسيا وتركيا. وأشار مصدر متابع لهذه الخطة إلى: وجود احتمال لفرض عقوبات على ألمانيا، بسبب تعاونها مع روسيا في مشروع «السليل الشمالي» إلا أن الكونغرس سيضع استثناء، ولن يدرج ألمانيا في هذا الإطار. المصدر نفسه قال: إن استثناءً مشابهاً غير وارد بالنسبة لتركيا.

مؤيدو اتخاذ

موقف شديد من تركيا

يعمل، بنيامين كاردن، مع النائب، روبرت بيتنغر، من أجل فرض

عقوبات جديدة على تركيا، بزعم تقديمها الدعم لبعض المجموعات الإرهابية في المنطقة. وبيتنغر هذا مساعد رئيس اللجنة الفرعية للشؤون المالية والإرهاب والتمويل غير القانوني، ورئيس مجموعة العمل بخصوص الإرهاب في مجلس النواب.

يطالب بيتنغر، الذي أدلى بتصريحات، ووجه اتهامات ضد تركيا: تطبيق عقوبات شديدة عليها في أسرع وقت، ويسعى هو والمجموعة المحيطة به إلى فرض عقوبات على أشخاص ومؤسسات مستهدفة في تركيا.

عقوبات الخزانة الأمريكية

تواصل وزارة الخزانة الأمريكية العمل على فرض عقوبات على بعض البنوك التركية، علاوة على سعيها من أجل رفع قضايا جديدة ضد تركيا. هذه التحركات كلها وتوقيتها ليست بالأمر المفاجئ، فمنذ مدة ونحن نسمع عنها.

وتتناقل كواليس واشنطن: أن موقف تركيا في أزمة القدس لعب دوراً في تسريع التحركات واتخاذ القرار. وتشير إلى الانزعاج الشديد في الكونغرس، جراء موقف تركيا من الكيان الصهيوني، وهو ما دفع بعض الأعضاء الذين كانوا يطالبون بعدم التسرع في فرض عقوبات على تركيا، بتأييد اتخاذ قرار سريع كما يطلب الآخرون.

• اعتبر الرئيس

الفرنسي إيمانويل ماكرون: أن حرب أفغانستان والعراق و«أخطاء أخرى ارتكبت في الماضي»، أدت إلى ظهور تنظيمي «القاعدة» و«داعش» الإرهابيين. وأن محاربة الإرهاب يجب أن تكون عسكرياً وسياسياً.

• أعلن العقيد

اليكسي سجينيف رئيس تنظيم وتخطيط عمليات حفظ السلام في قوات

المظلات الروسية، أنها ستجري عام 2018 تدريبات مشتركة مع نظيرتها الروسية في مصر.

• أعلنت

باكستان: أنها ستسمح باستخدام اليوان الصيني في المعاملات

المرتبطة بالاستيراد والتصدير والأنشطة الاستثمارية، في تحرك يشير خبراء إلى أنه سيسهل مشروعاً استثمارياً صينياً ضخماً.

• أعلن وزير

الخارجية الألماني زيجمار غابرييل: أنه اتفق مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو على فعل كل ما هو ممكن لتحسين العلاقات بين بلديهما، المتوترة بسبب سلسلة من الخلافات.

• دخلت المدمرة

الأمريكية «يو إس كارني»، المزودة بنظام الدفاع الصاروخي

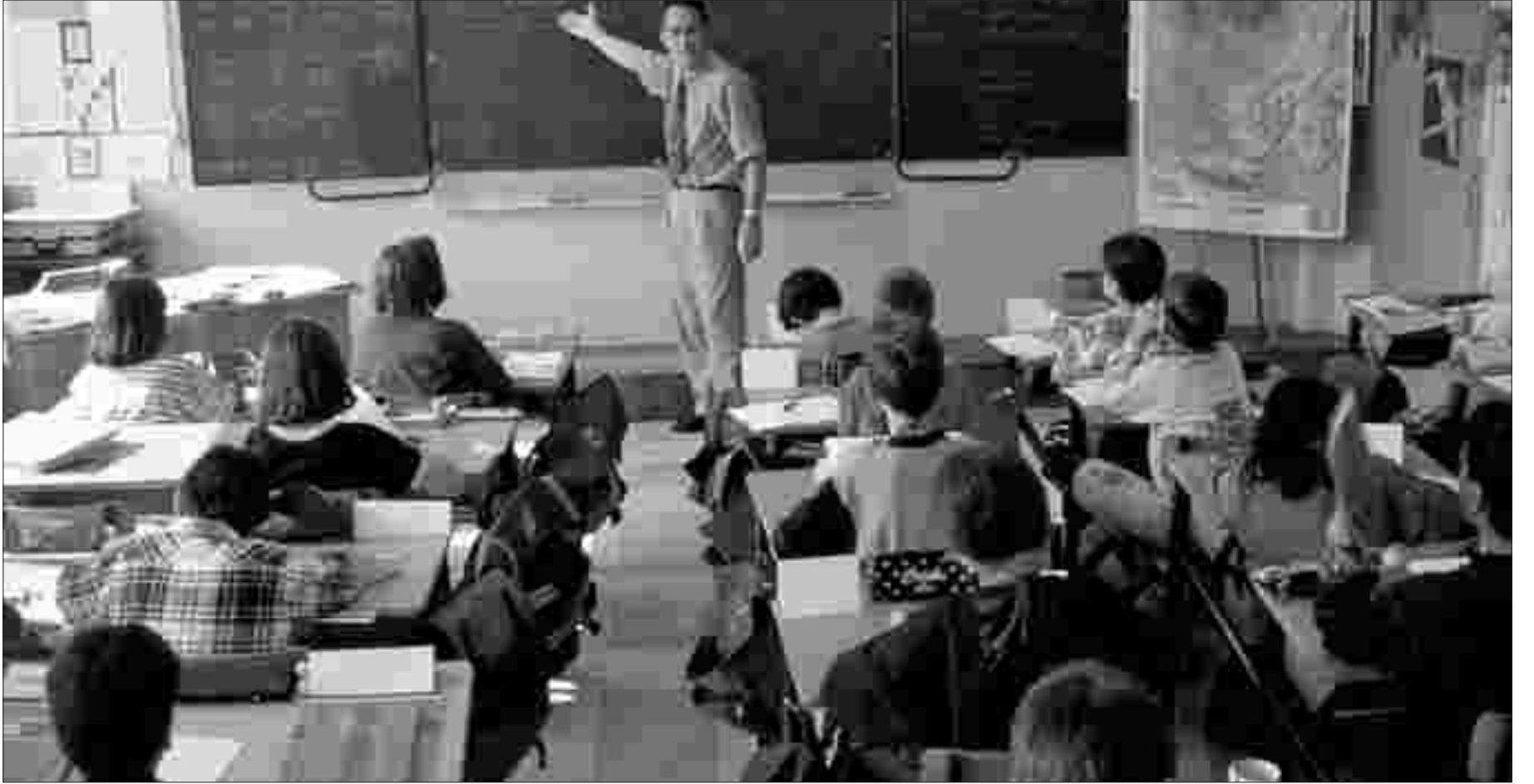
«إيجيس»، إلى مياه البحر الأسود، ونشرت بوابة معلومات إلكترونية في إسطنبول صورها وهي تعبر مضيق البوسفور.

• قالت مصادر

سياسية يمنية: إن نائب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة

إلى اليمن، من المقرر أن يبدأ زيارة للقاء أطراف الأزمة، لتحضير لجولة جديدة من مفاوضات السلام.

خصخصة الخدمات العامة...



يبين تقرير أعده اتحاد نقابات الخدمات الأسترالية، حول خصخصة الخدمات العامة وتأثيراتها: أن نسبة متزايدة من أموال دافعي الضرائب، التي كانت تُستخدم بشكل تقليدي من أجل الخدمات والبنية التحتية القيمة، يتم تحويلها إلى منظمات جني الأرباح، وأن دافعي الضرائب قد تحولوا بشكل متزايد إلى «بقرة» حلابة للنقود بالنسبة لمتصيدي الأرباح.

كذبة الكفاءة!

غالباً ما يلجأ دعاة الخصخصة إلى الادعاء بأنها وسيلة لزيادة الفاعلية والمنافسة من أجل تخفيض الأسعار. بيد أن نتائج الدراسات المكثفة بشأن الخصخصة لا تزودنا بدليل يثبت هذا الادعاء. ويظهر عدد هائل من الدراسات، أن الخصخصة لا تحسّن الخدمات، ولا المنافع الاقتصادية. مثال: أظهر تقرير نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» عن الخصخصة والتشريعات والمنافسة ما يلي: «تؤكد الدراسات الاختبارية عدم وجود علاقة تلقائية بين الخصخصة وتحسين الأداء. لقد ارتبطت الخصخصة بتحسّن الأداء في بضع حالات فقط، ولم نسِر عليها كلها. إضافة إلى ذلك فإن التحسينات في الأداء تسبق غالباً عمليات الخصخصة، مما يترك مسألة الملكية غير ذات صلة».

في تقرير أعدّه «مركز التوظيف الكلي والعدالة» في جامعة نيوكاسل، تمّ تلخيص نهج الخصخصة على النحو التالي: «لطالما تمّ تبرير الخصخصة منذ البدء بالوعود بتحقيق مكاسب أعلى، من حيث التكاليف، ونوعية الخدمات، بالمقارنة مع القطاع العام. وبعد أن بدا واضحاً فشل حدوث هذا الأمر، فقد تحول التركيز إلى المبالغة في ضرورة بيع الأصول العامة من أجل خفض أو تجنب الدين العام».

كذبة الشفافية؟

يمكننا عبر دراسة حالة بيع بنك الدولة في ولاية نيوويولز، أن نقف على هذا الأمر، وسنستعين بعدة دراسات وتقارير

■ تعريب وإعداد: عروة درويش

لقد كانت بعض مؤسسات القطاع العام ناجحة جداً في تحقيق إيرادات ثابتة إلى الحكومات المتعاقبة، لتحاظ على موازنتها عاماً تلو الآخر، مما مكن الحكومات من موازنة الدعم وتمويل المدارس والمستشفيات، والأبحاث العلمية، والإسكان العام ومسكن الأزمات، ومجموعة واسعة من الخدمات الأساسية. رغم ذلك، فإن السياسيين الأستراليين مستعدون بشكل متزايد لبيع المصلحة العامة، والتخفي وراء حجج زائفة من أجل التحايل وخصخصة الأموال العامة. وذلك بالتعاون مع الشركات والحكومات في بعض الحالات الأجنبية، التي استحوذ نجاح شركات القطاع العام على انتباهها.

هنالك أسباب قوية، اجتماعية واقتصادية وديمقراطية وسلطوية، تدعو للحفاظ على الملكية العامة، وعلى التشغيل العام لمجموعة من الخدمات. ويعود ذلك لحد كبير إلى أن أهداف القطاع العام تختلف عن أهداف المنظمات الربحية. مثال: انظر القانون الناظم لعمل الشركات المملوكة للقطاع العام في ولاية نيوويولز الجنوبية، والتي عاصمتها مدينة سيدني، إنه يتضمن: شرط «النهج المسؤول اجتماعياً»، وأن تتطابق الأنشطة مع «التنمية المستدامة بيئياً»، فضلاً عن «المسؤولية عن التنمية الإقليمية»، وغيرها من الالتزامات.

اختبارية أجراها البروفيسور، بوب والكر، مع الدكتورة بيتي كون والكر. حيث يظهر من هذه الدراسات، أن الحكومة أجرت عدة عمليات بيع لصالح القطاع الخاص، كان يجب أن تخضع لفحص دقيق، ناهيك عن كونها غير ناضجة. فقد تمّ في عام 1995 بيع بنك «فاهي» العام لصالح شركة «Colonial Mutual» الخاصة بسعر رئيس يبلغ 576 مليون دولار.

وكان البيع مشروطاً بتحمل حكومة ولاية نيوويولز مخاطر أكثرية الديون المدومة في سجل القروض البالغ 13 مليار دولار. وكان المقرر أنه بعد أول 60 مليون دولار في الديون المدومة، أن يتم التعويض للمشتريين عن 90% من الخسائر اللاحقة. ما لبث سعر البيع الرئيس أن تاكل بسرعة جراء دفعات التعويض، لتصل عائدات البيع الصافية في نهاية المطاف إلى ما بين 80 إلى 100 مليون دولار. لقد كان هذا الرقم أدنى من أرباح عام واحد للبنك، فقد سجل البنك في عامه الأول بعد الخصخصة أرباحاً وصلت إلى 146,9 مليون دولار قبل الانقراض الضريبي.

وتمّ في عام 2000 تقييم ثمن بنك «فاهي» بسبب سعي شركة «colonial» للاندماج مع شركة «commonwealth bank» إضافة إلى مكتبتين صغيرين في تسمانيا وفيجي، أي: بعد أقل من أربعة أعوام على خصخصة البنك، تمّ تقدير قيمته ما بين 2,5 مليار دولار و2,75 مليار دولار. أي: أن الدولة قد خسرت عند بيعها البنك العام أكثر من 2,5 مليار دولار.

لقد اعتبر بوب والكر وبيتتي والكر: أن صفقة البيع هذه: «تستحق أن يتم اعتبارها واحدة من أسوأ الفضائح المالية في القرن الماضي. فخسارة الدولة التي بلغت 2,5 مليار دولار، عنت بأن البيع قد تمّ في الوقت الخطأ، وللأسباب الخطأ، وبالشروط الخطأ».

وليس هذا الأمر حالة عابرة، وهو لا يقتصر على أستراليا. ففي مثال من بلد الخصخصة:

الولايات المتحدة الأمريكية، نشر «مركز المصلحة العامة» في واشنطن قضية مواقف سيارات شيكاغو: حيث قام عمدة شيكاغو، ريتشارد دالي، عام 2008 بتأجير مواقف المدينة لمدة 75 عاماً، لائتلاف الشركات الذي تقوده شركة «Morgan Stanley» بمبلغ 1,15 مليار دولار، وقبل أن يجفّ حبر الصفة، أعلن المفتش العام للمدينة: أن المبلغ المدفوع أقل من المبلغ المستحق بمقدار مليار دولار على الأقل. علماً أن دالي بعد انتهاء فترته كعمدة، قد أصبح من كادر شركة «Katten Muchin Rosenman»، وهي الشركة التي كانت مسؤولة عن مفاوضات خصخصة مواقف المدينة.

خسارة تدفقات الدخل العامة

من الجدير بالذكر، في مواجهة ادعاءات الخصخصة، أن العديد من الأصول العامة تولّد تدفقات دخل مستمرة، يدخل بعضها في موازنة الدولة، وبعضها في موازنة الحكومة المحلية، وبعضها يبقى في المؤسسات العامة. مثال: تذهب العائدات ومكافآت الضرائب إلى موازنة الدولة من أجل إعادة توزيعها في الإنفاق على الخدمات الأخرى، مثل: الصحة والتعليم. عندما يتمّ خصخصة الأعمال المملوكة للدولة، لن تكون الدولة مؤهلة بعد ذلك للحصول على هذه العائدات وعلى مكافآت الضرائب. هذا ليس كل شيء، فهناك أيضاً رسوم ضمان القروض، وهي لا تندرج مباشرة في الموازنة، وتقدر في ولاية نيوويولز وحدها بحوالي 340 مليون دولار سنوياً. وهناك أيضاً أرباح غير الموزعة، والتي تقدر أيضاً في ولاية نيوويولز وحدها بقيمة 2,6 مليار دولار.

وتمّ تبين، أن عملية الخصخصة الجزئية للكهرباء في ولاية نيوويولز، التي تمت عام 2010، تركت وستترك تأثيراً سلبياً على الموازنة. ففي مقابل المبلغ الذي حصلت الولاية عليه جراء الصفة، وهو 347 مليون دولار، تظهر الورقة البحثية التي نشرت عام

خسائر للمجتمع وأرباح للشركات



المياه مثال

خسارة الشركات المحلية والعمالة المحلية للتدريب والمهارة اللازمة، وإلى تقويض الديمقراطية المجتمعية. ويبين البحث الذي أعده، مايك بادون، بالتعاون مع «مجلس النقابات الأسترالي» كيف أن نشاطات الشركتين الفرنسيتين «ليون دو أوكس» و«فيفيندي» قد قوّضت الديمقراطية المحلية بالطرق التالية:

- الضغط على المؤسسات الديمقراطية: تشترك الشركات متعددة الجنسيات مع الوكالات الدولية، مثل: البنك الدولي والمؤسسات الإقليمية على شاكلته، بالضغط على الحكومات لقبول برامج خصخصة ذات شكل معين. ومثال ذلك: القرض الذي أصدره بنك التنمية وإعادة الإعمار الأوروبي عام 1995 بقيمة تسعين مليون جنيه إسترليني من أجل دعم الخدمات البلدية في بلدان وسط وشرق أوروبا الشرقية. ذهب المبلغ إلى خزائن شركة «ليون دو أوكس» وليس إلى الدول أو الحكومات.
- المحسوبية والفساد: لقد أدت عمليات الخصخصة الفرنسية التي انتشرت في وسائل الإدارة إلى انتشار الفساد بين المسؤولين عن الشركات. ففي عام 1996 تم الحكم على عمدة ووزير في الحكومة ومدير في شركة «ليون دو أوكس» بعقوبة الحبس جراء تلقي ودفع رشاً للحصول على عقود المياه لصالح شركة تابعة في مدينة غرينوبل. وكذلك تمت إدانة المدير التنفيذي لشركة «جنرال دو أوكس» لرشوته عمدة سانت دينيس من أجل الحصول على عقود المياه. وتم التحقيق في أعمال كلتا الشركتين بتهمة الفساد في بناء المدارس في المناطق التابعة لباريس.

- فساد القضاء المحلي: حاولت كلتا الشركتان تجنب المساءلة أمام المحاكم المحلية عندما سعدت قضايا العقود إلى السطح. فعندما حاولت حكومة إقليم توكمان الأرجنتيني أن تبطل عقداً بدواعي الفساد، أصرت شركة «فيفيندي» أن يتم التقاضي خارج البلاد. وقد نص امتياز المياه الذي تم منحه لكلتا الشركتين في بيونس آيرس أن تتم عمليات التقاضي الناشئة عن النزاعات التعاقدية أمام المحاكم الفرنسية وليس الأرجنتينية.
- الاتفاق على التنافس: أصدر مكتب مراجعة الحسابات الرسمي الفرنسي عام 1997 تقريراً بشأن مجال أعمال المياه، يشير إلى مجموعة واسعة من المخالفات التي قامت بها الشركتان وغيرهما. وتتضمن هذه المخالفات التنسيق المسبق في زيادة كشوفات تكاليف المشاريع، وزيادة الأسعار، وتفتني الفساد، واستخدام التكتيك غير القانوني المسمى مدفوعات الخول، التي تقوم الشركات عبره بدفع المال إلى المجالس للفوز بالامتياز، حيث كشف حدوث الأمر في مدينة سانت إيتيان وفي مدينة باندول-سافري.

■ اتحاد نقابات الخدمات الأسترالية

إن إدارة الماء في أستراليا هي عملية معقدة تمر بخمسة مستويات: المستوى القومي، والعابر للحدود، والمحصول في حدود المقاطعات/الولايات، والإقليمي والمحلي. ورغم الدراسات الأكاديمية العديدة، والتحذيرات الشعبية، التي تبين خطورة خصخصة المياه، سواء على المجتمع أو على البيئة، فإن نغمة الخصخصة بدأت تسري في الدوائر السياسية للبلاد منذ عام 1994. وقد تركزت هذه المحاولات في عهد حكومة أبوت عام 2014، عندما نشرت هيئة التجارة الأسترالية ورقة تقول فيها: أن الحكومة الأسترالية ترى في خصخصة المياه، فرصة للسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في تدعيم البنية التحتية للبلاد. وبالفعل تم اتخاذ بعض الخطوات الفعلية تجاه الخصخصة، فقد طلب من «مكتب الحياة»، الذي أنشئ في ولاية فيكتوريا عام 2012، بأن يهيئ خطة لإدماج خدمات المياه في مدينة ملبورن في جسد واحد وتغيير الطرق التي تدار بها المياه في ولاية فيكتوريا. وأدى هذا إلى قلق في المجتمع المحلي بسبب التقارير عن تضارب المصالح مع الترتيبات الأهلية.

وتم في 2014 توسيع دخول القطاع الخاص في قطاع المياه العام، ومثاله: الشراكة بين الخاص والعام في معمل «مونداري» لمعالجة المياه في غربي أستراليا، والذي يمتد إلى 35 عاماً. ويتضمن هذا المشروع التصميم والبناء والتشغيل والتمويل، ويقدر بقيمة 360 مليون دولار.

كما أن هنالك شركتين فرنسييتين متعددي الجنسيات «Suez Lyonnaise des Eaux» و «Vivendi» تستمران في الهيمنة على المياه على المستوى العالمي. فقد كانتا تسيطران في عام 2002 على ثلثي سوق البنى التحتية للمياه العالمية في أكثر من 100 دولة، وهما نشطتان كذلك في قطاعات صناعية عدة أخرى عبر الكثير من الشركات التابعة لها. وقد أنشأت هاتان الشركتان مجموعات ضغط حكومي تابعة لهما، من أجل الضغط ناحية خصخصة المياه الأسترالية. مثال: قامت شركة «فيفيندي»، عبر التعاقد من الباطن، بالسيطرة على أسهم شركة «المياه المتحدة» العامة التي تدير المياه في مدينة أديليد، كما أنها تشغل منشآت أخرى في ولايات أخرى وقامت بالاستيلاء على عدة شركات نشطة عبر أستراليا، مثل: شركة «Filter Corporation».

وحاولت المجتمعات المحلية، أن تعترض على عمليات الخصخصة، على أساس أنها ستؤدي إلى رفع الأسعار، وإلى انخفاض الإشراف ونوعية المياه المقدمة، وأن امتلاك الشركات الأجنبية، سواء عبر التعاقد من الباطن أو بشكل مباشر، سيؤدي إلى خسارة أمن العمل، وإلى

هل يجب السماح بالاحتكار لغير الدولة؟

في السنوات التي تم فيها إنشاء وتطوير البنية التحتية في أستراليا، أدرك صانعو القرار، أهمية الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى. وبمرور الوقت، ساعد توفير الخدمات الهامة، مثل: إزالة النفايات وتوفير المياه العذبة للمراكز السكنية الرئيسية، على تحسين الصحة ومتوسط العمر المتوقع للسكان المتزايدة أعدادهم.

ومن الواضح أن مؤسسات القطاع العام، وهي الاحتكارات الطبيعية أو المهيكلة بشكل احتكاري، لا تناسب الأسواق المخصصة لعدد من الاعتبارات، أهمها: أن القوة السوقية التي سيكتسبها المالك ستمنحه القدرة على إساءة استعمال سلطته لصالح جني الأرباح ولحملة الأسهم على حساب مصالح العامة.

إن الشركات الخاصة التي يسمح لها بامتلاك أو بالسيطرة على هذه الأصول الهامة، يمكنها أن تكون واثقة من تأمينها الحصول على تدفقات دخل ثابتة ومؤثرة بشكل نسبي في الاقتصاد العام. فالحكومة ستحرص على عدم السماح للسوق بالإخفاق، وبالتالي ستضطر لتزويد هذه الشركات الخاصة بميزات وبدعم حكومي، وأيضاً بسلطة سوقية كبيرة.

يمكن للشركات التي تسيطر على الأصول العامة، أن تتحصل على عقود في مناطق الاحتكارات الطبيعية. تعزز من هيمنتها على الأسواق مما يناقض حتى أبسط ما يروج له دعاة الخصخصة من النافسة. إن الدول الأخرى التي حدثت فيها خصخصة احتكارات الدولة، مثل: توليد الكهرباء وتوزيعها، أو المياه وتوزيعها، قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في التكاليف، ومجموعة من المخاطر الأخرى. وكما صاغ البروفسور، جون كيغين، الأمر عندما تمت خصخصة الكهرباء بشكل جزئي: «إنه أمر غير مبرر وغير مسؤول».

تشارك الشركات متعددة الجنسيات مع المؤسسات الدولية بالضغط على الحكومات لقبول برامج خصخصة ذات شكل معين

المعركة مستمرة

إن ما ذكر ليس إلا جزءاً يسيراً من الدراسات والبيانات الاختبارية والتجريبية عن فشل الخصخصة في تحقيق أي نفع للعامة. فالخصخصة تخدم النخب الثرية في تكديس الأرباح على حساب: إفساد المجتمعات المحلية وتأهيل العمالة والتكاليف المعقولة والاعتبارات البيئية وجودة الخدمات، والقيام بإخراج الأموال العامة إلى الخارج وتقليص السيطرة الديمقراطية وعدم الشفافية... إلخ. لكن المعركة لا تزال مستمرة من أجل الحفاظ على ما تبقى من القطاع العام، واستعادة ما تمت خصخصته، كما حدث في العديد من البلدان التي بدأت فعلياً بالتراجع عن عمليات الخصخصة التي أثبتت فشلها لديها، مثال: فرنسا التي تعيد تأميم مياهها، وبريطانيا التي أمامها الفرصة عند خروجها من الاتحاد الأوروبي، بأن تتخلص من كون خطوطها الحديدية هي الأعلى ثمناً في أوروبا، بعد خصخصتها في نهاية التسعينيات. لقد انطلقت في جميع أنحاء أستراليا حملات ضد الخصخصة، كحركة «ليست للبيع» التي أطلقتها فروع اتحاد نقابات الخدمات بالتعاون مع المجتمعات المحلية، والتي تشكل مثلاً على النشاط المجتمعي المناهض لتدابير الخصخصة، والرافض لتقليص حجم القطاع العام. ومثلها انطلقت العديد من الحركات النقابية والمجتمعية في ولايات أخرى.

حرب النجوم: دولة عدوانية وإرهابيو جيدي



ليس سرّاً أن هوليوود والثقافة الجماعية الحديثة كلها، ليست مجرد عمل مفيد ومربح، بل هي أيضاً: سلاح قوي في الدعاية. فالكثير من الناس حول أنحاء العالم يستهلكون هذا البديل الثقافي الذي تم تقبله دون عناء من قبل الوعي البشري الأكثر تطوراً، والذي تم تشكيله من قبل.

■ فاليري كاتونوف

فتوجد الكثير من المنشورات في وسائل الإعلام الدولية «وحتى بعض الوسائل الإعلامية الأمريكية الكبرى» التي تثبت: أن وكالة المخابرات المركزية والبنطاغون والوكالات الأخرى، تشارك بشكل مباشر في وضع جدول أعمال شركة «دريم وركس» المنتجة للأفلام والرسوم المتحركة. وما يحدث أن فلماً ما يتلقى تمويلاً إضافياً تحت رعاية كاملة من قوات الأمن. ويشارك معظم الخبراء في إعداد صور مختلفة، وفقاً لمصالح كياناتهم. ويتم منع الأفلام ذات السيناريوهات الخاطئة في نظرهم، أو يتم تخفيض الميزانية بحيث يصبح الإنتاج بلا معنى.

وبطبيعة الحال، فإن بنية المجتمع الأمريكي ومجال المعلومات لديه، يساعد في تصحيح الإنتاجات التي تدخل في تدفق المعلومات، بشكل أسهل من مجتمعات أخرى. ويوجد مثال جيد عن هذه الحالة وهو: ملحمة «جورج لوكاس» الشهيرة «حرب النجوم».

لم يتوقع مخترع هذه السلسلة الأسطورية نفسه هذا النجاح الكبير. تم إصدار أول فيلم عن هذه الأحداث التي تجري في مجرة بعيدة جداً، في عام 1977. وإذا كنتم تتذكرون حال العالم والمجتمع الأمريكي على وجه الخصوص في تلك الفترة، ستفهمون سبب تلك الشعبية الكبيرة لهذا الفيلم. تتشابه أحداث هذه الملحمة بشكل كبير مع أحداث الحرب الباردة والعالم ثنائي القطب. فالجمهورية الحرة والديمقراطية وكذلك المتمردون يعارضون الإمبراطورية اللانسانية والاستبدادية، وأعضاء منظمة «جيدي» النبلاء يقفون في وجه القتل المتعطلين للدماء. يوجد في المجرة الكثير من الصراعات على مختلف

الكواكب مع مستويات تنموية مختلفة «على غرار الصراعات في إفريقيا وجنوب شرق آسيا». الإمبراطورية دوماً قامعة، ومنظمة «جيدي» والمتمردون مقاتلون نبيلون من أجل الحرية والازدهار.

تنظيم الإمبراطورية نوع من التوليف الذي يدل على الاتحاد السوفيتي والدولة الألمانية: الاستعراضات والزي الرسمي والمسيرات، وحتى شكل الخوذة للأشرار الرئيسيين مبالغ فيها، ويؤكد بوضوح أنه لا يوجد شيء إيجابي تجاههم والحل الوحيد هو تدميرهم.

الجمهورية التي تدل على الاقتصاد الحر والثقافة والتنوع والتنمية والتقدم التكنولوجي. والإمبراطورية التي تسيطر فيها الدولة على الاقتصاد والرقابة، بالإضافة إلى القمع والركود. هذه هي الحجج نفسها التي استخدمت في الدعاية الإعلامية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي.

وأخذ الصراع بين الجمهورية والإمبراطورية عمقاً أكبر. فالجمهوريون والمتمردون مرتبطون بالفوضى، وهم مجموعات متباينة

ما كان ينظر إليه على أنه فيلم خيال علمي أصبح في نهاية المطاف أداة قوية في برمجة وعي الكثير من الناس

أب، ولديهم صعوبة في التواصل مع أقرانهم، ويحاولون الانضمام إلى المجموعة من أجل كسب الإحساس بالدعم والأهمية. «لوك» هو الشخص الذي كان يسعى إليه «أوبي وان كينوبي» المتعصب الديني الذي كان هدفه هو تثقيف وإعطاء تفسير متطرف لمفهوم القوة للشباب.

حدث الشيء نفسه مع «أنكين سكاى ووكر» والد «لوك». فقد نشأ على كوكب بعيد من دون أب، ولم يكن لديه أصدقاء، حتى ظهر «أوبي وان كينوبي» في حياته. وتكررت القصة نفسها تماماً في التتمة الأخيرة، ولكن هذه المرة نشأت فتاة صغيرة على كوكب مهجور، وستلقي «لوكا» في نهاية الفيلم.

العلامة التجارية لفلم حرب النجوم هي: إحدى العلامات الأكثر تميزاً في العالم. حصده الكثير من المعجبين في دول العالم وخاصة الدول الغربية، وارتفع عددهم خلال 38 عاماً إلى الملايين. وما كان ينظر إليه على أنه فيلم خيال علمي، أصبح في نهاية المطاف أداة قوية في برمجة وعي الكثير من الناس.

من الكائنات من كواكب مختلفة، ليس لها مركز قيادة محدد بوضوح، ثم تقوم بتوحيد جهودها لضرب العدو. والإمبراطورية هي: دولة مركزية، ملكية وتمثل الاستقرار والنظام. ومن الواضح أن هناك تشابهاً مع التصادم الجيوسياسي للأرض والبحر، فالبحر هو الفوضى والحرية، والأرض هي النظام والاستبداد. وبعبارة أخرى فإن الحرية الحقيقية في نظر مخترعي الفلم والقائمين عليه هي التي ستظهر فقط. والحملة الإعلامية التي أطلقت لدعم الحلقة السابعة من حرب النجوم، جعلت الإعلام يكشف حقيقة أخرى. وللاحظ علماء النفس أن أساليب التجنيد المستخدمة من قبل داعش هي نهج جديد وجيد من النهج الذي كانت تتبعه منظمة «جيدي».

وتتمثل إحدى الشخصيات الرئيسية في هذه الملحمة والتي هي «لوكا سكاى ووكر» الشاب اليتيم الذي يعيش في مزرعة عمه، وليس لديه أصدقاء وكل ما يريده هو مغامرة خارج العالم الذي نشأ فيه.

وقالت مجلة الأمن الداخلي: إن معظم المتطرفين في داعش يكبرون بدون

افتحوا الكون

عام 1977 قرر المسرحيان السوريان سعد الله ونوس وفواز الساجر تأسيس فرقة المسرح التجريبي، وعن تلك المرحلة، تحدث ونوس: «جلست وفواز في أحد المطاعم القريبة من المسرح. والآن!! قالها وهو يغص بالبكاء، أجبت: ألن نعمل في التجريب! المسرح ما زال فكرة في أذهاننا، والجميع ينتظرون الكيفية التي سنحقق بها فكرتنا. قال: ومن يضمن أن عرضنا القادم لن يطوى؟ أجبت: لا أحد، قدرنا أن نعمل بلا ضمانات... بعد قليل كفك دمعته وانغمسنا في حلم جديد».

وكان العمل الأول للفرقة الوليدة عرض «يوميات مجنون» عن نص للكاتب الروسي، نيكولاي غوغول، وبعدها مسرحية الكاتب الألماني، برتولت بريخت «توراندوت مؤتمر غاسلي الأدمغة»، والتي منع عرضها من قبل السلطات السورية في اليوم الذي كان يحاول فيه الساجر مع الفرقة تقديم عرض

البروفة الجنرال، لكن القمع لم يمنعهما من الاستمرار. خلال تأبين الساجر في عام 1988، قال ونوس: «أنا قد يسعفني الحظ ويندمل جرحي... أما المسرح فقد يطول به الانتظار حتى يسترد الألق الذي انطفأ حين توقف قلب فواز الساجر».

وعثر على قصاصة ورق في جيب الساجر، كتب فيها: «عصرنا هذا هو عصر الضيق، أكلنا ضيق، شربنا ضيق، زينا ضيق، مسكننا ضيق، مرتبنا ضيق، تفكيرنا ضيق، قبرنا ضيق، مطعمنا ضيق، أفقنا ضيق، عدلنا ضيق، عالمنا ضيق، مصيرنا ضيق، موتنا ضيق، قبرنا ضيق، الضيق، الضيق! افتحوا الأبواب والنوافذ. سيقتلنا الضيق! افتحوا الأرض والسماء... سيقتلنا الضيق! افتحوا الكون...».

الأکید، أن الكثير والكثير والكثير من السوريين لن يتمكنوا ربما من التعرف على فواز الساجر دون الاستعانة بGoogle...



أرض تنتظر

في العام 2009، أعادت تركيا الجنسية التي أنكرتها على ناظم حكمت. واعترفت، أخيراً، بأن شاعرها المحبوب والكثير من الجميع، كان تركيا.

لم يستطع هو نفسه أن يعلم بالخبر الطيب: لأنه كان قد مات قبل نصف قرن في المنفى، حيث أمضى الشطر الأكبر من حياته في الاتحاد السوفييتي.

أرض موطنه كانت تنتظره، لكن كتيبه كانت محظورة فيها، وهو نفسه أيضاً. إلا أن

البديل السينمائي القادم من الشرق!



نستطيع تتبع هذا الشكل من التراث السينمائي العالمي في القرن العشرين كله، ويمكن الاستناد إليه في بلورة بدائل سينمائية بعيدة عن الهيمنة الهوليوودية الأمريكية، كما نستطيع تتبع ولادة هذه البدائل بشكلها الأولي في روسيا والصين والهند.

التسعين لتصوير الفيلم. رغم أن معظم أفلام بيكنازاريان هي أفلام صامتة، لكنها مليئة بالدراما والفوتوغرافيا، والصراع السينمائي، وصور من حياة الناس البسطاء، مما أضفى طابعاً قريباً من الناس على أعماله.

الأولى للسينما الروسية. إضافة إلى ذلك، كان السينمائي الأول الذي صور الصراع الطبقي في حياة الشعوب، ووظف التراث بشكل متقن خلال ذلك، مثل: فيلم الملك داود عن نبيل أرمني، وقائد انتفاضة الفلاحين ضد الاقطاع في جبال أرمينيا في القرن التاسع عشر، وفيلم خاسبوش عن الصراع الطبقي وحياة الفقراء في إيران، مع توظيف التراث الفارسي أيضاً.

أما فيلمه الروائي الثاني «زري 1926» الذي يصور حياة الرجل والرعاة في جبال الأغوز والصراع مع الإقطاعيين عشية ثورة أكتوبر، وظف فيه قصة حب من التراث الكردي حدثت عام 1915 في عمل روائي ضخم شارك فيه 500 ممثل وفنان ومخرج ومصور من الاتحاد السوفييتي.

في العام 1970 أنجز وزير الزراعة في أرمينيا السوفييتية، وبطل معركة برلين، الأديب سيابند سيابندوف إدخال الأصوات باللغة الكردية على الفيلم الصامت، واعتبر رمزياً، الفيلم السينمائي الكردي الأول. وفي العام 2016 افتتح الفيلم مهرجان الممشى الذهبي الثالث عشر للسينما الأوروبية البعيدة عن الهوليوودية في العاصمة الأرمنية يريفان، بمناسبة الذكرى

السينما إعلامياً، لغة من لغات التواصل بين الناس، وواحدة من الجسور الحضارية بين الشعوب. أما السينمائي الناجح من يستطيع تلمس آلام الشعوب بعدة لغات، من يجيد التعبير السينمائي عن آلام الناس بعدة لغات.

■ آلان داود

يعتبر السينمائي السوفييتي هامو بيكنازاريان «1892-1965» مؤسساً لنوع من السينما الواقعية، التي لا يمكن إطلاق أي اسم عليها سوى أنها: سينما شعوب الشرق، كما يعتبر بيكنازاريان إلى جانب المخرج سيرغي إيزنشتاين مؤسس المونتاج، أحد أهم محطات التراث السينمائي في الاتحاد السوفييتي الذي تبلور في عهد ستالين.

أسس بيكنازاريان السينما الروائية الأرمنية في فيلم «الشرف 1925» والسينما الجورجية، في فيلم «قضية مقتل ميكلافانزه» وأحد الوجوه

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

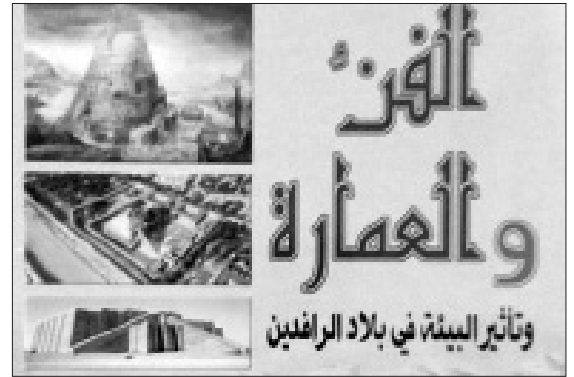


يقول أرنست همنغواي في وصيته للكتاب الشباب: «لا تتقاعسوا ولا تترددوا للحظة في الكتابة عن آلام المجتمع، وهي في النهاية منجم الأدب الجيد. آلام الجنون الشخصي، وعوارض الانسحاب والهوس الفردي، وأنواع الترهات كلها، هي ما سوف يجرونكم إليه باستمرار، لن يكون لاكم معنى، ولن تصيروا كتاباً حقيقيين دون حكايات الناس». وهذا ينطبق على الفن، فالرسم فن واحد، لكن الرسامين ليسوا كذلك، دائماً هناك انقسام واضح بين رسام يتعلق المجتمع البرجوازي، ويؤسس انفصالة عن الواقع، وبين رسام يرسم حياة الناس البسطاء. لوحة بائع البطاطا للفنان الحلبي جاك عيسى 1980.



ترشيحات جائزة النسر الذهبي للسينما الروسية

أعلنت الإدارة التنفيذية للأكاديمية الروسية للسينما، يوم الخميس 28 ديسمبر الجاري، القائمة القصيرة لجائزة «النسر الذهبي-2017» السينمائية لأفضل فيلم. تمت الترشيحات عن الأفلام التي عرضت لأول مرة في دور السينما، منذ 1 من نوفمبر 2016 وحتى 31 أكتوبر 2017. ورشحت الأكاديمية الروسية للسينما 5 أفلام لنيل الجائزة: «فيلم اضطراب القلب للمخرج بوريس خليبيكوف، فيلم البولشوي لمخرجه فاليري تودوركوفسكي، فيلم زمن الأوائل للمخرج ديميتري كيسيليف، فيلم غياب الحب للمخرج أندريه زفياغينتسيف، فيلم ساليوت 7 للمخرج كليم شيبينكو». تعتبر جائزة النسر الذهبي الأهم في عالم السينما الروسية.



كتاب لتأثيرات البيئة في العمارة

يقدم كتاب الفن والعمارة وتأثير البيئة في بلاد الرافدين، دراسة فنية تاريخية رصينة جادة، رصد فيها المؤلف جهاد كامل صالح تأثيرات الطبيعة في الفن والعمارة والحضارة في بلاد الرافدين. صدر الكتاب عن الهيئة العامة السورية للكتاب، واحتوى على مقدمة عن حضارة بلاد الرافدين من النواحي التاريخية والثقافية والفنية. تحدث المؤلف عن العناصر البيئة الطبيعية وتأثيرها في الفن والعمارة، فدرس الطين والحجر والأشجار والحيوانات الضارية والمناخ والمعادن والنجوم والكواكب، وبين انعكاساتها على الأعمال المعمارية، من إكساء الأكواخ وتقنيات صناعة اللبن، واللبن المشوي، والقباب والأقواس وجذورها الاقتصادية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 07/01/2018» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

رسائل تشي



يتجاوز عددهم 300 رجل. انتهت المعركة مع الاستيلاء على القطر المدرع القادم بتعزيزات من العاصمة. لكن المتمردين دفعوا ثمناً باهظاً. قدم غيفارا شهادة على هذا الموضوع، قائلاً: «أذكر فصلاً يدل على روح قوتنا في هذه الأيام الأخيرة. كنت قد عاتبت جندياً أخذه النوم في خضم المعركة، فأجاب بأنه قد تم نزع سلاحه لأنه لم يحسن التصويب. أجبته بلهجة الجافة المعتادة: «إذا كنت قادراً، اذهب منزوع السلاح للحصول على بندقية أخرى من الخطوط الأولى». في سانتا كلارا، حيث كنت أعمل على رفع معنويات الجرحى، قام رجل محتضر بلمس يدي وقال: «هل تذكر أيها القائد؟» أرسلتني للحصول على سلاح من ريميديوس ... ها هو ذا. لقد كان المقاتل نفسه [...] كان سعيداً بقدرته على إظهار شجاعته. هكذا كانت حال جيشنا المتمرّد».

■ النص الكامل منشور على موقع قاسيون تحت عنوان «خمسون حقيقة عن غيفارا»

عميقة، كان رجلاً تغلي روحه بأحلام النضال في أجزاء أخرى من القارة، ولكنه تمتع بهذا الإيثار، هذا الزهد، هذا الاستعداد الدائم للقيام بأصعب المهام وللمخاطرة بحياته». في منطقة فيلا كلارا، أنشأ تشي فصيلة من الاستشهاديين من مقاتلي العصابات المحنكين، وتم تكليفهم بأشد المهام صعوبة، وقال عنها: إن الفصيلة الاستشهادية «هي مثال على الروح المعنوية الثورية، وهي تتألف فقط من متطوعين تم انتقاؤهم بعناية فائقة. مع ذلك، عند تعيين متطوع جديد إثر استشهاد أحد الرجال - الأمر الذي كان يحدث في كل معركة- كان يعتصر المرفوضون الألم حد البكاء. كان مثيراً للفضول رؤية الفدائيين يعبرون عن شبابهم بدموعهم التي تنهمر لعدم حصولهم على شرف التواجد في الصف الأول على جبهة معركة الموت». وفي يوم 28 كانون الأول عام 1958، شن غيفارا الهجوم على مدينة سانتا كلارا، المعقل الأخير للنظام قبل هافانا، معززاً بقوات تزيد بعشرة أضعاف عدد الفدائيين الذين لم

كان الفكر السياسي لغيفارا واضحاً تماماً عندما وصل إلى غواتيمالا، الأمر الذي تبينه الرسالة التي كتبها لعمته بيانريز في العشر من كانون الأول من عام 1953: «لقد حصلت على فرصة عبور حقول «شركة» المتحدة للفواكه، الأمر الذي زاد من قناعاتي بفضاعة هؤلاء الناس. لقد أفسدت أمام صورة للشيخ والرفيق المأسوف عليه ستالين، بألا أقبل هدنة قبل أن يتم تحطيم هؤلاء الأناضال الراسماليين. سأقوم بتحسين مستواي في غواتيمالا لأعمل على تحصيل ما أفتقد إليه حتى أكون ثورياً أصيلاً. ابن أختك «أخاك»، ذاك ذو الصحة الحديدية، والمعدة الخاوية، والإيمان الساطع بالمستقبل الاشتراكي».

يتذكر فيدل كاسترو اللحظات الأولى: «خلال أول معركة انتصرنا بها، كان تشي قد أصبح جندياً من قواتنا، وفي الوقت نفسه، كان لا يزال طبيباً. خلال المعركة الثانية المنتصرة، لم يكن تشي جندياً فحسب، بل الجندي الأكثر تميزاً في هذه المعركة، حيث حقق لأول مرة، واحدة من تلك المآثر المفردة التي ميزته في جميع الأعمال [...] كانت إحدى خصائصه الأساسية: التطوع الفوري واللحظي لتنفيذ المهمة الأكثر خطورة. وبطبيعة الحال، أثار إعجاباً مزدوجاً عند رفاقه الذين قاتلوا معنا، فهو لم يلد على هذه الأرض، صاحب أفكار

■ إعداد: قاسيون

لقد تعرفت على راؤول كاسترو، الأخ الأصغر لفيدل. لقد عرفني على زعيم الحركة. لقد ثرثرت مع فيديل طوال الليل، لأغدو في الصباح الباكر طبيب الحملة المستقبلية. لقد أدهشني فيدل فهو شخص غير عادي... ذو إيمان استثنائي! وقد شاركته تفاؤله. طلب تشي من كاسترو أنذاك أن يسمح له بالذهاب للقتال في الأرجنتين عندما تنتصر الثورة في كوبا.



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2018 2000

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية